

Distr.: General
3 April 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون
البندين 141 و 142 من القائمة الأولية*
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021
تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

الجزء الرابع
التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب 9
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

البرنامج 7
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

.A/75/50 *



الرجاء إعادة استعمال الورق

180520 010520 20-05174 (A)



المحتويات

الصفحة

3	تصدير
5	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 وأداء البرامج لعام 2019
84	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021
	المرفقات
111	الأول - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2021
112	الثاني - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الرقابية

** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنتظر فيه.

*** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنتظر فيه.

تصدير

في عام 2021، سيكون قد انقضى عامان على انعقاد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، عندما وضع قادة العالم تدابير طموحة ومعجلة لتحقيق رؤيتهم المشتركة بحلول عام 2030. وقد جاء هذا الالتزام المعزز في أعقاب شواغل عميقة تنذر بخطر الفشل في تحقيق غايات إنمائية حاسمة الأهمية. فمساعي القضاء على الفقر لا تتقدم بالسرعة الكافية؛ والجوع أخذ في الازدياد؛ والتفاوتات في الثروة والدخل والفرص تتسع داخل البلدان وفيما بينها؛ والتدفقات المالية غير المشروعة والتشريد القسري للسكان يهددان بتقويض الكثير من التقدم المحرز خلال العقود الأخيرة في مجال التنمية؛ واللامساواة بين الجنسين لا تزال تشكل تحدياً يصعب التغلب عليه؛ والتدهور البيئي وتغير المناخ يتواصلان بمعدلات تترتب عليها عواقب يُحتمل أن تكون كارثية بالنسبة للبشرية. وفي عام 2020، استهل الأمين العام عقداً للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أصبح الآن حجر الزاوية للدعم الذي تقدمه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وعلى مدى عقود، كلفت الدول الأعضاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمساعدة البلدان على إيجاد أرضية مشتركة بشأن التنمية المستدامة، ونظم البيانات والإحصاءات، والديناميات السكانية، والإدماج الاجتماعي، وتمويل التنمية، والعديد من القضايا الحاسمة الأخرى. ويتطلب عقد العمل من الإدارة أن تعزز إنجازها للولاية المنوطة بها وأن تجمع المجتمع العالمي في جهد مشترك من أجل إيجاد حلول شاملة ومستدامة لأشد المشاكل إلحاحاً في العالم. ويلزم اتخاذ إجراءات معجلة لمساعدة البلدان على تحقيق طموحات خطة عام 2030 في خطتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الوطنية.

وإنني ملتزم، والعالم مقبل على عام 2021، بضمان أن يحدث عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أثراً ملموساً على حياة الناس الذين نخدمهم. وفي عام 2021، ستشمل مجالات تركيز الإدارة، في جملة أمور، توفير الدعم للحوار الرفيع المستوى الذي تجريه الدول الأعضاء بشأن الأهداف المتصلة بالطاقة والذي ستدرس من خلاله أثر هذا القطاع الهام الشامل لعدة قطاعات على خطة عام 2030. وستدعم الإدارة أيضاً عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة. وفي إطار متابعة استعراض السنوات الخمس والعشرين لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، ستواصل الإدارة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع جوانب عملها. وإضافة إلى ذلك، سنواصل العمل مع كيانات الأمم المتحدة لمتابعة خطة العمل الموضوعية على نطاق المنظومة لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر والتي توجّه عمل الأمم المتحدة بشأن موضوعه، وهو "التعجيل باتخاذ إجراءات عالمية من أجل عالم خالٍ من الفقر".

كما أنني ملتزم بكفالة تجاوب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع الاتجاهات والقضايا العالمية الناشئة. ومما يؤسف له أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كانت، في الوقت الذي يجري فيه وضع مقترح الميزانية هذا في صيغته النهائية، تحكم قبضتها على المجتمع العالمي محدثة أثراً مدمراً. وفي استجابة فورية، أنشأت فرقة عمل داخلية لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والمالي للجائحة تمثلت مهمتها في إحاطة الأمين العام بالحالة وإسداء المشورة بشأن خيارات السياسة العامة التي يمكن اعتمادها في المستقبل. وفي مثال آخر على القيادة الفكرية، جرى تحديث منشورات الإدارة على الفور لأخذ الواقع الجديد في الحسبان، وصدرت سلسلة من موجزات السياسات لإطلاع الدول الأعضاء وعامة الجماهير على أثر الجائحة من منظور اجتماعي واقتصادي وتمويلي. وعلاوة على ذلك، تم توحيد جميع المواد الجديدة المتصلة بفيروس كوفيد-19 وعرضها في مستودع واحد للبيانات لتسهيل رجوع الجهات المعنية إليها وإطلاعها عليها.

وستظل القيادة الفكرية الفعالة محور تركيز رئيسي فيما نقوم به من عمل في عام 2021. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، تؤدي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دوراً حاسماً في تجميع البيانات التحليلية والإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية ونشرها بغية تيسير صياغة الاستراتيجيات والأهداف الإنمائية ورصدها على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وسنواصل رصد وتحليل وتقييم السياسات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، بما فيها الاتجاهات السكانية، ووضع التوقعات وتحديد القضايا الجديدة الناشئة، بما في ذلك فيما يتعلق بإنتاج ونشر إصداراتنا الرئيسية عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية الناشئة. وإننا، إذ نلاحظ بوجه خاص إعلان عام 2021 سنة دولية

للسلام والثقة، نعتزم مواصلة عملنا التحليلي من أجل الوقوف على الصلات الحاسمة الأهمية بين السلام والتنمية وتضمينها في عملنا باعتبارها مسائل تتطلب اهتمام المجتمع الدولي.

وبدون الدعم المقدم من الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ما كانت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتستطيع الوفاء بأولويات الدول الأعضاء أو تزويد المجتمع العالمي بدعم أقوى وأشمل وأكثر استنادا إلى الأدلة. ويجب علينا، ونحن على أعتاب الدورة الثانية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى نتأهب لمتابعة ما تحقق على صعيد التزاماتنا العالمية بالوفاء بخطة عام 2030، أن نقاوم، الآن أكثر من أي وقت مضى، إغراء معالجة القضايا العالمية بمفردنا. فتعددية الأطراف ذات الصلات المتشابكة والشاملة للجميع والتعاون الموطن مع المنظمات الأخرى والشراكات الأوثق مع الجهات المتعددة صاحبة المصلحة سيساعد جميعها المجتمع العالمي على التغلب على أكبر تحديات العصر.

وستنظّل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شريكا متجاوبا يعمل مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة على تحقيق أهدافنا المشتركة.

(توقيع) ليو جنمن

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 وأداء البرامج لعام 2019

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

1-9 تدعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ركيزة التنمية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بسبل منها كفاءة التعاون الدولي في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة للجميع. وتتبنى هذه الولاية عن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام لعام 1997 المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950). وفي إطار تنفيذ هذه المقترحات، أحاطت الجمعية العامة علماً، في قرارها 220/52، بإنشاء الإدارة الجديدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

2-9 وتشكل الإدارة العمود الفقري للدعم المعياري والتحليلي الذي تقدمه الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى الهيئات الحكومية الدولية والعمليات التي تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وخلال السنوات الثلاثين الماضية، قادت الإدارة مبادرات عديدة رامية إلى النهوض بمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنها: المؤتمرات الأولى المتعلقة بالتنمية المستدامة وصولاً إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في عام 2012؛ وجميع المؤتمرات المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالتنمية الاجتماعية، والشيخوخة، والسكان والتنمية؛ والأهداف الإنمائية للألفية حتى صياغة الوثيقة التاريخية المتمثلة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المترابطة السبعة عشر؛ وتوافق آراء مونيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

3-9 ومن مسؤوليات الإدارة ما يلي: (أ) توفير الدعم الفني للهيئات المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة التي تعالج المسائل الإنمائية، وهي الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته الفنية ذات الصلة، وهيئات الخبراء؛ (ب) رصد وتحليل الاتجاهات والتوقعات الإنمائية ومسائل السياسات الإنمائية على الصعيد العالمي؛ (ج) تقديم المساعدة في ترجمة أطر السياسات الموضوعية في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة إلى برامج على الصعيد القطري، ودعم الدول الأعضاء في بناء القدرات الوطنية، لا سيما دعم تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بوسائل منها تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021

4-9 أعرب المشاركون في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2019 (المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة) عن قلقهم إزاء بطء التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من المجالات، وتعهدوا بجعل العقد المقبل عقداً للعمل والإنجاز من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وبهذه الوثيرة المتعثرة للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، يظل اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء ما تقوم به الأمم المتحدة من عمل لدعم الدول الأعضاء في تلبية الحاجة الملحة إلى التحرك المعجل على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات صاحبة المصلحة من أجل تحقيق رؤية خطة عام 2030 وأهدافها أمراً ذا أهمية قصوى.

5-9 وعلاوة على ذلك، يشكّل تفاقم التوجهات الكاسحة المتزايدة تحدياً أمام فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن هذه التوجهات الكاسحة تنامي معدلات اللامساواة المرتفعة؛ ونفاقم تغير المناخ؛ وطول أمد النزاعات وضغوط الهجرة؛ وظهور الاتجاهات الديمغرافية المستجدة، بما في ذلك شيخوخة السكان؛ ونشوء التكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن يترتب عليها أثر

كاسح. وفي الوقت نفسه، لا تزال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفاً إنمائياً لم يتحقق بعدُ رغم طابعه التحفيزي لغيره من الأهداف. ومن الأهمية بمكان أن يكون الحوار العالمي بشأن المسائل المذكورة وبشأن القدرة التحليلية شاملاً لأصوات جميع الشعوب، في كل مكان، ومراعياً لها.

6-9 ومن المهم أيضاً الاستفادة بشكل كامل من التكنولوجيات لسد الثغرات في البيانات والاستثمار في البيانات والإحصاءات من أجل تيسير صنع القرار على أساس من الأدلة وأخذ المهمشين في الحسبان. فمطلب عدم ترك أحد خلف الركب يقتضي بيانات سليمة مصنفة عن الفئات الضعيفة، بما يشمل الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وكبار السن والشعوب الأصلية والمهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً. وعلى سبيل المثال، صدر في كانون الأول/ديسمبر 2018 تقرير الإعاقة والتنمية، وهو أول إصدار شامل من نوعه. وقد خلُص هذا التقرير إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع غير مؤات فيما يتعلق بجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. كما تناول بالتحليل بيانات مستمدة من مجموعة كبيرة من المصادر الخارجية على الصعيد العالمي عن إمكانية وصول ذوي الإعاقة إلى الأماكن العامة، تغطي 1,2 مليون موقع في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تكون الإدارة قادرة أيضاً على تقييم مقدار التفاوت بين الجنسين في إحراز تقدم لدى هذه الفئات.

7-9 وعلاوة على ذلك، لا يزال التمويل غير الكافي يشكل أحد أكبر العوائق التي تحول دون بلوغ العالم أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إحداث طفرة في الاستثمارات واعتماد سياسات وطنية ودولية لدعم التنمية المستدامة. ويظل الاهتمام بتنويع وتسريع التمويل لأغراض التنمية المستدامة دعماً للدول الأعضاء أولويةً رئيسيةً لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

9-8 ويشكل النهوض بالقيادة الفكرية وتعزيزها من أجل تحقيق التنمية المستدامة ضرورةً دائمة في سياق اتباع نهج متكامل لإزاء البحوث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحليل السياسات.

9-9 وقد وُجه انتباه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى المسائل المذكورة أعلاه في بادئ الأمر باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من جهود الإصلاح الجارية فيها التي بدأت في عام 2018 بهدف تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء. وطلبت الدول الأعضاء، عن طريق قرار الجمعية العامة 299/70، تعزيز فعالية الإدارة وكفاءتها وخضوعها للمساءلة وتحسين تنسيقها الداخلي، مع مراعاة ضرورة تجنب التداخل في عملها وضمان أن ينظّم عمل الإدارة على نحو متكامل ومتناسك ومنسق وتعاوني كي يمكن للإدارة ككل أن تقدم الدعم لمتابعة خطة عام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي، بما في ذلك لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولتنظيم أجزاء دورته وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وسيستمر تعزيز الدعم الذي تقدمه الإدارة للدول الأعضاء في عام 2021.

10-9 ومع وضع هذه التطورات الأخيرة في الحسبان، ستهدف استراتيجية الإدارة إلى تهيئتها لدعم الدول الأعضاء بشكل متنسق من أجل تحقيق أقصى قدر من توافق الآراء في مجالات الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإلى اتباع نهج استراتيجي لوضع أدواتها وخبراتها وقدراتها المتنوعة في خدمة الدول الأعضاء. وتعتزم الإدارة تكثيف دعمها للدول الأعضاء من خلال المؤتمرات العالمية الرئيسية ومؤتمرات القمة المعنية بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام 2020، مع الإشارة إلى أن عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة يبدأ بحلول عام 2021. وستواصل الإدارة مساعدة البلدان في مساعيها إلى إيجاد أرضية مشتركة ووضع معايير واتخاذ خطوات حاسمة إلى الأمام.

11-9 وعلاوة على ذلك، ستواصل الإدارة، باعتبارها قيادة فكرية عالمية، التنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية وستستمر في إعداد وتحليل وتجميع مجموعة واسعة من البيانات والإحصاءات لإرشاد الدول الأعضاء والجهات الأخرى

صاحبة المصلحة وإسداء المشورة إليها في تقييمها للاتجاهات وخيارات السياسة العامة المناسبة لمعالجة المشاكل المشتركة. وستساعد الإدارة أيضا في ترجمة أطر السياسات التي وضعت في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة إلى برامج تتفقد على الصعيد القطري، وستواصل، عن طريق المساعدة التقنية، دعم الدول الأعضاء في بناء القدرات الوطنية. وستواصل الإدارة أيضا تعزيز استراتيجياتها وآلياتها من أجل تحسين الاتصالات الخارجية والشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وسيساعد ذلك على رفع مستوى الشفافية وزيادة الوعي والفهم للرسائل الرئيسية والمشورة المتعلقة بالسياسات في البحوث والمنتجات التحليلية التي تقدمها الإدارة.

9-12 ومن الضروري تعزيز دعم الإدارة للدول الأعضاء لمساعدتها على تحقيق خطة عام 2030. ولذلك، ستقوم الإدارة بما يلي:

(أ) مواصلة تعزيز أثر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ (ب) مواصلة دعم تنفيذ عقد العمل؛ (ج) مواصلة تشجيع إشراك الشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة المهمين في تشكيل عملية وضع السياسات وتنفيذ البرامج؛ (د) وضع حلول للبيانات والابتكار في مجال البيانات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (هـ) زيادة تشديدها على القيادة الفكرية، مع التركيز على تحليل التوجهات العالمية الكاسحة وتأثيرها على التنمية المستدامة؛ (و) مواصلة تعبئة التمويل من أجل التنمية المستدامة وتعزيز أثر الاستثمار الخاص؛ (ز) مواصلة بناء قدرات المؤسسات العامة من أجل التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (ح) تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجالات ذات الأولوية في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وزيادة تغطية أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في الأعمال التحليلية وأنشطة تنمية القدرات التي تضطلع بها الإدارة؛ (ط) المساهمة في تلبية منظومة الأمم المتحدة للمطالب على الصعيد القطري بطريقة فعالة ومنسقة.

9-13 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2021 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) استمرار التعاون مع واضعي السياسات ومع الجهات صاحبة المصلحة والكيانات المعنية الوطنية والإقليمية والدولية عند النظر في قضايا التنمية المستدامة في إطار الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفي إطار العمليات الحكومية الدولية الأخرى التي يقدم لها البرنامج خدمات؛

(ب) استمرار توافر معلومات وبيانات دقيقة ومستكملة لأغراض المنتجات التحليلية التي تعدها الإدارة؛

(ج) تعاون الحكومات وسائر الجهات صاحبة المصلحة مع البرنامج في الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية المقترحة وامتلاكها القدرات اللازمة.

9-14 وتراعي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المنظورَ الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وفي إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها الإدارة لدعم التزام الأمين العام بمعالجة القضايا الجنسانية، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتكافؤ الجنسين وتحقيق المساواة بينهما، أنشأت الإدارة في عام 2019 شبكة لجهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية. وأعضاء هذه الشبكة مكلفون بالعمل كجهة مرجعية فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وبكفالة تعميم مراعاته على نحو فعال في العمليات البرنامجية والفنية للإدارة، بسبل منها الاضطلاع بأنشطة توعية وتبادل الخبرات والمعارف على نطاق الإدارة. ويتشارك رئاسة الشبكة موظفٌ رئيسي معني بتنسيق الشؤون الجنسانية يتم اختياره من بين أعضاء الشبكة ورئيس المكتب التنفيذي التابع للإدارة. وتتولى الأمانة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات بالإدارة الإشراف على مجمل العمل الذي تقوم به شبكة جهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية.

9-15 ومع زيادة التركيز على المسائل الجنسانية، عززت جميع البرامج الفرعية التابعة للإدارة مراعاة الجوانب الجنسانية ذات الصلة ببرامج عملها لعام 2021، بما في ذلك نتائجها المقررة. فعلى سبيل المثال، يتبين من الأداء البرنامجي للبرنامج الفرعي 5،

السكان، في عام 2019، عند مقارنته بالنتائج المقررة له، زيادة اهتمام المجتمع الدولي بقضايا السكان الجديدة والناشئة وزيادة المعرفة والفهم لأوجه التفاعل بين مسائل السكان والتنمية، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية للظواهر الديمغرافية.

16-9 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يضطلع وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدور جهة التنظيم الداعية إلى عقد اجتماعات للجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. واللجنة التنفيذية، وهي أداة لتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ملتزمة بما يلي: (أ) كفالة قدر أكبر من الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) تيسير الدعم من أجل مشاركة أكثر فعالية للبلدان النامية في العمليات العالمية؛ (ج) تحقيق توازن أفضل بين البعدين العالمي والإقليمي للتنمية، من حيث التحليل، ووضع القواعد والمعايير، والمساعدة التقنية؛ (د) تعزيز الروابط بين الأعمال المعيارية والتحليلية والتنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تعمل الإدارة، عن طريق اللجنة التنفيذية، مع كيانات الأمم المتحدة لضمان إسهام هيئاتها الحكومية الدولية في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وتقوم بتعزيز النهج المشتركة وأوجه التأزر لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030. وفضلاً عن ذلك، تقدم الإدارة الدعم إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وتتعاون الإدارة بشكل وثيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ومع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل الاضطلاع بهذا العمل. وإضافة إلى ذلك، تعمل الإدارة على تعظيم الأثر الناجم عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وهدفها النهائي المتمثل في تعزيز النتائج على أرض الواقع، وقد أنشأت لهذا الغرض قدرة داخلية للتنسيق من أجل دعم نظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه والجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مما ييسر التعاون بشكل أكثر تنظيماً بين الإدارة والمنسقين المقيمين.

17-9 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تتعاون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشكل وثيق مع مختلف الوكالات والجهات صاحبة المصلحة لزيادة قدرة الإدارة على تحليل السياسات وإعداد المنتجات المعرفية. وتواصل الإدارة رئاسة الآليات المشتركة بين وكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية بالإعاقة والشعوب الأصلية والشباب أو المشاركة في رئاسة تلك الآليات، وتضطلع بذلك بدور أساسي في كفالة الاتساق في هذه المجالات المواضيعية. وعلاوة على ذلك، أنشئت شبكة للخبراء الاقتصاديين تابعة للأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام المساعد لشؤون التنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين في الإدارة، في إطار الجهود الجارية لتعزيز القيادة الفكرية للأمم المتحدة من أجل تلبية متطلبات خطة عام 2030. وتعمل الشبكة على النهوض بالنشاط الفكري للأمم المتحدة وبحوثها المتعلقة بالسياسات فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية الراهنة والمستجدة في مجال التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية، لا سيما في سياق تنفيذ خطة عام 2030. وتتألف الشبكة في المقام الأول من اقتصاديين من منظومة الأمم المتحدة يعملون في مجالات اقتصاديات التنمية، والاقتصاد الكلي، والمالية العامة، والتجارة، وسوق العمل، وتغير المناخ، والبيئة، وسياسات القطاعين المالي والاجتماعي. كما يشارك في هذه الشبكة الاقتصاديون المعينون في كل من اللجان الإقليمية. وتساهم الشبكة في تقديم التوجيه والمشورة السياساتية بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية وإلى الدول الأعضاء على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وتواصل الإدارة أيضاً المشاركة في عدة مشاريع مشتركة وأفرقة تنسيق متنوعة تضم كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التعاون على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

الولاية التشريعية

9-18 ترد في القائمة المبينة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

143/69	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	190/47	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
151/69	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	191/47	الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
214/69	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	227/50	تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما
313/69	خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)	176/51	تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
321/69	تنشيط أعمال الجمعية العامة	240/51	خطة التنمية
1/70	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030	2/55	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
299/70	متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي	279/55	برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نمواً
279/72	إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	144/57	متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
246/73	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)	253/57	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
248/73	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	270/57	التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات باء القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
4/74	الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية الجمعية العامة	220/58	التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية
217/74	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	269/58	تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات
228/74	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط	243/59	دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي
238/74	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	1/60	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005
		265/60	متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً
		208/62	الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
		288/66	المستقبل الذي نصبو إليه
		15/69	إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

30/2012	دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، بما فيها القرار 16/61	7/1998	أهمية أنشطة تعدادات السكان لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
2/2019	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها	2/2007	دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع

الإعلانات الوزارية الصادرة عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية

2002	مساهمة تنمية الموارد البشرية في عملية التنمية، بما في ذلك في مساهمتها في مجالي الصحة والتعليم	2007	تعزيز الجهود المبذولة على جميع المستويات الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي المطرد الذي يراعي مصالح الفقراء، بطرق منها وضع سياسات اقتصاد كلي منصفة
2003	التشجيع على اتباع نهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة	2007	الاستعراض الوزاري السنوي بشأن موضوع "تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية"
2004	تعبئة الموارد وتهيئة بيئة مؤاتية من أجل القضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا	2008	منتدى التعاون الإنمائي
2006	تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة	2008	الاستعراض الوزاري السنوي بشأن موضوع "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة"

أنشطة التقييم

19-9 استرشدت الخطة البرنامجية لعام 2021 بالتقييمات التالية التي أُنجزت في عام 2019:

- (أ) تقييم الدعم المقدم في إطار البرنامج الفرعي 1 إلى شركاء منظومة الأمم المتحدة والشركاء من خارج الأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعات وشبكات الشباب، في مشاركتهم في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإلى البلدان التي قدمت استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه 2019؛ وتقييم حلقة عمل تحضيرية عقدت في بون بألمانيا لفائدة البلدان التي قدمت استعراضات وطنية طوعية في شباط/فبراير 2019 (البرنامج الفرعي 1)؛
- (ب) تقييم الدعم المقدم في إطار البرنامج الفرعي 2 إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (البرنامج الفرعي 2)؛
- (ج) تقييم استقصاء الأمم المتحدة لدى الحكومات بشأن السكان والتنمية (البرنامج الفرعي 5)؛
- (د) تقييم فعالية الشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات حتى تاريخه في مساعدة البلدان على وضع استراتيجيات تمويل لقطاع الغابات والمضي بها قدما وفي تيسير الحصول على التمويل المتعلق بالغابات (البرنامج الفرعي 8).

9-20 وقد روعيت نتائج التقييمات المشار إليها في الفقرة 9-19 أعلاه عند وضع الخطة البرنامجية لعام 2021 للبرامج الفرعية 1 و 2 و 5 و 8. وفي ضوء هذه النتائج، ستكفل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق وحدة الرصد والتقييم التابعة لها، الأخذ بتوصيات التقييم لتحسين أداء البرامج، وسير العمل الداخلي، وإدارة الموارد، وإنجاز المستهدفات. وعملية متابعة هذه التوصيات لا تقل أهمية عن التنفيذ في سياق مساعي تعزيز إطار المساءلة بالإدارة.

9-21 ومن المقرر إجراء التقييمات العادية والتقييمات الذاتية التالية خلال عام 2021:

- (أ) مجالات عمل مختارة من برامج العمل التي تركز على مسائل شاملة لعدة قطاعات و/أو مسائل مواضيعية ذات صلة بعدة برامج فرعية (البرامج الفرعية الشاملة لعدة قطاعات)؛
- (ب) استعراض لنوعية التقييم يتناول عنصرا محددًا من عناصر عمل/منجزات الإدارة (البرامج الفرعية الشاملة لعدة قطاعات).

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1

الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة

الهدف

22-9 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز دور كل من الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، في سياق التنفيذ والمتابعة المتكاملين لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبيادين ذات الصلة.

الاستراتيجية

23-9 للمساهمة في النهوض بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم الفني لتمكين المجلس من تعزيز واستعراض التنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والالتزامات الدولية ذات الصلة. وسيساعد البرنامج الفرعي المجلس على إجراء حوار قائم على الأدلة بشأن السياسات ووضع توصيات بشأن تكامل السياسات. وفي إطار تنفيذ الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2019 (انظر قرار الجمعية العامة 4/74)، سيدعم المجلس عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما من خلال تنسيق عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة وتحفيز جميع الجهات الفاعلة على التحرك من أجل تنفيذ خطة عام 2030. وسيعمل البرنامج الفرعي باستمرار على توجيه انتباه المجلس إلى تحليلات وأدلة قوية، بما في ذلك بشأن المسائل الجديدة والناشئة. وسيساعد البرنامج الفرعي المجلس أيضا على تعزيز الروابط بين مناقشة السياسات العامة على الصعيد العالمي والجهود الوطنية، وفي تحسين التوجيه الذي يقدمه لهيئاته الفرعية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى صقل مساهمة المجلس في تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد القطري. ومن النتائج التي سبق أن تحققت في هذا المجال وضع برنامج أتاح للجزء الرفيع المستوى للمجلس في تموز/يوليه 2018 وتموز/يوليه 2019 أن يتضمن محور تركيز يستشرف الاتجاهات المستقبلية، والمسائل الناشئة، والتوقعات والسيناريوهات التي تتناول أهم المسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، مما مكن الدول الأعضاء من التخطيط لأجل أطول.

24-9 وللمساهمة في النهوض بدور المنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في سياق التنفيذ والمتابعة المتكاملين لخطة عام 2030 ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبيادين ذات الصلة، سيدعم البرنامج الفرعي البلدان في إعداد استعراضات وطنية طوعية لتنفيذها خطة عام 2030 قائمة على الأدلة وشاملة وتحليلية وذات قيادة قطرية، وسيوفر القيادة السياسية والإرشادات والتوصيات من أجل التعجيل بإحراز تقدم خلال عقد العمل. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى ضمان حصول المنندى السياسي الرفيع المستوى على لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والسياسات التي حققت نجاحا، بما في ذلك المحفزات ونقاط الانطلاق، وكذلك التحديات والقضايا الجديدة والناشئة. ومن النتائج التي سبق أن تحققت في هذا المجال تقديم دعم قوي لإعداد عمل المنندى الرفيع المستوى، مما أدى إلى الاعتراف بالمنندى بوصفه المنبر العالمي الرئيسي لمتابعة خطة عام 2030 واستعراضها. وتتسم الاستعراضات الوطنية الطوعية التي يجريها المنندى السياسي الرفيع المستوى بفائدتها العظيمة لكونها تتيح التعلم من تجارب البلدان في تنفيذ خطة عام 2030. وقد عزز البرنامج الفرعي دعمه للبلدان التي تقدم استعراضات من هذا القبيل عن طريق حلقات عمل عالمية تتناول هذه الاستعراضات وحلقات عمل مشتركة مع اللجان الإقليمية. ومن النتائج الشاملة

الأخرى الدعم الناجح الذي قدمه البرنامج الفرعي إلى رئيس الجمعية العامة في تنظيم مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عُقد في عام 2019. وقد اعتمد مؤتمر القمة إعلاننا سياسياً يلتزم بعقد للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة.

25-9 وللمساهمة في النهوض بدور كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيواصل البرنامج الفرعي دعم المناقشات والمفاوضات المتعلقة بالسياسات في سياق اللجنة الثانية والمساعدة على كفاءة أن تدعم المداولات والنواتج وأساليب العمل على نحو فعال تحقيق خطة عام 2030. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً باستعراض وتوجيه الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعماً لتنفيذ خطة عام 2030. وسيعيد البرنامج الفرعي تقريراً موضوعياً يحلل الكيفية التي تتفدّ بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التوجيهات المتعلقة بالسياسات التي تقدمها الجمعية العامة خلال جولة عام 2020 من الاستعراض الشامل الذي تجريه كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التنمية، وقرارات الجمعية المتعلقة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضاً المداولات والمفاوضات التي تركز على البلدان في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تقديم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعماً أكثر فعالية وكفاءة وتنسيقاً من أجل تنفيذ خطة عام 2030، وحصولها على توجيه أفضل وأوضح من الدول الأعضاء. ومن النتائج التي سبق أن تحققت في هذا المجال ما اضطلع به البرنامج الفرعي من دور قيادي في تحليل الاتجاهات المشهودة في التمويل المقدم إلى المنظومة الإنمائية.

26-9 وعلاوة على ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي مشاركة مختلف الجهات صاحبة المصلحة في جميع أعمال هيئات الأمم المتحدة، وهو ما يتوقع أن يسفر عن التالي: (أ) سماع صوت الشباب في مداولات الأمم المتحدة من خلال منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ (ب) زيادة التوجيه المقدم إلى المنظمات غير الحكومية بشأن مشاركتها في عمل الأمم المتحدة عن طريق الدعم الذي يقدمه البرنامج الفرعي للجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالمنظمات غير الحكومية. ويدعم البرنامج الفرعي أيضاً مشاركة مجموعات رئيسية أخرى وجهات أخرى صاحبة مصلحة، مثل النساء وقطاع الأعمال التجارية والشعوب الأصلية والسلطات المحلية، في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ومن النتائج التي سبق أن تحققت في هذا المجال زيادة حضور منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2019 (أكثر من 1 000 مشارك)، مما جلب رؤية الشباب إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وإضافة إلى ذلك، ييسر البرنامج الفرعي مشاركة المنظمات غير الحكومية في عدة اجتماعات رفيعة المستوى، لا سيما المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المعقود في المغرب، ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في بوينس آيرس، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود في عام 2019.

أداء البرنامج في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

27-9 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة 2018-2019، والمتمثلة في تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تيسير ورصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وفي توطيد الصلات بين مناقشة السياسة العامة على الصعيد العالمي والجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، بسبل منها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، على نحو ما تدل عليه الزيادة في نسبة الدول الأعضاء التي أجابت على الاستقصاءات معربة عن رضاها عما يُقدّم إلى العملية الحكومية الدولية من دعم وخدمات، بما في ذلك نوعية تقارير الأمين العام التي تدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وإدخال البعد الجنساني في عمل المجلس. وقد تبين من النتيجة المسجلة في عام 2019 فيما يتعلق باستقصاء آراء الدول الأعضاء زيادة النسبة بما مقداره 10 في المائة، بما يتجاوز الهدف المقرر لفترة السنتين وقدره 8 في المائة.

الأداء البرنامجي في عام 2019: انعقاد أول مؤتمر قمة للأمم المتحدة معني بأهداف التنمية المستدامة منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030

28-9 منذ عام 2015، أثبت المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أنه المنبر الأساسي لمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وخلال السنوات الأربع الماضية، استعرض المنتدى بتعمق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وتفاعل مع جماعات دينامية متنوعة سعياً إلى تحقيق هذه الأهداف. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2019، كان المنتدى السياسي الرفيع المستوى قد استمع أيضاً إلى 142 بلدا قدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية. ودأب المنتدى على مناقشة احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة وتمويل أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتنفيذ خطة عام 2030. وفي الوقت نفسه، لم يكن المجال متسعاً دوماً لإعطاء فكرة واضحة عن الحالة العالمية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وأوجه التفاعل بينها. وإضافة إلى ذلك، لم يتسن دائماً، لأسباب تعود جزئياً إلى ضيق الوقت، الوقوف بشكل وافٍ على أفضل السياسات الكفيلة بالتعجيل بإحراز تقدّم فيما يتعلق بجميع أهداف التنمية المستدامة.

29-9 وعمل البرنامج الفرعي عن كثب مع مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقديم الدعم الفني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في تموز/يوليه 2019 تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي مهد الطريق لانعقاد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019. وأعد البرنامج الفرعي مشروع برنامج عمل دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى ودعم الأعمال التحضيرية الفنية السابقة لها، متعاوناً في ذلك مع غيره من البرامج الفرعية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكيانات منظومة الأمم المتحدة. كما حسّن حلقات العمل العالمية والإقليمية التي يعقدها لمساعدة البلدان في إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية لعام 2019، لا سيما من خلال زيادة تركيز حلقات العمل على البيانات والتمويل. وأسهمت هذه الجهود في ضمان تعلم البلدان من نظيراتها وإجرائها حواراً مستثيراً بشأن السياسات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنتدى الرفيع المستوى.

30-9 وفي عام 2019، قدم البرنامج الفرعي الدعم لمكتب رئيس الجمعية العامة والدول الأعضاء في التحضير لمؤتمر القمة. ومن خلال فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي أنشأه الأمين العام، كفل البرنامج الفرعي مشاركة قوية من منظومة الأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة. وأشرك فريق العمل أكثر من 40 كياناً من كيانات الأمم المتحدة في إعداد إطار تسلسلي لربط وتوجيه الاجتماعات الرئيسية الرفيعة المستوى التي عُقدت خلال الأسبوع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الرابعة والسبعين. وقُدّم تقييم للتقدم المحرز والتحديات الماثلة والدروس المستفادة في سياق تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيدين القطري والإقليمي، بغية تحديد السبل التي يمكن للبلدان اتباعها للتعجيل بالتنفيذ والمساعدة على التجاوب مع اتجاهات المستقبل. وقد تم ذلك عن طريق توفير الدعم لصياغة تقرير بعنوان "تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام 2019 - طبعة خاصة"، والعمل بشكل وثيق مع فريق العمل والبرامج الفرعية الأخرى التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. واختتم مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة بنداء قوي إلى اتخاذ إجراءات سريعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، موجهاً رسالة واضحة مفادها أن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيقها بحلول عام 2030.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

31-9 ساهم هذا العمل في النهوض بدور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في التنفيذ والمتابعة المتكاملين لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها، كما يتضح من اعتماد الإعلان السياسي المعنون "التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة".

2019	2018	2017	2016	2015
يعتمد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة إعلانا سياسيا مستوحى جزئيا من الطبعة الخاصة من التقرير المرحلي لأهداف التنمية المستدامة. ويستعرض المنتدى السياسي الرفيع المستوى في شهر تموز/يوليه 6 أهداف من أهداف التنمية المستدامة، وموضوعا من المواضيع، ويسلط الضوء على قضايا السياسة العامة المتصلة بالتحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود. ويجري المنتدى 46 استعراضا وطنيا طوعيا. ويزداد تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان في التحضير لاستعراضاتها الوطنية الطوعية بغية دعم استعراضات ذات منحنى تحليلي وشامل تستند إلى الأدلة بصورة متزايدة	يستعرض المنتدى السياسي الرفيع المستوى 6 أهداف من أهداف التنمية المستدامة، وموضوعا من المواضيع، ويسلط الضوء على قضايا السياسة العامة المتصلة بالتحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود. ويجري المنتدى 46 استعراضا وطنيا طوعيا. ويزداد تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان في التحضير لاستعراضاتها الوطنية الطوعية بغية دعم استعراضات ذات منحنى تحليلي وشامل تستند إلى الأدلة بصورة متزايدة	يستعرض المنتدى السياسي الرفيع المستوى 7 أهداف من أهداف التنمية المستدامة، وموضوعا من المواضيع، ويسلط الضوء على قضايا السياسة العامة المتصلة بالقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء. ويجري المنتدى 43 استعراضا وطنيا طوعيا. ويجري تحسين الدعم المقدم للعملية التحضيرية للاستعراضات وتوسيع نطاقه. ويجري البرنامج الفرعي تحليلا للتقارير عن الاستعراضات الوطنية الطوعية، ويسترشد به في التحضير للاستعراضات المقبلة. وتركز الاستعراضات الوطنية الطوعية تركيزا متزايدا على الحالة القطرية فيما يتعلق بأهداف معينة من أهداف التنمية المستدامة	تحدد الجمعية العامة أهداف التنمية المستدامة والمواضيع التي يتناولها المنتدى السياسي الرفيع المستوى في الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2019. ويستعرض المنتدى السياسي الرفيع المستوى المنعقد في تموز/يوليه 2016 موضوعاً من المواضيع ويسلط الضوء على قضايا السياسة العامة المتصلة بعدم ترك أحد خلف عن الركب. ويجري المنتدى 22 استعراضا وطنيا طوعيا، مما يتيح للبلدان التعلم من نظيراتها. ويطلق البرنامج الفرعي دعماً مركزاً للاستعراضات الوطنية الطوعية لضمان استفادة البلدان استفادة كاملة من عملية الاستعراض	تتفق البلدان على استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وإجراء استعراضات مواضيعية واستعراضات وطنية طوعية لبلوغ هذه الغاية. ويُفترض أن تكون الاستعراضات الوطنية الطوعية أساسا لاستعراضات يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى لمتابعة تنفيذ خطة عام 2030

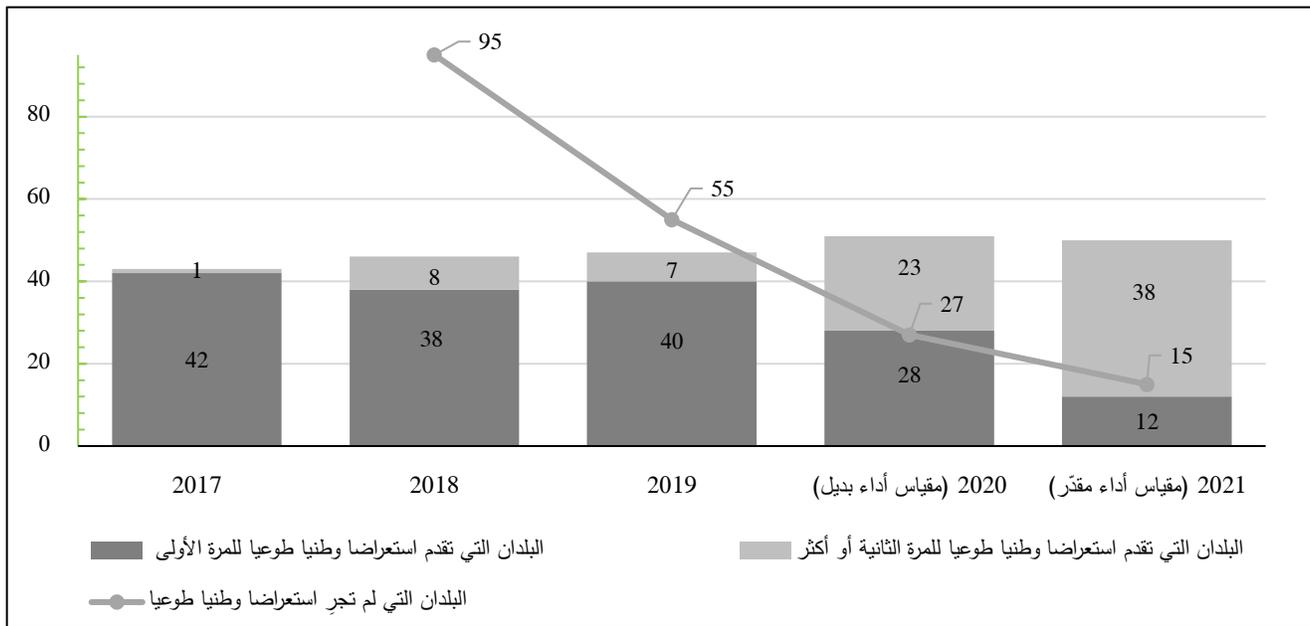
النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: عملية الاستعراض الوطني الطوعي: بلوغ أهداف التنمية المستدامة بوتيرة أسرع (نتيجة مُرحَّلة من عام 2020)

32-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بعملية الاستعراض الوطني الطوعي، وفقا لولايته، وسي يدعم البلدان في إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية قبل انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهو ما يُتَوَقَّع إثبات تحقُّقه عن طريق مقياس الأداء الوارد أدناه لعام 2021. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء بديل يعكس موافقة الجمعية العامة، في قرارها 251/74، على وصف سردي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 إضافة إلى المنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل الأول من الباب 9

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للاستعراضات الوطنية الطوعية المقدَّمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى



النتيجة 2: تعزيز مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في عقد العمل والإنجاز المعجلين (نتيجة جديدة)

33-9 يعمل البرنامج الفرعي على تعزيز مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في عقد العمل والإنجاز المعجلين. وقد أقر الإعلان السياسي الذي اعتمده مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019 بالحاجة الملحة إلى الإسراع بخطى العمل على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة من أجل تحقيق رؤية خطة عام 2030 وأهدافها. ويتطلب تنفيذ خطة واسعة النطاق وطموحة مثل خطة عام 2030 مشاركة غير مسبوقه من جميع الجهات الفاعلة وجميع شرائح المجتمعات.

34-9 ويسعى البرنامج الفرعي إلى دعم مشاركة عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وإلى تعظيم أثر مساهماتها على تنفيذ خطة عام 2030. ومن أصحاب المصلحة المهمين الشباب، الذين يساعد البرنامج الفرعي على إشراكهم من خلال منتدى الشباب

التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو منبر فريد يتيح للشباب التفاعل مع الدول الأعضاء. وسيحتفل منتدى الشباب لعام 2021 بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه وسيسعى البرنامج الفرعي بهذه المناسبة إلى وضع برنامج تفاعلي يتيح فرصا لإجراء حوار دينامي مدعوم بالتكنولوجيا بين الشباب والدول الأعضاء، من خلال العمل عن كثب مع مبعوثه الأمين العام المعنية بالشباب وإدارة التواصل العالمي. والمنظمات غير الحكومية هي أيضا من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في تنفيذ خطة عام 2030. ولذلك، سيواصل البرنامج الفرعي دعم المنظمات غير الحكومية في عملية الحصول على المركز الاستشاري لدى المجلس عن طريق اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية. وفي الوقت نفسه، سيزيد البرنامج مما يقدمه من مشورة ودعم للمنظمات غير الحكومية بشأن أفضل السبل التي يمكن أن تسهم بها في عمل الأمم المتحدة. وسيعزز البرنامج الفرعي كذلك أنشطته لإشراك مجموعات رئيسية أخرى وأصحاب مصلحة آخرين من مختلف المناطق في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

التحدي الداخلي والاستجابة

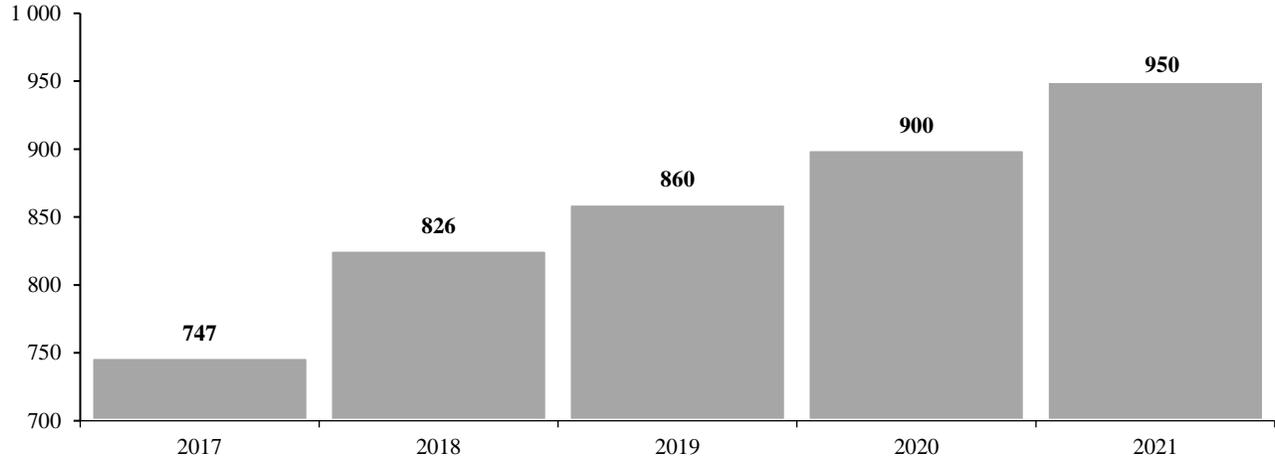
35-9 يتمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في إدارة طلبات المنظمات غير الحكومية للحصول على المركز الاستشاري في حدود الموارد المتاحة. وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية، من المتوقع تلقي ما يتراوح بين 950 و 1 000 طلب جديد للحصول على المركز الاستشاري في عام 2021، ومن المتوقع تلقي 936 تقريرا من التقارير الرباعية السنوات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري. ويمثل ذلك زيادةً بنسبة 145 في المائة تقريبا في عبء عمل البرنامج الفرعي مقارنة بما كان عليه منذ عشر سنوات (407 طلبات في عام 2011). واستجابة لذلك، يقوم البرنامج الفرعي مع المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة بتشغيل عمليات مختلفة آليا، والاستفادة من التكنولوجيا من خلال نظام متكامل جديد لتكنولوجيا المعلومات من شأنه أن يساعد على تحسين إدارة العدد الكبير من الطلبات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، وتعزيز الدعم المقدم إلى اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، وتحسين التفاعل مع المنظمات غير الحكومية والاتصال بها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

36-9 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في النهوض بدور كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في سياق خطة عام 2030 وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها، وهو ما ستبرهن عليه القدرة على تجهيز 950 طلبا من طلبات المنظمات غير الحكومية للحصول على المركز الاستشاري في عام 2021. ومن شأن ذلك أن يثري المناقشات ويزيد من تولى زمام العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة ويعجل في نهاية المطاف باتخاذ إجراءات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

الشكل الثاني من الباب 9

مقياس الأداء: العدد السنوي للمنظمات غير الحكومية التي تتقدم بطلبات للحصول على المركز الاستشاري



الولايات التشريعية

37-9 تعرض القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المنوطة بالبرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

226/67	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	264/45	إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
290/67	شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية	162/48	تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
1/68	استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 16/61 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي	209/48	الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: المكاتب الميدانية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي
6/68	الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي أقيمت في سياق متابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	د إ - 2/19	برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21
229/68	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	12/52	باء تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح
238/69	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	180/60	لجنة بناء السلام
1/70	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030	252/60	مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
106/70	تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ	16/61	تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي
184/70	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	311/63	الاتساق على نطاق المنظومة
201/70	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	289/64	الاتساق على نطاق المنظومة
262/70	استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام	1/65	الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
299/70	متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي	10/65	تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية
		285/65	استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 16/61 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

243/71	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	248/73	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
236/72	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	4/74	الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة
276/72	متابعة تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام	228/74	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
305/72	استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 1/68 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي	236/74	تنمية الموارد البشرية
		238/74	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

31/1996	علاقة التشارور بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية	15/2015	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
51/1999	إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما، والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات برينتون وودز	18/2015	الفريق الاستشاري المخصص لهاييتي
19/2000	تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	231/2015	البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع
27/2001	تنفيذ قرار الجمعية العامة 227/50 و 12/52 بآء: تحسين أساليب عمل اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي	28/2016	الفريق الاستشاري المخصص لهاييتي
225/2002	إنشاء صندوق استئماني عام للتبرعات الطوعية دعماً لشبكة الأمم المتحدة الإقليمية غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية	263/2016	البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع
4/2008	تدابير لتحسين الإجراءات المتعلقة بتقديم التقارير كل أربع سنوات	26/2017	الفريق الاستشاري المخصص لهاييتي
32/2009	البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع	262/2017	البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع
5/2013	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	19/2018	الفريق الاستشاري المخصص لهاييتي
14/2014	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	249/2018	البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع
		15/2019	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها

1/1995	المتابعة المنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما	1/2002	مواصلة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على ما حققه مؤخراً من إنجازات، بغرض مساعدته على أداء الدور المسند إليه في ميثاق الأمم المتحدة، على النحو الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
1/1997	تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال والاستثمار والتجارة	2/2008	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 208/62 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
2/2000	تقييم التقدم المحرز داخل منظومة الأمم المتحدة، من خلال عمليات استعراض المؤتمرات، في تشجيع التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات	4/2008	التدابير الرامية إلى تحسين إجراءات تقديم التقارير كل أربع سنوات
1/2001	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على المعرفة والتكنولوجيا ونقلها، وخصوصاً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بجملة وسائل من بينها الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص	5/2008	تعزيز فرع المنظمات غير الحكومية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة
		29/2008	دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار 16/61

البيانات الوزارية الصادرة عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية

1998	الوصول إلى الأسواق: التطورات المستجدة منذ جولة أوروغواي، والآثار والفرص والتحديات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقلها نمواً، في سياق العولمة وتحرير التجارة	2010	تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
1999	دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: التمكين للمرأة والنهوض بها	2011	تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتعليم
2000	التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في سياق اقتصاد عالمي قائم على المعرفة	2012	تعزيز القدرات المنتجة وتوفير العمالة والعمل الكريم من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي مطرد منصف يشمل الجميع على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
2001	دور منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة	2013	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
2008	تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة	2014	التصدي للتحديات القائمة والمستجدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015 ومن أجل الحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل
2009	تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي	2015	إدارة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: المتطلبات

الإعلانات الوزارية الصادرة عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية المجلس

E/HLS/2014/1	الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2014 بشأن موضوع "التصدي للتحديات القائمة والمستجدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015 ومن أجل الحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل"	الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورسم الطريق نحو خطة طموحة للتنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة"
E/HLS/2017/1	الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2017 بشأن الموضوع السنوي "القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده عن طريق تشجيع التنمية المستدامة وتعزيز الفرص والتصدي للتحديات ذات الصلة"	الإعلان الوزاري الصادر في عام 2017 عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول موضوع "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير"
E/HLS/2015/1	الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2015 بشأن موضوع "إدارة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: المتطلبات"	الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية المجلس بشأن موضوع "تعزيز التكامل والتنفيذ والاستعراض: المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بعد عام 2015"
E/HLS/2018/1	الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة عام 2018 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والاجتماعي بشأن الموضوع السنوي "من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي: دعم إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في المراكز السكنية الحضرية والريفية"	الإعلان الوزاري الصادر في عام 2018 عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول موضوع "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"
E/HLS/2016/1	الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2016 بشأن الموضوع السنوي "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015: الانتقال من إعلان الالتزامات إلى تحقيق النتائج"	

المنجزات المستهدفة

38-9 يعرض الجدول 9-2 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي ساهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية			
المقرر الفعلي	المقرر المقدر	المقرر الفعلي	المقرر المقدر
لعام 2019	لعام 2020	لعام 2019	لعام 2021
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
71	169	272	271
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
9	8	9	9
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة			
9	9	10	10
2 - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي			
16	15	16	15
3 - التقارير المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة			
137	137	237	237
4 - التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية			
212	207	203	198
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)			
43	43	43	43
5 - اجتماعات الجمعية العامة			
74	73	65	64
6 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي			
33	27	33	27
7 - اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة			
41	41	41	41
8 - اجتماعات اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية			
9	10	9	10
9 - اجتماعات الخبراء المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والمتعلقة بالقضايا المواضيعية والعمليات التحضيرية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات			
7	8	7	8
10 - اجتماعات الخبراء المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى			
5	5	5	5
11 - اجتماعات الخبراء بشأن هايتي			
باء - توليد المعارف ونقلها			
13	13	13	13
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)			
1	1	1	1
12 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مناسبة تدريبية تُنظم مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن دورة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي			
3	3	3	3
13 - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: حلقات عمل عالمية بشأن التحضير للاستعراضات الوطنية الطوعية وتبادل الخبرات فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى			
5	5	5	5
14 - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: حلقة عمل إقليمية بشأن إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى			
4	4	4	4
15 - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: الحلقات الدراسية وحلقات العمل وغيرها من المناسبات المتصلة بالإعداد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى			
15	23	14	10
المواد التقنية (عدد المواد)			
9	17	7	3
16 - دراسات عن تنفيذ التقرير عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات			
1	1	2	2
17 - دراسات ومواد عن قضايا ذات صلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي			
4	4	4	4
18 - دراسات ومواد عن قضايا ذات صلة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية			
1	1	1	1
19 - ومواد بشأن مسائل ذات صلة باللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية			

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الدعم للمشاورات غير الرسمية للدول الأعضاء بشأن قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقارير اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك بشأن الاستعراضات الشاملة للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وبشأن القرارات التي توصي بها اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة، والإعلانات الوزارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وتقديم إحاطات/مشورة من الخبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك المشاورات الثانية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية؛ وتقديم مشورة الخبراء إلى الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، من أجل تمكين هذه الهيئات من تنفيذ ولاياتها؛ واستعراض ترتيبات القرارات المتعلقة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى وتعزيز المجلس؛ والإشراف على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التنمية وتوجيهها على نحو أفضل، وتنفيذ القرارات المتعلقة بالاستعراضات الشاملة للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (قرار الجمعية العامة 243/71) وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (قرار الجمعية العامة 279/72)؛ ودعم مختلف مسارات العمل التي تعمل على تنفيذ نظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه، واستعراض المكاتب المتعددة الأقطار، وإعادة هيكلة الأصول الإقليمية وإعادة تشكيلها على المدى الطويل، وانفاق التمويل وغيره من عناصر إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وتقييم قدرة المنظومة الإنمائية على دعم خطة عام 2030 والوفاء بولاياتها؛ والتشاور مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن المواضيع السنوية للمجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وتقديم الدعم إلى اجتماعات المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لإعداد المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وإجراء مشاورات مشتركة بين الوكالات بشأن مختلف قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك بشأن الأعمال التحضيرية لاجتماعات/دورات المجلس والجمعية العامة واللجنة الرفيعة المستوى بالبرامج والاستعراضات الشاملة للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛ وقيادة الأعمال الفنية للاجتماعات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، والآليات المشتركة بين الوكالات التابعة للمجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى (بما في ذلك اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ والتشاور مع أعضاء المجلس ومع المجلسين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: مواد خاصة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى ومنظمات المجتمع المدني؛ ونظام إلكتروني للجان موقر للورق يُستخدم لإدارة الوثائق الرسمية للجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية؛ ومنصات للنظام المتكامل لمنظمات المجتمع المدني وشبكة منظمات المجتمع المدني وتطبيق INDICO، ونظام إلكتروني للتفاعل مع المنظمات غير الحكومية؛ وإطار للمؤشرات يرصد تنفيذ الاستعراضات الشاملة للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛ وبيانات عن تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ وبيانات عن انفاق التمويل الذي وافقت عليه الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2019

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد تتعلق بأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وحلقات دراسية شبكية لفائدة المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري تتناول المشاركة في هيئات المجلس وأنشطة الأمم المتحدة

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: صفحات البرنامج الفرعي الشبكية، بما في ذلك صفحات خاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وبت شبكي لأعمال المجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى ولمناقشات المسائل الطارئة؛ ومناقشات إلكترونية بشأن عمل المجلس والمنتدى؛ وموقع شبكة منظمات المجتمع المدني

البرنامج الفرعي 2

التنمية الاجتماعية الشاملة

الهدف

9-39 الهدف الذي يساهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز سياسات القضاء على الفقر والحد من أوجه انعدام المساواة وتحقيق قدر أكبر من الإدماج الاجتماعي والرفاه للجميع.

الاستراتيجية

9-40 للمساهمة في النهوض بسياسات القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، سيواصل البرنامج الفرعي إجراء البحوث والتحليلات القائمة على الأدلة، بما في ذلك البحوث والتحليلات المتعلقة بالفئات الاجتماعية التي يغلب أن تكون أكثر تخلفاً عن الركب مثل الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشباب. وسيقوم البرنامج الفرعي برصد الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية والعالمية لتحديد القضايا الناشئة وتقييم آثارها على السياسات الاجتماعية على الصعيدين

الوطني والدولي. وترد التحليلات التي يجريها البرنامج الفرعي في إصداراته الرئيسية، وهي التقارير المعنونة تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم وتقرير عن الشباب في العالم وحالة الشعوب الأصلية في العالم، والهدف منها هو تقديم توصيات استراتيجية بشأن الإدماج وكفالة أن تعمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل تآزري للوصول أولاً إلى تلك الفئات الأشد تخلفاً عن الركب. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز معرفة الدول الأعضاء ووعيها بسبل مساعدة الفئات الاجتماعية الضعيفة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ومن النتائج التي سبق أن تحققت في هذه المجالات، يُذكر على سبيل المثال أنه عقب صدور التقرير المعنون تقرير عن الشباب في العالم الذي يركز على المشاركة المدنية للشباب، طلبت الدول الأعضاء الدعم لكي تعد وتنظم حلقات عمل تضم واضعي السياسات والمنظمات التي يقودها الشباب من أجل تعزيز القدرات الوطنية على الاشتراك في وضع سياسات شبابية شاملة وقائمة على الأدلة.

41-9 وعلاوة على ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم الفني للحوار والعمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك دورات لجنة التنمية الاجتماعية، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن اعتراف الدول الأعضاء بقضايا محددة للتنمية الاجتماعية كأساس للإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني. ومن النتائج التي سبق أن تحققت في هذه المجالات قيام الجمعية العامة بإدخال العمل بأداة جديدة في قرارها [125/74](#)، استناداً إلى عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة. وتشجع هذه الأداة الدول الأعضاء على المساهمة في عمل الفريق العامل بالنظر في اعتماد توصيات حكومية دولية متفاوض عليها في كل دورة لعرضها على الجمعية العامة لكي تنظر فيها. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالشباب، شملت الدورة الرابعة والسبعون للجمعية العامة أعلى مشاركة على الإطلاق لمدنوي الشباب، وهو جهد دعمه البرنامج الفرعي. وشارك مندوبو الشباب أيضاً مشاركة نشطة في الدورة السابعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، بطرق منها دعم التفاوض على القرارات.

42-9 وللمساهمة في تحقيق قدر أكبر من الإدماج الاجتماعي والرفاه للجميع، سيواصل البرنامج الفرعي المشاركة في جهود التعاون التقني وتنمية القدرات، في إطار الشراكة مع المنسقين المقيمين وكيانات الأمم المتحدة، وذلك عن طريق تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء على التنفيذ الفعال للبعد الاجتماعي لخطة عام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة. وتشمل الأمثلة على هذا العمل الدعم المحدد الذي يقدمه البرنامج الفرعي، بالتعاون الوثيق مع مكتب المنسق المقيم المعني، فيما يتعلق بإعداد برنامج شامل لكبار السن في قيرغيزستان وإعداد خطة عمل وطنية بشأن الشعوب الأصلية في أوغندا. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال عقب التعاون مع البرنامج الفرعي، تصديق طاجيكستان في عام 2018 وقيرغيزستان في عام 2019 على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقيام كينيا في عام 2019 بصياغة سياسة اجتماعية وطنية جديدة بشأن النهوض بالأسرة وحمايتها.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

43-9 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019 المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، والمتمثلة في زيادة الوعي لدى الحكومات والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص بمسائل تحليل التنمية الاجتماعية، كما يتضح من الزيادة في عدد الإحالات إلى التقارير الرئيسية للبرنامج الفرعي في الصحف الدولية والمجلات الأكاديمية ومنشورات الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى 708 إحالات لفترة السنتين 2018-2019 بالمقارنة مع العدد المستهدف وقدره 400 إحالة، وهو ما يسلط الضوء على التأثير الملحوظ لهذا العمل في مجال التنمية الاجتماعية. وربما كان الدافع أيضاً إلى زيادة الاهتمام بتحليلات التنمية الاجتماعية التي يقوم بها البرنامج الفرعي هو عدد المناسبات التي يستضيفها البرنامج الفرعي أو يدعمها، بالشراكة مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ففي عام 2019، عُقد 242 مناسبة من هذا

القبيل، بما في ذلك اجتماعات أفرقة الخبراء، وأنشطة الاحتفال بالأيام أو السنوات الدولية، والمناسبات الخاصة المتصلة بالتنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، والمناسبات الجانبية التي عقدت على هامش دورات لجنة التنمية الاجتماعية، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

الأداء البرنامجي في عام 2019: النهوض بالتنمية الشاملة للشعوب الأصلية

44-9 كثيرا ما تكون الشعوب الأصلية من بين أكثر الفئات تخلفا عن الركب، ويعاني أبنائها من التمييز وآثار النزاعات وارتفاع معدلات الفقر، فضلا عن عدم المساواة في فرص الحصول على التعليم الجيد والمناسب ثقافيا، وخدمات الرعاية الصحية والعمالة والتكنولوجيات. وفي عام 2017، رحبت الجمعية العامة في قرارها 178/71 بخطة العمل الموضوعية على نطاق المنظومة لكفالة اتباع نهج متنسق لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتهدف خطة العمل إلى تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والشعوب الأصلية في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة. وقد أولى فيها اهتمام خاص للتعاون بين مختلف كيانات الأمم المتحدة لتحقيق نتائج. وتغطي خطة العمل على نطاق المنظومة مجالات مواضيعية رئيسية، منها تنمية قدرات الدول الأعضاء والشعوب الأصلية والمجتمع المدني وموظفي الأمم المتحدة على جميع المستويات ودعم مشاركة الشعوب الأصلية في العمليات التي تؤثر عليها.

45-9 ويشجع البرنامج الفرعي أيضا خطة العمل على نطاق المنظومة ويعمل على النهوض بالتنمية الشاملة للشعوب الأصلية من خلال توفير دعم الأمانة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، الذي يضطلع بدور أساسي في تقديم مشورة الخبراء بشأن الحالة الخاصة للشعوب الأصلية من حيث صلتها بعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع. ويوفر المنتدى أيضا منبرا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك ممثلي الشعوب الأصلية وكيانات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، للالتقاء من أجل مناقشة القضايا الملحة التي تواجه الشعوب الأصلية وتبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بها، وللتسيق فيما بينها لمواصلة المضي قدما في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وخطة عام 2030.

46-9 وفي إطار جهود البرنامج الفرعي الرامية إلى توفير الدعم لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والإقليمي، قدم البرنامج منذ عام 2015 الدعم لسلسلة من عمليات التفاعل على صعيد السياسات كان الهدف منها تعزيز فهم حقوق الشعوب الأصلية والنهوض بالتنفيذ الفعال للإعلان، بما في ذلك في أوغندا وباراغواي والسلفادور وكمبوديا وكينيا وميانمار وناميبيا ونيبال. ويشمل عمل البرنامج الفرعي في هذا المجال تقديم الدعم لوضع السياسات والبرمجة، وهو عمل يضطلع به بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بما فيها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

47-9 أسهم هذا العمل في تحقيق قدر أكبر من الإدماج الاجتماعي والرفاه للجميع، كما يتضح من وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية في ستة بلدان، وهو ما ولد زخما جديدا حفز العمل المنفذ على الصعيد الوطني بشأن قضايا الشعوب الأصلية، بما في ذلك الحوارات والمشاورات المجرة بشأن السياسات بين الحكومات والشعوب الأصلية. وتشمل الأمثلة المحددة في هذا الصدد تعاون البرنامج الفرعي مع أوغندا التي أدخل فيها البرنامج العمل بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام 2017 وكان حتى ذلك الوقت غير معروف إلى حد كبير. وقد أفضى عمله في مجال تنمية

القدرات بشأن هذا الصك إلى إطلاق حكومة أوغندا دعوة لوضع برنامج وطني للإجراءات التصحيحية لصالح الشعوب الأصلية. وبدعم من البرنامج الفرعي، بدأ العمل من أجل وضع البرنامج المذكور في عام 2019، وشمل تشكيل لجنة صياغة ترأسها وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية وتتألف من ممثلين عن الوزارات الرئيسية والمؤسسات المستقلة والشعوب الأصلية، وإعداد مسودة أولية تمهيدية للبرنامج. وعلاوة على ذلك، عمد البرنامج الفرعي، ابتداء من عام 2018 وفي شراكة مع حكومة ناميبيا، إلى قيادة سلسلة من قنوات التفاعل الاستراتيجي مع بلدان أخرى في الجنوب الأفريقي يعيش بها سكان من إثنية السان. وفي حلقة عمل دون إقليمية عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2019 بدعم من البرنامج الفرعي، أبلغت البلدان المشاركة (أنغولا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي) عن إنجاز تقدم خلال العام نحو تحقيق التنمية الشاملة لصالح شعوب السان وبالتعاون معها. ويمكن تبين مزيد من الأدلة على هذا الزخم من طلبات الحصول على الخدمات الاستشارية التقنية الواردة في عام 2019 من زمبابوي، والتي سيجري تناولها في عام 2020.

الجدول 3-9

مقياس الأداء

2015	2016	2017	2018	2019
تتساور الشعوب الأصلية والدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة من أجل صياغة خطة عمل على نطاق المنظومة بشأن	تُعرض خطة العمل الموضوعية على نطاق المنظومة على الشعوب الأصلية والدول الأعضاء في الدورة الخامسة عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية	تنخرط الحكومات والشعوب الأصلية في حوارات بشأن السياسات لاستكشاف نهج للنهوض بتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على الصعيد الوطني	تُعقد مشاورات حكومية مع الشعوب الأصلية و/أو تشكل الحكومات فريقا تشاركيا لوضع السياسات من أجل النهوض بتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ستة بلدان على الصعيد الوطني	تكون عملية صياغة سياسة أو استراتيجية أو برنامج للنهوض بتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على الصعيد الوطني جارية أو منجزة في ستة بلدان على الصعيد الوطني

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: السلام المستدام من خلال السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

48-9 سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز قدرات الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على صوغ وتنفيذ سياسات وطنية للشباب تسهم في الحد من العنف ومنعه وفي تعزيز السلام المستدام، وقدراتها على رصد هذه السياسات وتقييمها، وذلك تمشيا مع ولايته، وسيسهم أيضا في إشراك المسؤولين الحكوميين وتمكينهم في سياق صياغة السياسات الاجتماعية التي تستهدف المشاركة النشطة للشباب في تعزيز السلام والأمن، وهو ما يُتوقع أن يُستدل عليه من مقياس الأداء الوارد أدناه لعام 2021. وسيتحقق هذا الهدف من خلال العمل مع المسؤولين الحكوميين المعنيين وقادة الشباب والناشطين على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي والمجتمعي من أجل تحسين معارفهم وإذكاء وعيهم وتعزيز قدرتهم على صياغة وتنفيذ سياسات وخطط عمل وطنية للشباب تعزز منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام في سياق خطة عام 2030 وجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. ونتيجة لذلك، ستزداد قدرة المستفيدين على المشاركة في عمليات وضع السياسات التي تربط النهوض بالشباب بقضايا السلام والأمن وتنفذ أنشطة محددة تسهم في تحقيق السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات على الصعيدين الوطني والمجتمعي. وعند انتهاء المشروع، سيكون المسؤولون الحكوميون وقادة الشباب الذين استهدفهم البرنامج الفرعي في مبادراته

لبناء القدرات قد شاركوا في عملية صياغة السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشباب وتنفيذها. وبالنسبة لعام 2020، يستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة، في قرارها 251/74، على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الجدول 4-9
مقياس الأداء

2017	2018	2019	2020	2021
لا ينطبق	زيادة قدرات 20 شخصا من الشباب والمسؤولين الحكوميين في كينيا على صياغة وتنفيذ سياسات وطنية للشباب تشجع النهوض بالشباب وتعزيز السلام والأمن في سياق خطة عام 2030	زيادة قدرات ما مجموعه 200 شخص من الشباب والمسؤولين الحكوميين في كينيا ولبنان وليبيريا على صياغة وتنفيذ سياسات وطنية للشباب تشجع النهوض بالشباب وتعزيز السلام والأمن	زيادة قدرات ما مجموعه 300 شخص من الشباب والمسؤولين الحكوميين في كينيا ولبنان وليبيريا على صياغة وتنفيذ سياسات وطنية للشباب تشجع النهوض بالشباب وتعزيز السلام والأمن؛ وتوسيع نطاق الدعم ليصل إلى بلدان أخرى في المنطقة وفي مناطق أخرى	قيام المستفيدين من المشروع، بعد إجراء مقابلات معهم من خلال شبكات للتواصل الاجتماعي أنشأها المشروع، بتأكيد مستوى مشاركتهم في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب، وتقديمهم مقترحات بتدابير لتعزيز مشاريع المتابعة

النتيجة 2: نظم فعالة للحماية الاجتماعية من خلال نظم معززة للحكومة (نتيجة جديدة)

49-9 ما فتى البرنامج الفرعي يعمل على توفير نظم فعالة للحماية الاجتماعية من خلال تعزيز نظم الحكومة. وتضطلع الحماية الاجتماعية بدور رئيسي في بلوغ التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق الضمان الاجتماعي للجميع. وفي هذا الصدد، تمثل سياسات الحماية الاجتماعية عناصر لا تتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر والضعف على مدى دورة الحياة ودعم النمو الشامل والمستدام. وقد أوضح عدد متزايد من البلدان، خلال المنتديات العالمية، بما في ذلك في لجنة التنمية الاجتماعية، الحاجة إلى إذكاء الوعي وتنمية القدرات وتوفير التوجيه العملي فيما يتعلق بحكومة نظم الضمان الاجتماعي. وأحرز تقدم في بعض البلدان الملتزمة بتوفير مخصصات حماية اجتماعية أفضل لمزيد من النساء والرجال وكبار السن والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والعاطلين عن العمل. غير أن البيانات المتاحة تشير إلى أن 29 في المائة فقط من سكان العالم مشمولون بنظم شاملة للضمان الاجتماعي. ولا تتمتع الغالبية العظمى - أي 71 في المائة، أو 5,2 بلايين نسمة - بأي تغطية على الإطلاق، أو هي مشمولة بحماية جزئية فقط. ولذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله إذا أُريد تحويل هدف الحماية الاجتماعية الشاملة إلى حقيقة واقعة في متناول الجميع.

50-9 ويهدف عمل البرنامج الفرعي في مجالي التحليل وتنمية القدرات إلى أن يكون أداة تستفيد منها البلدان والمجتمعات المحلية في مساعيها الحديثة صوب توفير الحماية الاجتماعية للجميع وجهودها المبذولة للمضي قدماً صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، استرعى المحتوى التحليلي الذي ورد في تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام 2018، وركز على تعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال الحماية الاجتماعية، اهتمام الدول الأعضاء. ويتضح الأثر المضاعف لهذا العمل

مما نتج عنه من طلبات وردت من الدول الأعضاء، بما فيها كمبوديا، للحصول على المساعدة التقنية من أجل مواصلة تطوير الحماية الاجتماعية الوطنية الفعالة من خلال تعزيز نظم للحوكمة تهدف إلى القضاء على الفقر.

التحدي الداخلي والاستجابة

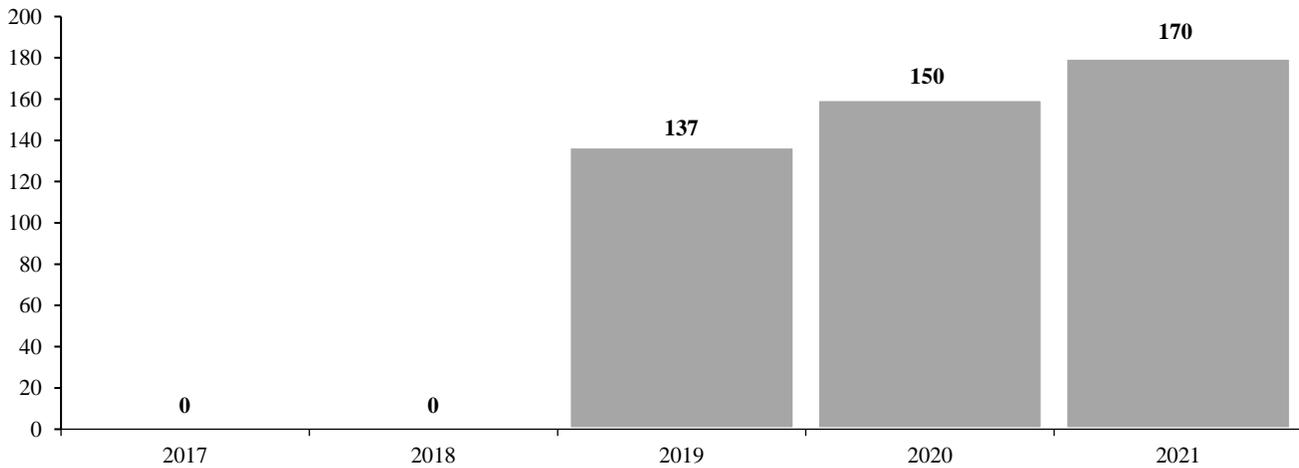
9-51 يتمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في الفجوة القائمة الناجمة عن الافتقار إلى استعراض شامل لأفضل الممارسات والأدوات وآليات الاتصال من أجل الحوكمة الجيدة للنظم والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية. واستجابة لذلك، سينفذ البرنامج الفرعي مشروعاً بعنوان "تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنهاء الفقر من خلال الحماية الاجتماعية الشاملة"، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، من أجل استحداث أدوات عملية للإدارة والتنظيم الفعالين لنظم الحماية الاجتماعية وتعزيز قدرات الحوكمة لدى المسؤولين الحكوميين ووكالات الحماية الاجتماعية. وسيسهل البرنامج الفرعي في استحداث هذه الأدوات، بما في ذلك دليل عن الممارسات الجيدة ومواد تدريبية، من خلال ما يتمتع به من خبرة ومعرفة بالمعايير والتوجيهات التي وضعتها الهيئات الحكومية الدولية، وعن طريق إدراج الأمثلة القطرية التي تدعم وضع السياسات القائمة على الأدلة. وسيتيح المشروع لبلدان إضافية الاستفادة مما وُضع خلاله من ممارسات فضلى وأدوات وآليات للاتصال لأغراض الحوكمة الجيدة لنظم الحماية الاجتماعية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيُنشر المشروع أيضاً هذه المنتجات المعرفية ويعزز تبادل المعارف عن طريق تنظيم مؤتمر دولي بشأن الحماية الاجتماعية الشاملة مع التركيز بوجه خاص على ما لحوكمة الضمان الاجتماعي من دور حاسم الأهمية في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الجميع.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

9-52 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في النهوض بسياسات القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وتحقيق قدر أكبر من الإدماج الاجتماعي والرفاه للجميع، وهو ما سيتضح من عدد المسؤولين الحكوميين الذين يجيبون على استقصاء مصرحين بأنهم باتوا يمتلكون قدرة أكبر على إدارة شؤون الحماية الاجتماعية وحوكمتها اكتسبوا من خلال دورات ووسائل تدريبية، منها دليل للممارسات الجيدة ومواد تدريبية أخرى تم تطويرها انطلاقاً مما توصل إليه المشروع.

الشكل الثالث من الباب 9

مقياس الأداء: العدد السنوي للمسؤولين الحكوميين الذين يصرحون بأنهم يمتلكون قدرة أكبر على إدارة شؤون الحماية الاجتماعية وحوكمتها



الولايات التشريعية

9-53 تعرض القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المنوطة بالبرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

52/37	برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين	6/72	بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي
106/45	تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة والأنشطة ذات الصلة	142/72	تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي
196/47	الاحتفال بيوم دولي للقضاء على الفقر	143/72	دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية
96/48	القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين	146/72	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
81/50	برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها	162/72	تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري: حالة النساء والفتيات ذوات الإعاقة
58/51	دور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة	24/73	الرياضة باعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية المستدامة
120/54	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	141/73	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
د-2/24	مبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية	142/73	التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم
106/61	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	143/73	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
295/61	إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية	144/73	متابعة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة وما بعدها
10/62	اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية	156/73	حقوق الشعوب الأصلية
182/65	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة	244/73	القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
312/65	الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم	246/73	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)
127/66	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة	119/74	دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية
149/66	اليوم العالمي لمتلازمة داون	120/74	تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي
139/67	نحو وضع صك قانوني دولي شامل متكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم	121/74	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
3/68	الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة: سبل المضي قدماً - وضع خطة للتنمية تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة حتى عام 2015 وما بعده	122/74	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
2/69	الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية	124/74	متابعة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة وما بعدها
142/69	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام 2015 وما بعده	125/74	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
145/69	اليوم العالمي لمهارات الشباب	144/74	تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري: إمكانية الوصول
202/69	دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد	234/74	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)
170/70	نحو توفير سبل الإدماج وتسهيلات الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة على الوجه الأكمل في الأمم المتحدة	237/74	القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

7/1996	متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودور لجنة التنمية الاجتماعية في المستقبل	22/2000	إنشاء منتدى دائم يعنى بقضايا السكان الأصليين
31/1996	علاقة التشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية	18/2008	تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع

5/2014	التشجيع على تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع	4/2018	الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
12/2017	النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم المراعاة الواجبة لاعتبارات الإعاقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030	6/2018	ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002
3/2018	تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل	219/2018	تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها السادسة والخمسين وجدول الأعمال المؤقت والوثائق لدورتها السابعة والخمسين

استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها

1/1996	تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر	2007	الإعلان الوزاري المتعلق بتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية
2006	الإعلان الوزاري المتعلق بتهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريمة للجميع وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة		

لجنة التنمية الاجتماعية

2/45	الشباب	53/1	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
------	--------	------	-----------------------------------

المنجزات المستهدفة

54-9 يعرض الجدول 5-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 5-9

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2019 لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
30	26	27	30
10	8	10	10
6	4	5	6
10	10	8	10
4	4	4	4
87	87	89	87
4	4	4	4
6	6	6	6
10	10	10	10
6	6	6	6

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2019 لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021

الفئة والفئة الفرعية

1	1	1	1	9 - اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
20	20	22	20	10 - اجتماعات لجنة التنمية الاجتماعية
24	24	24	24	11 - اجتماعات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
16	16	16	16	12 - اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
باء - توليد المعارف ونقلها				
2	2	2	2	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
2	2	2	2	13 - المشاريع المتعلقة بصياغة السياسات الاجتماعية
10	10	10	10	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
10	10	10	10	14 - محاضرات وحلقات نقاش لأصحاب المصلحة المتعددين وإحاطات وحلقات دراسية وحلقات عمل للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن القضايا الاجتماعية
2	1	3	3	المنشورات (عدد المنشورات)
1	-	1	1	15 - المنشور المعنون تقرير عن الشباب في العالم
1	1	1	1	16 - المنشور المعنون تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم
-	-	1	1	17 - منشور عن الشعوب الأصلية
-	-	-	-	18 - منشور عن الإعاقة
7	7	7	7	المواد التقنية (عدد المواد)
7	7	7	7	19 - الوثائق الختامية لأفرقة الخبراء المعنية بمختلف القضايا الاجتماعية
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء تقييم وتحليل وتقييم للأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للدول الأعضاء والأطر المعيارية والسياساتية والإدارية فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة؛ وتقديم إحاطات/مشورة من الخبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك بشأن المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية، مع تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والمشورة والدعوة من أجل النهوض بالسياسات القائمة على الأدلة.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مناسبات خاصة للاحتفال بالأيام الدولية المتعلقة بفئات اجتماعية محددة وقضايا اجتماعية مختلفة؛ وموجزات للسياسات وأنشطة للاتصال لتعزيز النهوض بالتنمية الاجتماعية.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: إحاطات ومؤتمرات صحفية ونشرات صحفية بشأن مختلف القضايا الاجتماعية.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: رسائل إلكترونية وسمعية وبصرية بشأن الشيخوخة، والتعاونيات، والإعاقة، والأسرة، وقضايا الشعوب الأصلية، والشباب، والرياضة من أجل التنمية والسلام، وقضايا أخرى متنوعة.				

البرنامج الفرعي 3

التنمية المستدامة

الهدف

9-55 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وما تشمله من غايات والتزامات، خلال زيادة مشاركة الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

الاستراتيجية

56-9 للمساهمة في التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وما تشمله من غايات والتزامات، من خلال زيادة مشاركة الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، سيواصل البرنامج الفرعي، بالتنسيق الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، إعداد تقارير وتقييمات تحليلية وتنظيم اجتماعات مواضيعية للخبراء ومؤتمرات تتعلق بأهداف محددة للتنمية المستدامة وأوجه الترابط فيما بينها. ولهذا الغرض، ينظم البرنامج الفرعي، في الأشهر التي تسبق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، اجتماعات لأفرقة الخبراء ومؤتمرات تتناول مواضيع المنتدى. وطوال دورة السنوات الأربع الأولى من المنتدى السياسي الرفيع المستوى، كان كل هدف من أهداف التنمية المستدامة محور واحدة على الأقل من هذه المناسبات. ومن الأمثلة على ذلك المؤتمر الاستعراضي للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة الذي نُظِمَ بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في شباط/فبراير 2018؛ والمؤتمر العالمي المعني بتعزيز أوجه التآزر بين اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي نُظِمَ بالاشتراك مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كوبنهاغن في نيسان/أبريل 2019؛ والمؤتمر الاستعراضي للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي نُظِمَ بالاشتراك مع المنظمة الدولية لقانون التنمية في روما في حزيران/يونيه 2019؛ أو أجنحة أهداف التنمية المستدامة التي نُظمت أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كاتوفيتسه، بولندا، (2018) وفي مدريد (2019). وقد ضم كل من هذه المناسبات خبراء من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ووفر منبرا لاستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وكان باب الاشتراك في جميع المناسبات مفتوحا للمسؤولين المنتمين إلى الدول الأعضاء لإفساح المجال للتفاعل المباشر مع الخبراء. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى زيادة ما تمتلكه الدول الأعضاء من معارف استعدادا لمداواتها خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى وغيره من المنتديات ذات الصلة ولتمكينها من وضع السياسات والبرامج الوطنية ذات الصلة. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال توفير المعلومات المتصلة بالسياسات للدول الأعضاء من خلال استعراض جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر طوال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2019، بما يتسق مع الجدول الزمني الذي قرره الجمعية العامة في الفقرة 5 من قرارها 299/70، وذلك في شكل اجتماعات لأفرقة الخبراء ومؤتمرات، فضلا عن تقاسم نتائج تلك الاجتماعات مع الدول الأعضاء خلال الدورات المناظرة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

57-9 وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تنسيق عمل آلية تيسير التكنولوجيا وفق التكاليف الصادر عن الجمعية العامة في الفقرة 70 من قرارها 1/70، بما في ذلك المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وتيسر الآلية التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات وكذلك المشورة في مجال السياسات بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ويغطي عمل البرنامج الفرعي توفير المنتجات التحليلية للآلية وعقد حلقات عمل لبناء القدرات وغيرها من المناسبات التنسيقية التي تيسر تبادل المعلومات، وتقديم الدعم لفريق الأمم المتحدة المؤلف من 10 أعضاء لدعم آلية تيسير التكنولوجيا، ولرئيسي الفريق فيما يتعلق بإعداد برنامج اجتماعات المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى مواصلة إطلاق العنان لكامل إمكانات العلم والتكنولوجيا لتمكين الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال تحسين فهم الدول الأعضاء للدور الذي يمكن أن تؤديه الحلول التكنولوجية المبتكرة في تنفيذ خطة عام 2030. وقد تحقق ذلك من خلال تنظيم الدورات السنوية للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة في نيويورك ابتداء من عام 2016 وحتى عام 2019، وهي الدورات التي شملت مجموعة من المناسبات والمعارض العلمية ذات الصلة، وتحديد إطار مفاهيمي لتطوير المنصة الإلكترونية بغية تيسير التقاسم المنهجي للمبادرات والاستراتيجيات وخرائط الطريق القائمة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيد العالمي.

58-9 وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا، في ظل تنسيق وثيق مع شركائه المعنيين بمنظومة الأمم المتحدة، بعقد حلقات عمل لبناء القدرات ومناسبات خاصة للقطاعات الرئيسية ذات صلة بأعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك منتدى الأعمال التجارية المعني بأهداف التنمية المستدامة ومنتديات الحكومات المحلية والإقليمية، لإتاحة المجال للقطاعات الرئيسية المعنية لكي تتقاسم الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ولئن كان المنتدى السياسي الرفيع المستوى هو في حد ذاته المحفل الملائم لإجراء المناقشات الحكومية الدولية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 والتحديات التي تعترضها، فإن هذه المناسبات التي تعقب المنتدى السياسي الرفيع المستوى مباشرةً توجه من جانبها محور التركيز نحو آراء جميع مجموعات أصحاب المصلحة وتتيح إجراء تبادل مثمر للآراء بين الدول الأعضاء وسائر الجهات صاحبة المصلحة العاملة في مجال التنمية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى زيادة إدماج أهداف التنمية المستدامة في العمليات والسياسات والاستراتيجيات الشاملة للتخطيط على الصعيد الوطني، وإلى ازدياد عدد الإجراءات والمبادرات التي تتخذها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال تمكين المسؤولين الحكوميين من تحسين عملية صنع القرار وصياغة السياسات من خلال حفز المناقشات مع ممثلي هذه المجموعات على مختلف المستويات أثناء انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى وعن طريق تبادل الممارسات الجيدة وأحدث الاتجاهات مع الدول الأعضاء، وهو ما تسنى تحقيقه جزئياً من خلال حشد طائفة متنوعة من مجموعات أصحاب المصلحة عن طريق حلقات العمل والمناسبات الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

59-9 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019 المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، وهي زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات وزيادة فهم ومعرفة الخيارات السياسية والتدابير العملية والإجراءات الفعلية اللازمة من أجل اعتماد التنمية المستدامة وتنفيذها على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، كما يتضح من زيادة عدد الزيارات إلى الموقع الشبكي لمنبر معارف التنمية المستدامة ومنتديات التواصل الاجتماعي المتصلة به وزيادة عدد عمليات التنزيل منها جميعاً للحصول على المعلومات والوثائق والمنشورات. وقد تجاوز عدد الزيارات إلى موقع منبر المعارف 23 مليون زيارة بحلول نهاية فترة السنتين 2018-2019، مقارنة بالهدف المتمثل في 6 ملايين زيارة. والجزء الذي يشهد أكبر نسبة إقبال من زوار المنبر هو قائمة أهداف التنمية المستدامة والوصف الوارد لكل هدف من الأهداف بغاياته ومؤشراته وتقاريره المرحلي السنوي. وتتلقى هذه الصفحات أكثر من 25 في المائة من العدد الإجمالي للزيارات، وتليها الصفحات المتصلة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى والاستعراضات الوطنية الطوعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حساب “@SustDev”، الذي يزيد عدد متابعيه على 000 208 شخص، هو أكثر حسابات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبية على موقع تويتر.

60-9 وتشكل هذه الزيادة غير المسبوقة في عدد الزيارات إلى موقع منبر المعارف دليلاً على الاعتراف به بوصفه المركز الرئيسي للمعلومات المتصلة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى وأهداف التنمية المستدامة، حيث إنه يستضيف قواعد بيانات لا نظير لها عن الاستعراضات الوطنية الطوعية والالتزامات الطوعية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وعن تنفيذ الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، والممارسات الجيدة المتعلقة بالأهداف، وإجراءات التعجيل بتنفيذ الأهداف، إضافة إلى معلومات أساسية عن عمليات الاستعراض المواضيعي للأهداف السبعة عشر جميعها.

الأداء البرنامجي في عام 2019: التركيز على الدول الجزرية الصغيرة النامية - استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لمسار ساموا

61-9 اعتبرت الدول الجزرية الصغيرة النامية واحدةً من أضعف مجموعات البلدان عندما يتعلق الأمر بالتنمية المستدامة. ويعزى هذا الضعف إلى صغر حجمها وبعدها وضيق قاعدة مواردها وصادراتها وتعرضها للتحديات البيئية العالمية والصدمات الاقتصادية الخارجية، بما في ذلك مجموعة كبيرة من الآثار الناجمة عن تغير المناخ ومن الكوارث الطبيعية التي يحتمل أن يزداد تواترها وتتفاقم حدتها.

62-9 وفي عام 2014، نظم البرنامج الفرعي المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد في آبيا وكان موضوعه الرئيسي "تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إقامة شراكات حقيقية وملتزمة". وأُعلن في المؤتمر نحو 300 شراكة وجرى رصدها من خلال منتدى لشراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية يديره البرنامج الفرعي. واعتمد المؤتمر وثيقة ختامية بعنوان "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)"، تتناول المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وتوفير الدعم لتلك الدول فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

63-9 وفي أيلول/سبتمبر 2019، أي بعد مضي خمس سنوات على انعقاد المؤتمر، قام البرنامج الفرعي، بالتنسيق الوثيق مع مكتب رئيس الجمعية العامة ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بإعداد استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لمسار ساموا على مستوى الجمعية العامة. ونُظمت سلسلة من الاجتماعات التحضيرية الإقليمية (في بليز وتونغا وموريشيوس)، أعقبها اجتماع تحضيرية أقاليمي عُقد في ساموا بحضور جميع البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وقد جمّع البرنامج الفرعي نتائج العملية التحضيرية وبيّن المناقشات الحكومية الدولية في الأشهر السابقة لاستعراض منتصف المدة الذي نُوج بإعلان سياسي (انظر قرار الجمعية العامة 3/74). ويصف هذا الإعلان التقدم المحرز في تنفيذ مسار ساموا والثغرات والتحديات التي تواجهها، ويحدد الخطوات التي يتعين على جميع الجهات صاحبة المصلحة اتخاذها لتنفيذ المسار بالكامل بحلول عام 2024.

64-9 وأعد البرنامج الفرعي أيضاً سلسلةً من الدراسات والأدوات التحليلية للمساعدة في إقامة ورصد وتقييم شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين تركز على الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونظم حوارات بشأن الشراكات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي ضوء ذلك، يعمل البرنامج الفرعي حالياً على تكثيف جهوده في مجال بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتيح لها تنفيذ هذه الشراكات بصورة مستقلة ومستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

65-9 ساهم هذا العمل في التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وما تشمله من غايات والتزامات، من خلال زيادة مشاركة الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، كما يتضح من مشاركة الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الاستعراض الفعال لتنفيذ مسار ساموا، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة عام 2030 (وفقاً للفقرة 42 من قرار الجمعية العامة 1/70). وأسفرت المشاركة المتزايدة عن إنشاء أكثر من 500 شراكة في إطار منصة أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بعدد 300 شراكة في عام 2014. ومن الأمثلة على مبادرات الشراكة التي سُجلت في منصة الأعمال والتي تواصل بهمة تقديم التقارير عن أنشطتها الشبكة البحثية لجامعات جزر المحيط الهادئ ومبادرة التحدي الكاريبي. والشبكة البحثية لجامعات جزر المحيط الهادئ عبارة عن شبكة تضم 13 جامعة إقليمية تقع في ستة بلدان وأقاليم جزرية في المحيط الهادئ، وهي تهدف إلى تعزيز التعاون المتعلق بالبحث

والتطوير في مجال العلم والتكنولوجيا. وقد أنشئت في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر عام 2014، ونظمت منذ ذلك الحين مؤتمرات إقليمية مشتركة ونفذت مشاريع بحثية تعاونية تغطي جميع أهداف التنمية المستدامة. أما مبادرة التحدي الكاريبي، فهي ائتلاف مكون من حكومات وشركات والشركاء الآخرين يعملون معا لتسريع الإجراءات المتخذة بشأن البيئة البحرية والساحلية في منطقة البحر الكاريبي. وقد تأسست المبادرة في عام 2008، ودخلت مرحلة ثانية من العمل في عام 2012 عندما اتفقت على خطة استراتيجية وأطلقت الصندوق الكاريبي للتنوع البيولوجي كوسيلة لتوفير التمويل المستدام لمشاريعها. ويتمثل الهدف الاستراتيجي للمبادرة، المعروف باسم "20 بحلول عام 20"، في حفظ ما لا يقل عن 20 في المائة من البيئة البحرية والساحلية في المنطقة وإدارتها بفعالية بحلول عام 2020، وهو ما يوفق بين أهدافها وبين الغايات ذات الصلة من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة التي سيكون أوان إنجازها قد حل عندئذ. ولئن كانت منصة الأعمال قد أنشئت في بادئ الأمر لتكون مجرد مستودع تُسجل فيه شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد تطورت منذ ذلك الحين لتصبح نظاما معقدا يوفر معلومات عن حالة كل من الشراكات التي يزيد عددها حاليا على 500. والقصد من ذلك هو تزويد الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بأداة لتتبع أي الشراكات حقق نجاحا على مر الزمن في المناطق الثلاث للدول الجزرية الصغيرة النامية وأي دروس يمكن استخلاصها من هذه الشراكات الناجحة من أجل وضع مبادرات جديدة.

الجدول 6-9

مقياس الأداء

2015	2016	2017	2018	2019
لا ينطبق	يُعلن في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والمعقود في أيلول/سبتمبر 2014، عن إنشاء منصة أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية لتكون مستودعا مركزيا تُسجل فيه الشراكات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل استيعاب الشراكات التي يزيد عددها على 300	يزداد عدد الشراكات المسجلة في منصة الأعمال. لا إمكانية لتتبع التقدم المحرز (المنصة خاملة)	يجري تحسين منصة الأعمال عن طريق إدخال عنصرى التتبع والإبلاغ الذاتي للشراكات، مما يتيح للكيان المسجل الإبلاغ عن التقدم المحرز والمسائل التي واجهته	أكثر من 500 شراكة من شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية سُجلت في منصة الأعمال. وينشر تحليل لهذه الشراكات. ويبلغ عدد الشراكات ذات الحالة "المكتملة" أو "على المسار الصحيح" ما قدره 180 شراكة بحلول نهاية عام 2019

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: الاستعراضات المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة: مساعدة الدول الأعضاء على البقاء على المسار الصحيح (نتيجة مرحلّة من عام 2020)

66-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك طبيعتها المتكاملة وأوجه الترابط بينها، تمشياً مع ولايته، وسيواصل عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء وغيرها من المناسبات من أجل تعزيز خطط التنفيذ الوطنية لخطة عام 2030، وهو ما يُتوقع إثباته من خلال مقياس الأداء الوارد أدناه لعام 2021. وبالنسبة لعام 2020، يستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والنواتج المستهدفة لعام 2020.

الجدول 7-9

مقياس الأداء

2017	2018	2019	2020	2021
لا ينطبق	لا تورد الدول الأعضاء في تقاريرها سوى إشارات قليلة إلى النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات واجتماعات أفرقة الخبراء	ترد إشارات إلى النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات واجتماعات أفرقة الخبراء في بعض التقارير الوطنية، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية	تكثر الإشارة إلى النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات واجتماعات أفرقة الخبراء المواضيعية في التقارير الوطنية، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية	يُعترف في التقارير الوطنية، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية، بالحاجة إلى تنفيذ متكامل لخطة عام 2030، ويشار فيها إلى النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات واجتماعات أفرقة الخبراء إضافة إلى توصيات تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي

النتيجة 2: تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحالفات أصحاب المصلحة المتعددين في مجالات المياه والطاقة والقضاء على الجوع (نتيجة جديدة)

67-9 خلص تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019، الذي أعده فريق مستقل من العلماء عينهم الأمين العام وحصلوا على الدعم من البرنامج الفرعي، إلى أن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق معظم الغايات الـ 169 التي تشكل أهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء هذه الاستنتاجات، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المعقود في أيلول/سبتمبر 2019، أن يتواصل مع الحكومات وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لإيجاد حلول والإسراع بخطى العمل من أجل سد الثغرات النظامية على صعيد التنفيذ. وأصدر الأمين العام في وقت لاحق نداءً عالمياً من أجل إعلان عقد للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأعلن أن منظومة الأمم المتحدة ستقيم تحالفات مع جميع مجموعات أصحاب المصلحة من أجل توسيع نطاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

68-9 وسيتخذ البرنامج الفرعي من عمله المتعلق بالشراكات والالتزامات الطوعية وقاعدة بيانات منظومة الأمم المتحدة لإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وقواعد بياناته المتعلقة بالممارسات الجيدة وإجراءات التعجيل ذات الصلة بالأهداف نقطة انطلاق له في إقامة ودعم تحالفات أصحاب المصلحة المتعددين من أجل حفز مزيد من الإجراءات، ولا سيما في مجالات المياه والطاقة والقضاء على الجوع، مع التركيز على عدم ترك أحد خلف الركب. وسيستفيد البرنامج من سلسلة من الاجتماعات الحكومية الدولية التي ستُعقد في عام 2021 مثل الاجتماع الرفيع المستوى لتعزيز تنفيذ الأهداف والغايات المتصلة بالمياه الذي يعقده رئيس الجمعية العامة، والحوار الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة بشأن تنفيذ الأهداف والغايات المتصلة بالطاقة في خطة عام 2030، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالنظم الغذائية، لتسليط الضوء على هذه التحالفات ومساهماتها في التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030.

التحدي الداخلي والاستجابة

69-9 يتمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في أن الشراكات والالتزامات طوعية بطبيعتها وتقدمها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، وهو الأمر الذي يُصعّب على البرنامج الفرعي توفير نماذج موحدة ويتعذر معه بالتالي تصنيف تلك الشراكات والالتزامات لأغراض التحليل. ولئن كانت الشراكات والالتزامات المذكورة أساسية لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، فهي تتنوع بشدة من حيث طرق إدارتها وتنفيذها وما تحدثه من أثر. وفي ضوء ذلك، سيزيد البرنامج الفرعي من عمله التحليلي، بما في ذلك إجراء مسح وتحليل للالتزامات الطوعية والشراكات التي تم تسجيلها لدى البرنامج الفرعي، بهدف تحديد التحديات والثغرات. وفي الوقت نفسه، سيضع البرنامج الفرعي أدوات لبناء القدرات من أجل تمكين الدول الأعضاء ومجموعات أصحاب المصلحة الآخرين من إطلاق العنان لكامل إمكانات الالتزامات الطوعية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

70-9 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وما تشمله من غايات والتزامات، من خلال زيادة مشاركة الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وهو ما سيثبت تحقّقه توافر قاعدة للبيانات تتضمن معلومات مفيدة عن المياه والطاقة والجوع لتتبع المساهمات المقدمة من جانب مختلف مجموعات أصحاب المصلحة وتهدف إلى حفز تبادل الممارسات الجيدة وتجارب التنفيذ الناجح. فمن شأن قاعدة البيانات هذه أن تتيح، على سبيل المثال، استخلاص الاستنتاجات من تحليل أكثر من 500 شراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية (زيادة قدرها 200 شراكة منذ عام 2014) وأكثر من 1 900 التزام متصل بالهدف 14 (التزامات منبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، المعقود في عام 2017)، وأن تسمح بتطبيق هذه الاستنتاجات على أكثر من 5 000 من الشراكات والالتزامات المسجلة في جميع المجالات المواضيعية. وكخطوة أولى، سينصب التركيز في عام 2021 على الشراكات والالتزامات المتصلة بالمياه والطاقة والقضاء على الجوع.

2021	2020	2019	2018	2017
تتاح للدول الأعضاء خلاصة وافية عن مدخلات قاعدة البيانات خلال الاجتماعات الحكومية الدولية المعنية بالمياه والطاقة والقضاء على الجوع. ويصبح تقاسم الحلول ذات الصلة والإجراءات المعجلة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أيسر ويسهل اطلاع الدول الأعضاء عليها	تُنشأ تحالفات لمنظومة الأمم المتحدة تتعلق بالمياه والطاقة والقضاء على الجوع. وفي بداية عام 2020، يبلغ عدد الشراكات والالتزامات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة 5 000، وعدد الممارسات الجيدة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة 500، وتكون قاعدة بيانات إجراءات التعجيل قد احتوت على 144 سجلا	يكون بإمكان الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة الاطلاع على قاعدة بيانات الممارسات الجيدة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وهي خلاصة عن المبادرات الناجحة التي نفذت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعقب إعلان يصدر في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019، تضاف إلى قاعدة البيانات المذكورة قاعدة بيانات مكملة لها عن الإجراءات الطوعية المتخذة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	يكون بإمكان الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة الوصول إلى قاعدة بيانات منظومة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لكي تستعرض المساهمات التي تقدمها كيانات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2030 إعلان يصدر في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019، تضاف إلى قاعدة البيانات المذكورة قاعدة بيانات مكملة لها عن الإجراءات الطوعية المتخذة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	تسجل الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة الشراكات والالتزامات الطوعية في سياق المؤتمرات الرئيسية، مثل المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية (2014) أو مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (2017)

الولايات التشريعية

71-9 ترد في القائمة المبينة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

215/67	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	د 19-2/ برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21
290/67	شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية	د 1-2/ الإعلان وحالة التقدم المحرز والمبادرات المتخذة بشأن التنفيذ المقبل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
222/71	العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028	229/59 مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
312/71	محيطاتنا، مستقبنا: نداء للعمل	2/65 الوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
212/72	تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	

226/73	استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028	216/74	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
3/74	الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)	217/74	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
4/74	الإعلان السياسي للمنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة	224/74	الانسجام مع الطبيعة
225/74	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة		

المنجزات المستهدفة

72-9 يعرض الجدول 9-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-9

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021

الفئة والفئة الفرعية

ألف -	تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	28	29	14	12
	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	10	11	8	8
	1 - الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	-	-
	2 - الوثائق المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	16	16	5	3
	3 - الوثائق المقدمة إلى المنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	1	1	1	1
	4 - الوثائق المقدمة إلى المنندى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة	110	113	87	84
	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	48	50	45	42
	5 - اجتماعات الجمعية العامة	4	4	6	6
	6 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	53	53	30	30
	7 - اجتماعات المنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	4	4	4	4
	8 - اجتماعات المنندى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة	1	2	2	2
	9 - اجتماعات الفريق المستقل للعلماء بشأن تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي				
باء -	توليد المعارف ونقلها	9	10	7	6
	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	9	10	7	6
	10 - مشاريع بشأن مواضيع مختلفة للتنمية المستدامة (المياه، والطاقة، والنقل المستدام، والاستهلاك والإنتاج المستدامان وإشراك الجهات صاحبة المصلحة، والشراكات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وغير ذلك من المواضيع)	125	125	92	100
	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				

11 -	حلقات دراسية و/أو حلقات عمل تدريبية تُعقد لفائدة واضعي السياسات الوطنية في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبالأشترك معهم، بغية تعزيز القدرات الوطنية في جميع مجالات التنمية المستدامة	125	92	125	100
	(عدد المنشورات)	1	1	1	1
12 -	تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي	1	1	1	1
	(عدد المواد)	4	4	4	3
13 -	التنمية المستدامة في التطبيق: الالتزامات الطوعية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحقيق التنمية المستدامة	1	1	1	1
14 -	تقارير موجزة عن التقدم المحرز والتغرات والتحديات فيما يتعلق بتنفيذ القرار 215/67 الذي أعلنت فيه الجمعية العامة الفترة 2014-2024 عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع	1	1	1	1
15 -	تقرير مرحلي عن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية	1	1	1	1
16 -	منشورات عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: التنسيق بين الوكالات في مجال التنمية المستدامة، مثل آلية الأمم المتحدة للمياه، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وتقديم إحاطات/مشورة خبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك عقد المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تعهد قواعد البيانات المتعلقة بالمبادرات الطوعية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والشراكات، والالتزامات الطوعية التي قُطعت خلال مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وآلية تيسير التكنولوجيا، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وتقرير الانسجام مع الطبيعة وغير ذلك من مواضيع التنمية المستدامة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: اجتماعات خاصة ومناسبات جانبية بشأن قضايا التنمية المستدامة تُعقد خلال مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في مقر الأمم المتحدة أو في أماكن أخرى؛ وكتيبات بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ويومية منتدى الموارد الطبيعية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد منبر معارف التنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي 4

الإحصاءات

الهدف

73-9 الهدف الذي يساهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج واستخدام بيانات وإحصاءات وطنية ومعلومات جغرافية مكانية عالية الجودة وحسنة التوقيت ومصنفة ومفتوحة، كأساس يُسترشد به في صوغ السياسات وصنع القرار فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراض التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والدولي.

الاستراتيجية

74-9 للمساهمة في تعزيز قدرة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالنظم الوطنية للإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية، سيعزز البرنامج الفرعي عملية وضع معايير وأساليب خاصة بالمعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية وينهض بها، ولا سيما تلك المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وغيرها من قضايا السياسات المستجدة في الآونة الأخيرة. ويُتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تحسين نوعية المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية المتصلة بالسياسات وإمكانية الوصول إليها. ومن

النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال وضع إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030 الذي اعتمدهت الجمعية العامة في قرارها 313/71 والمستخدم لاستعراض التقدم المحرز والإبلاغ على الصعيد العالمي. وأحرز تقدم أيضا من خلال اعتماد اللجنة الإحصائية ولجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي لمعايير ومبادئ توجيهية دولية جديدة للمعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية، مما يحسن مواعمة وتوحيد الأساليب والتصنيفات والتعاريف الإحصائية وكذلك أطر المعلومات الجغرافية المكانية في جميع البلدان.

75-9 وللمساهمة في تعزيز قدرة الدول الأعضاء فيما يتعلق بإنتاج واستخدام بيانات وإحصاءات وطنية ومعلومات جغرافية مكانية عالية الجودة ومناسبة التوقيت ومصنفة ومفتوحة كأساس يُستشهد به في صوغ السياسات وصنع القرار فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراض التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والدولي، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم أيضا إلى الدول الأعضاء عن طريق تنظيم دورات تدريبية ونقل المعارف من خلال منصات فعالة للتعلّم وتبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وعن طريق توفير أشكال مناسبة أخرى من الدعم في مجال بناء القدرات، بما في ذلك الخدمات الاستشارية التقنية. وقد زاد الدعم المقدم لتنمية القدرات الإحصائية زيادة هائلة بالتوازي مع مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واتسع نطاقه ليشمل تحديث نظم المعلومات الإحصائية واستخدام البيانات الضخمة ومحاسبة رأس المال الطبيعي وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية وأدوات المسح لسد الثغرات في البيانات وعدم ترك أحد بعيدا عن عملية صنع القرارات ورسم السياسات التي تؤثر عليه. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى قيام الدول الأعضاء بإنتاج ونشر بيانات وإحصاءات وطنية ومعلومات جغرافية مكانية أفضل، تكون قابلة للمقارنة ومتسقة مع المعايير الدولية المعتمدة وتوفر إمكانية وصول معززة ومفتوحة لصانعي السياسات وغيرهم من المستخدمين. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال تسجيل مستوى مرتفع من الرضا (بمعدل متوسط قدره 4,5 على مقياس من 5 نقاط) فيما يتعلق بتنظيم 39 حلقة عمل وحلقة دراسية لبناء القدرات في عام 2019 تلقى فيها أكثر من 1 332 من الإحصائيين وخبراء المعلومات الجغرافية المكانية التدريب، إما وجها لوجه أو عن طريق الإنترنت.

76-9 وللمساهمة، علاوة على ذلك، في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إنتاج واستخدام بيانات وإحصاءات وطنية ومعلومات جغرافية مكانية عالية الجودة وحسنة التوقيت ومصنفة ومفتوحة كأساس يُستشهد به في صوغ السياسات وصنع القرار فيما يتعلق بخطة عام 2030 واستعراض التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والدولي، سيوسع البرنامج الفرعي أيضا نطاق تنسيق برامجه وأنشطته الإحصائية الدولية من خلال التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى وإقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومقدمي البيانات من القطاع الخاص. وفي مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، سيقوم البرنامج الفرعي بتيسير تنسيق الأنشطة الدولية عن طريق تشجيع استخدام نُظم رسم الخرائط والمعلومات الجغرافية، ومواعمة الأسماء الجغرافية وتوحيدها من أجل تحسين تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز الاتساق في البيانات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية وأنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال تعزيز الاتساق بين النظم الإحصائية والجغرافية المكانية العالمية وتحسين فعاليتها وتحولها عقب تنظيم تسع مناسبات تعاونية في عام 2019 للحفاظ على آليات التنسيق الرئيسية القائمة مثل اجتماعات لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، واجتماعات كبار الإحصائيين في كيانات منظومة الأمم المتحدة. وتوفر هذه الآليات القيادة الاستراتيجية لجهود رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها.

77-9 وللمساهمة كذلك في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج واستخدام بيانات وإحصاءات وطنية ومعلومات جغرافية مكانية عالية الجودة ومصنفة وحسنة التوقيت ومفتوحة كأساس يُستشهد به في صوغ السياسات وصنع القرار فيما يتعلق بخطة عام 2030 واستعراض التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والدولي، سيواصل البرنامج الفرعي أيضا جمع وتجميع ونشر المعلومات والبيانات الإحصائية العالمية في مجالات الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية، بما في ذلك

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، عن طريق الاستخدام المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة، مثل نظام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية، لتيسير تبادل البيانات وتعزيز إمكانية وصول صانعي السياسات وغيرهم من المستخدمين على الصعيد الوطني والدولي إلى البيانات والإحصاءات الوطنية والمعلومات الجغرافية المكانية. وسينشر البرنامج الفرعي المعلومات والبيانات الإحصائية المجمعّة عن طريق منشوراته الرئيسية المتعلقة بالبيانات وقواعد بياناته ومنصاته للبيانات. وسيستمر تطوير واستخدام مراكز البيانات المفتوحة ومختبراتها لتسليط الضوء على الاستخدامات المبتكرة للبيانات واستطلاع سبل عرض البيانات والبيانات الوصفية. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن زيادة إنتاج واستخدام الإحصاءات الوطنية والمعلومات الجغرافية المكانية. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال الزيادة الكبيرة في توافر البيانات الإحصائية وإمكانية الوصول إليها، ومن ثم استخدامها. وقد أعيد تصميم وتجديد المنصات الرئيسية لنشر البيانات، مثل قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (UN-Comtrade) ومنصة UNdata، علاوة على المواقع الشبكية للبرنامج الفرعي بغية تحسين تجربة المستخدمين الزائرين لهذه المنصات والمواقع. وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى تحقيق المواقع الشبكية للبرنامج الفرعي معدل تصفح لصفحاتها بلغ 8,8 ملايين مشاهدة في عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، كان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كآلية لتعزيز التوعية بعمل البرنامج الفرعي وأنشطته ناجحاً جداً، حيث قارب عدد متابعي الحساب الرسمي للبرنامج الفرعي على موقع تويتر (@UNStats) الـ 18 000.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

78-9 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019 المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، وهي تعزيز قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على القيام بصورة منتظمة بجمع الإحصاءات والمؤشرات الرسمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية وتصنيفها وتخزينها وتحليلها ونشرها، وذلك لإنتاج بيانات عالية الجودة تشمل بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، كي يطلع عليها واضعو السياسات والجمهور عموماً، كما يتضح من الزيادة في عدد موظفي الإحصاءات الوطنيين الذين يستخدمون بفعالية المعارف والمهارات المكتسبة في أنشطة التدريب وتنمية القدرات التي قدمها البرنامج الفرعي، وهي الزيادة التي بلغت نسبة 80 في المائة متجاوزة هدف فترة السنتين البالغ 76 في المائة.

الأداء البرنامجي في عام 2019: هوية قانونية للجميع

79-9 تشير التقديرات إلى أن هناك بليون شخص لا يملكون ما يثبت بشكل صحيح هويتهم القانونية، وأن 50 مليون مولود جديد كل عام لا تُستخرج لهم شهادات الميلاد. ونتيجة لذلك، وضعت خطة عام 2030 غاية محددة في إطار أهداف التنمية المستدامة، هي الغاية 9-16 المتعلقة بتوفير هوية قانونية للجميع. وبما أن التسجيل المدني يتيح سجلاً رسمياً يثبت وجود الشخص والاعتراف به أمام القانون، فهو الوسيلة الأساسية لمنح الهوية القانونية. وعلاوة على ذلك، يُعترف بالتسجيل المدني بوصفه المصدر النهائي لإنتاج إحصاءات عن الأحوال المدنية شاملة ومنتظمة وموثوق بها.

80-9 وقد عمدت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، إقراراً منها بأن مسألة توفير هوية قانونية للجميع تتسم بأهمية قصوى في سياق تنفيذ خطة عام 2030، إلى إنشاء فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالهوية القانونية في أيلول/سبتمبر 2018، وهو فريق يتشارك في رئاسته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وقام البرنامج الفرعي، من خلال دوره المحوري، بتوجيه أعضاء فريق الخبراء نحو الاتفاق على أول تعريف إجرائي منسق للهوية القانونية على الإطلاق.

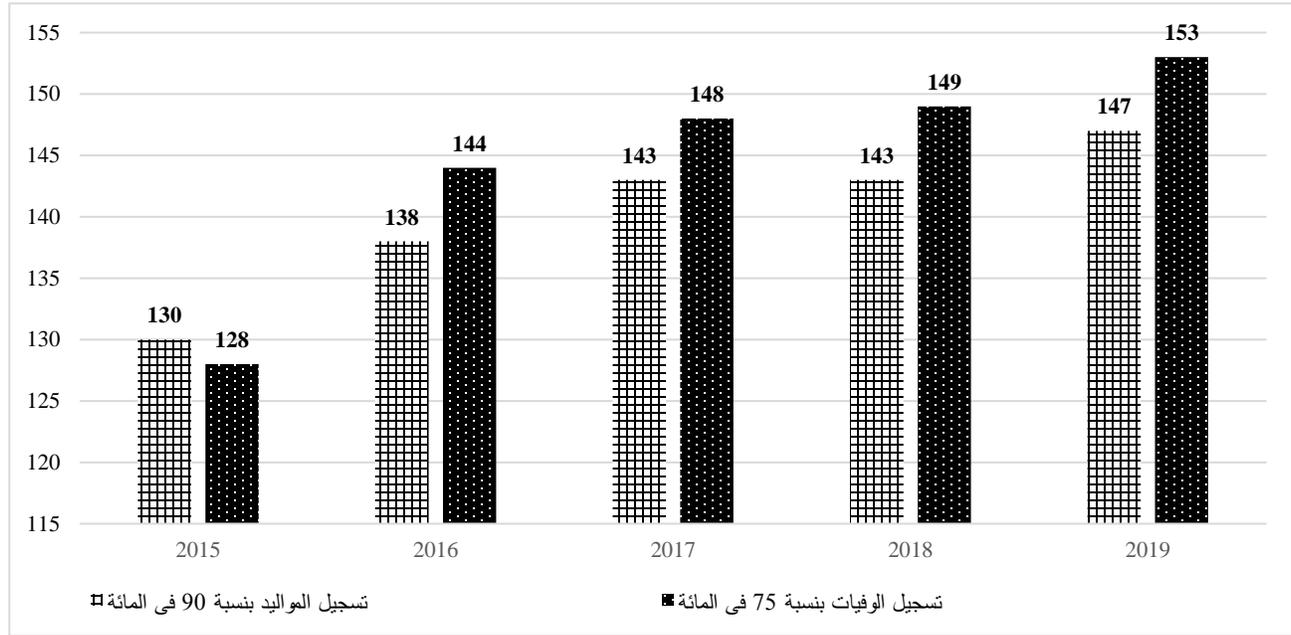
81-9 وبدأ التنفيذ القطري لخطة الأمم المتحدة للهوية القانونية في 13 بلدا أفريقيا. واستند هذا التنفيذ إلى المبادئ التوجيهية التشغيلية لتنفيذ خطة الهوية القانونية من جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي وضعها فريق الخبراء. وقد تحول فريق الخبراء في كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى فرقة عمل سُميت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالهوية القانونية. وعلى الصعيد العالمي، سيتطلب تنفيذ خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية تقديم الدعم من حيث التدريب على الإطار المعياري ووضع خرائط طريق وطنية تتماشى مع السياق القطري، وسيقتضي حصول العمل المنسق الذي تقوم به أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الميدان على دعم كامل من مزارها.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

82-9 أسهم هذا العمل في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج واستخدام بيانات وإحصاءات وطنية ومعلومات جغرافية مكانية عالية الجودة ومصنفة وحسنة التوقيت كأساس يُسترشد به في صوغ السياسات وصنع القرار فيما يتعلق بخطة عام 2030، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من كون 153 بلدا قادرا على تسجيل 75 في المائة من الوفيات و 147 بلدا قادرا على تسجيل 90 في المائة من المواليد. وفي الوقت نفسه، يتسم هذا العمل بأهمية حاسمة في تحقيق هدف "توفير هوية قانونية للجميع"، حيث إن النهج الكلي المفصل في خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية يتناول ثلاثة عناصر حاسمة هي: التسجيل المدني الشامل للجميع؛ وإنتاج إحصاءات عن الأحوال المدنية منتظمة وموثوق بها؛ وضمان توفير هوية قانونية للجميع وإدارة الهوية استنادا إلى المعايير والتوصيات الدولية. وفي سياق تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ خطة الهوية القانونية بطريقة موحدة ومعاصرة استنادا إلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات، كانت المجلدات الثلاثة التالية التي تم إنتاجها أو تنقيحها في عام 2019 والمتعلقة بالهوية القانونية وإحصاءات الأحوال المدنية مصدراً للمشورة العملية الموجهة إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بإدارة التسجيل المدني، والأطر القانونية، وزيادة تسجيل الأحوال المدنية: المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإطار التشريعي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وإدارة الهوية؛ ودليل نُظِم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: إدارتها وتشغيلها وتعهدها، التنقيح 1؛ ودليل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ونظم إدارة الهوية: الاتصال من أجل التنمية.

83-9 ونتيجة للإنجازات التي حققها فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالهوية القانونية في عام 2019، لوحظت زيادة في عدد الجهات المانحة التي أعربت عن اهتمامها بدعم تنفيذ خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية، مما سبب تنقيح بناء القدرات لتوليد إحصاءات أحوال مدنية موثوقة في البلدان غير القادرة على تحقيق مستوى عال من تسجيل المواليد والوفيات.

مقياس الأداء: عدد البلدان التي تبلغ فيها نسبة تسجيل المواليد 90 في المائة على الأقل ونسبة تسجيل الوفيات 75 في المائة على الأقل



المصدر: قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019.

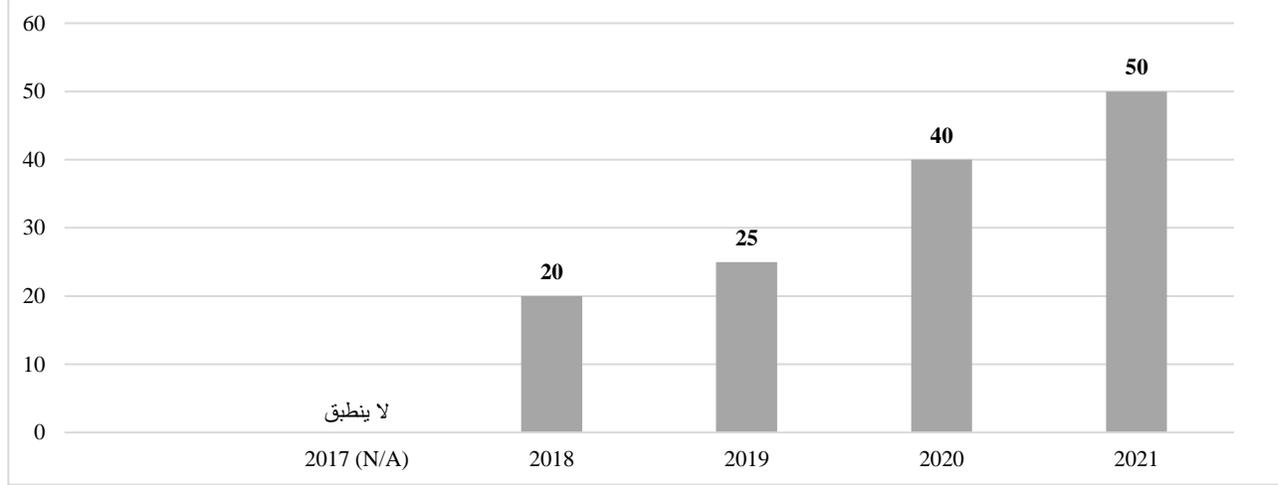
النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: الابتكار في مجال البيانات لضمان عدم ترك أحد خلف الركب (نتيجة مرحلّة من عام 2020)

84-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بوضع إطار المؤشرات العالمية وزيادة صقله لاستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك طابعها المتكامل وأوجه الترابط بينها، تمشياً مع ولايته، وسيواصل عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء ومناسبات أخرى من أجل تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية بما يخدم نطاق ومقصد خطة عام 2030، ومن المتوقع أن يُستدل على تحقق ذلك من مقياس الأداء الوارد أدناه لعام 2021. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل الخامس من الباب 9

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان الأعضاء التي تستخدم مصادر بيانات غير تقليدية و/أو جديدة لتجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ونشرها عن طريق منصات الإبلاغ الوطنية



النتيجة 2: البيانات الآن - توفير البيانات في حينها لأغراض أهداف التنمية المستدامة (نتيجة جديدة)

85-9 بعد مرور ما يقرب من خمس سنوات على بدء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا يزال وضع السياسات وتصميم التدخلات التي تمس الحاجة إليها يعتمدان في كثير من الأحيان على بيانات قديمة وجزئية. وعلاوة على ذلك، لا يزال الملايين في جميع أنحاء العالم غير مشمولين بالبيانات المتوفرة، ومن ثم مستبعدون من عملية صنع القرار والسياسات التي تؤثر عليهم. وهناك حاجة ملحة إلى توافر مزيد من البيانات والإحصاءات الوطنية والمعلومات الجغرافية المكانية المفتوحة والمصنفة عالية الجودة وحسنة التوقيت، بما يجعل أهداف التنمية المستدامة إطاراً عملياً لتحقيق التنمية المستدامة يمكن أن يكون محفزاً للسياسات والبرامج في الوقت الحقيقي لفائدة الناس كافة.

86-9 وعلى مدى السنوات الماضية، حدثت تطورات هائلة في مجال التكنولوجيا وفيما يتعلق بإنشاء شركات التكنولوجيا الرائدة المزودة بأحدث القدرات المتطورة، وجرى استحداث واختبار منهجيات دقيقة جديدة لمعالجة البيانات.

87-9 ومنذ اعتماد خطة عام 2030، ركّز البرنامج الفرعي على الاستفادة من إمكانات التكنولوجيات الجديدة وإدماج مصادر البيانات الجديدة والمعلومات الجغرافية المكانية مع مصادر البيانات التقليدية من أجل زيادة توافر البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتحسين نوعيتها وتوقيتها وإمكانية الوصول إليها وأثرها. وشمل البرنامج الفرعي أنشطة من قبيل إنشاء منبر عالمي للأمم المتحدة معني بالبيانات الضخمة لتيسير استخدام وإدماج مصادر بيانات جديدة وأدوات مبتكرة في النظم الإحصائية الرسمية. كما ركّز البرنامج الفرعي، من خلال منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات، على إفساح مجال لمختلف الأوساط المعنية بالبيانات لكي تجتمع وتقدم حلولاً وأدوات جديدة تقضي على تعويض النقص في البيانات، وزيادة إنتاج واستخدام البيانات المصنفة، وتحسين التوقيت الذي تتاح فيه البيانات. ويشمل مسار العمل الخاص بمنتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات أيضاً سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية تُعقد لتيسير تبادل المعارف والمواد المرجعية مع الدول الأعضاء لأغراض استخدام أدوات البيانات المبتكرة.

التحدي الداخلي والاستجابة

88-9 يتمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في أن إدماج الحلول والأدوات المبتكرة والمعلومات الجغرافية المكانية مع برامج ومصادر البيانات التقليدية يتطلب إقامة شراكات ووضع برنامج يتيح اجتذاب شركاء من القطاع الخاص، مع تزويد البلدان في الوقت ذاته بما يلزم من الموارد وأنشطة تنمية القدرات حتى يتسنى لها الاستفادة من الحلول الجديدة. ويمثل سد الفجوة بين إنتاج القطاعين العام والخاص للبيانات مجالاً جديداً للعمل يتطلب اختبار أنواع جديدة من الشراكات وأساليب جديدة لتطبيق المعايير والمبادئ القائمة، بما يضمن جودة البيانات والتقيّد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. واستجابةً لذلك، سوف ييسر البرنامج الفرعي إقامة شراكات بين النظم الإحصائية الوطنية ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص. وسيجري اختبار أدوات وحلول مبتكرة وتوسيع نطاق تطبيقها، وسيساهم مقدمو الخدمات من القطاع الخاص بتوفير التدريب والأدوات للدول الأعضاء من أجل تعزيز مهارات وقدرات المكاتب الإحصائية الوطنية فيما يتعلق بالاستفادة من إمكانيات التكنولوجيا الجديدة والابتكار في مجال البيانات.

89-9 ويشترك في قيادة مبادرة "البيانات الآن" فريق أساسي يتألف من البرنامج الفرعي والبنك الدولي والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة وشبكة حلول التنمية المستدامة، وقد صُممت المبادرة بالاستعانة بمدخلات من الحكومات والمجتمع المدني والشركاء من الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وهي تركز على التعجيل بالاستخدام المستدام لأساليب جديدة وأدوات مبتكرة قوية تحسّن توقيت توافر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ونطاق تغطيتها ونوعيتها.

90-9 وتستند المبادرة إلى التعاون والشراكات بين وكالات النظام الإحصائي الوطني والشركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني، والغرض منها هو تحديد الأولويات ووضع خطة عملية لتحسين توافر البيانات في الوقت المناسب واستخدامها لأغراض صنع القرار في جميع القطاعات. وسيجري تيسير تدريب عملي مُركّز على استخدام مصادر البيانات الجديدة والتكنولوجيات الحديثة مثل التصوير بالسواتل، وبيانات الهواتف المحمولة، والبيانات التي ينتجها الجمهور، والنظم الشبكية للمعلومات الجغرافية المكانية، والحوسبة السحابية، وتقنية الكتل المتسلسلة. وعلاوة على ذلك، ستتاح بانتظام فرص للتعليم بين الأقران مع المشاركين الآخرين من حكومات ووكالات وشركاء بغية زيادة الأثر الناجم عن العمل وتوليد زخم يحفز جمع البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

91-9 وإلى جانب العمل المنفّذ على الصعيد القطري، سيغتنم البرنامج الفرعي فرصة انعقاد مناسبات رئيسية، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى ودورات الجمعية العامة، للترويج لخطة العمل الرامية إلى توفير بيانات شاملة ودقيقة وحسنة التوقيت على الصعيد الدولي وضمان إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع دخول الأمم المتحدة عقد العمل.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

92-9 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج بيانات وإحصاءات وطنية ومعلومات جغرافية مكانية مفتوحة ومصنفة عالية الجودة وحسنة التوقيت، وهو ما سيرهن عليه استحداث حلول وأدوات قياس جديدة ومختبرة لعدد خمس غايات من الغايات المشمولة بأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2020 ولعدد خمس غايات أخرى بحلول عام 2021، حتى تتمكن البلدان من إنتاج واستخدام البيانات في الوقت المناسب لمعالجة أولوياتها. وبحلول عام 2020، ستكون 10 بلدان، إضافة إلى البلدان الثمانية الأصلية، قد زادت من قدرتها على الوصول إلى هذه الحلول الجديدة واستخدامها، وستكون 10 بلدان أخرى قد تبعتها بحلول عام 2021.

2021	2020	2019	2018	2017
تتاح لعدد 10 بلدان إضافية إمكانية الوصول إلى الحلول الجديدة المتعلقة بالبيانات التي تم التحقق منها خلال المرحلتين الأولى والثانية من المبادرة، وتقوم 6 بلدان أخرى باختبار حلول جديدة بشأن غايات ومواضيع إضافية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وبوجه عام، تكون لخمس غايات أخرى حلول جديدة تتعلق بالقياس تم اختبارها	تتاح لعدد 10 بلدان إضافية إمكانية الوصول إلى الحلول الجديدة المتعلقة بالبيانات التي تم التحقق منها خلال المرحلة الأولى من المبادرة، وتقوم 6 بلدان باختبار حلول جديدة بشأن غايات ومواضيع إضافية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وبوجه عام، تكون لخمس غايات أخرى حلول جديدة تتعلق بالقياس تم اختبارها	إطلاق مبادرة "البيانات الآن"، بما يمكن ثمانية بلدان تعتمد على أساس تجريبي من استخدام مصادر وأساليب وتقنيات جديدة للبيانات من أجل سد أوجه النقص الحرجة في البيانات وتقديم بيانات حسنة التوقيت تعجل بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	تتفق البلدان والجهات الشريكة على نطاق منظومة البيانات بأكملها على أن الطلب على البيانات اللازمة لخطة عام 2030 يستوجب حلولاً جديدة عاجلة قائمة على المعايير وقابلة للتشغيل البيئي، تحقق الاستفادة من إمكانات مصادر البيانات الجديدة والتكنولوجيات الحديثة من خلال شراكات بين السلطات الإحصائية الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية الأخرى (إعلان دبي، تشرين الأول/أكتوبر 2018)	توصي الدول الأعضاء بأن تستكشف النظم الإحصائية الوطنية سبل إدماج مصادر جديدة للبيانات في نظمها لتلبية احتياجات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى بيانات جديدة (قرار الجمعية العامة 313/71)

الولايات التشريعية

93-9 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

اليوم العالمي للإحصاء	282/69	المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	261/68
أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030	313/71	إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة	266/69

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	21/2013	تعزيز القدرة الإحصائية	6/2006
إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة	31/2014	لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية	24/2011

10/2015	البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام 2020	تقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي عن دورتها التاسعة، وجدول الأعمال المؤقت لدورتها العاشرة ومواعيد انعقادها
27/2016	تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية	
2/2018	تنظيم فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية وأساليب عمله في المستقبل	210/2019 تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة ومواعيد انعقادها
14/2018	الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث	235 2019 - التوصيات 1 إلى 5 235 2019 - التوصيات 1 إلى 5

المنجزات المستهدفة

94-9- يعرض الجدول 9-11 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-11

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
عام 2019	عام 2019	عام 2020	عام 2021	
				ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
				وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
22	19	20	20	1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الإحصائية
16	16	16	16	2 - الوثائق المقدمة إلى لجنة الاشتراكات
4	2	2	2	3 - تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية
1	-	1	1	4 - تقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي
1	1	1	1	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
109	119	123	117	5 - اجتماعات اللجنة الإحصائية
7	7	7	7	6 - اجتماعات فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية
10	-	10	10	7 - اجتماعات لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي
6	6	6	6	8 - اجتماعات الخبراء المعنيين بالإحصاءات الاقتصادية، والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، والإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية، والخبراء المعنيين بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات
86	106	100	94	باء - توليد المعارف ونقلها
				مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
4	5	9	8	9 - المشاريع المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية
1	1	1	1	10 - المشاريع المتعلقة بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية
-	-	1	-	11 - المشاريع المتعلقة بالإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية
2	2	3	3	12 - المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات
1	2	4	4	المنشورات (عدد المنشورات)
68	63	70	70	المنشورات المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية
11	8	12	12	

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
لعام 2019	لعام 2020	لعام 2021	المقرر	
2	2	-	-	13 - حولية إحصاءات السلع الأساسية الصناعية، المجلدان الأول والثاني
2	2	2	2	14 - حولية إحصاءات التجارة الدولية، المجلدان الأول والثاني
1	1	1	1	15 - إحصاءات الحسابات القومية: تحليل المجاميع الرئيسية
5	5	5	5	16 - إحصاءات الحسابات القومية: المجاميع الرئيسية والجداول التفصيلية، الأجزاء الأول إلى الخامس
-	-	1	1	17 - المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية
-	-	1	1	18 - تصنيف التفتقات حسب الغرض
1	-	-	-	19 - الدليل المتعلق بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد
1	-	-	-	20 - الدليل المتعلق بإحصاءات الأعمال التجارية
1	-	-	-	21 - الدليل المتعلق بالبيانات المستقاة من النظام الآلي لتحديد هوية السفن
3	3	3	3	المنشورات المتعلقة بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية
1	1	1	1	22 - الحولية الديمغرافية
1	1	1	1	23 - تقرير إحصاءات السكان والإحصاءات الحيوية، السلسلة ألف
-	-	1	1	24 - المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإطار القانوني للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية
1	-	-	-	25 - دليل التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية: الاتصال من أجل التنمية
-	1	-	-	26 - المرأة في العالم 2020: الاتجاهات والإحصاءات
5	5	4	4	المنشورات المتعلقة بالإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية
1	1	1	1	27 - موجز الإحصاءات الكهربائية
1	1	1	1	28 - أرضة الطاقة
1	1	1	1	29 - كتيب إحصاءات الطاقة
1	1	1	1	30 - حولية إحصاءات الطاقة
-	1	-	-	31 - الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية
1	-	-	-	32 - نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية - محاسبة النظم الإيكولوجية
15	16	16	16	المنشورات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات
1	1	1	1	33 - الحولية الإحصائية
12	12	12	12	34 - نشرة الإحصاءات الشهرية
1	1	1	1	35 - كتيب الإحصاءات العالمية
1	1	1	1	36 - تقرير أهداف التنمية المستدامة
-	-	1	1	37 - إطار الجودة للمنظمات الدولية
-	1	-	-	38 - دليل إدارة وتنظيم النظم الإحصائية الوطنية - لمحة عامة
26	26	26	26	المواد التقنية (عدد المواد)
4	4	4	4	39 - مواد تقنية عن الإحصاءات الاقتصادية
2	2	2	2	40 - مواد تقنية عن الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية
3	3	3	3	41 - مواد تقنية عن الإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية

42 - مواد تقنية عن أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات

17

17

17

17

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: بشأن الإحصاءات الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية، والإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات؛ وتقديم إحاطات/مشورة خبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك عقد المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: بشأن الإحصاءات الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية، والإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: بشأن الإحصاءات الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية، والإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات

البرنامج الفرعي 5

السكان

الهدف

95-9 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين الدراية بالاتجاهات السكانية العالمية، وتعزيز فهم مرتكز على الأدلة لأوجه التفاعل بين التغير السكاني والتنمية المستدامة لدى مقرري السياسات والجمهور، وتوطيد قدرة المجتمع الدولي على التصدي بفعالية للقضايا السكانية الراهنة والناشئة وعلى إدماج البعد السكاني في خطة التنمية الدولية.

الاستراتيجية

96-9 للمساهمة في تحسين الدراية بالاتجاهات السكانية العالمية وتعزيز فهم مرتكز على الأدلة لأوجه التفاعل بين التغير السكاني والتنمية المستدامة لدى مقرري السياسات والجمهور، سيقوم البرنامج الفرعي بإعداد دراسات عن المسائل المتصلة بالنمو السكاني، وشيخوخة السكان، والهجرة، والتوسع الحضري، والخصوبة، وتنظيم الأسرة، والوفيات، وغير ذلك من الجوانب السكانية المتصلة بالتنمية المستدامة. وسيركز هذا العمل ويعتمد على إصدار التقديرات والتوقعات السكانية، وتحليل الاتجاهات الديمغرافية، وتقييم السياسات السكانية. وسيعد البرنامج الفرعي مجموعات بيانات عالمية شاملة بشأن مواضيع مختارة، وتقارير عن "الملامح الرئيسية" لتلك المواضيع، وتقارير سنوية عن اتجاه مختار من الاتجاهات الديمغرافية الكبرى. وسينشر البرنامج الفرعي البيانات والمعلومات السكانية والنتائج المتصلة بالسياسات السكانية من خلال موقعه على الإنترنت ووسائل التواصل والاتصال الأخرى. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تحسين إمكانية وصول الحكومات والمستعملين الآخرين إلى البيانات والتقارير المتعلقة بالمسائل السكانية، وزيادة استخدام بيانات البرنامج الفرعي واستنتاجاته في أعمال الجهات صاحبة المصلحة. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال زيادة استخدام تقرير التوقعات السكانية في العالم لعام 2019، الذي صدر في حزيران/يونيه 2019. فقد سجل الموقع الشبكي لتقرير التوقعات السكانية في العالم أكثر من 1,4 مليون مشاهدة في الفترة من 17 حزيران/يونيه 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بما يشمل تنزيل ملفات البيانات والتقارير ذات الصلة من قبل أكثر من 427 000 مستخدم، و 160 000 زيارة للحصول على رسوم بيانية أو خرائط، وأكثر من 190 000 بحث تقاعلي عن البيانات، مما يدل على مدى فائدة التقديرات والتوقعات السكانية التي يعدها البرنامج الفرعي بالنسبة للمستعملين في

العديد من الميادين. ومن بين المنتجات الأخرى التي يستفيد منها المجتمع الدولي بدرجة كبيرة مجموعات البيانات والتقارير التي يعدها البرنامج الفرعي عن التوسع الحضري والهجرة الدولية وشيخوخة السكان.

97-99 وللمساهمة في توطيد قدرة المجتمع الدولي على التصدي بفعالية للقضايا السكانية الراهنة والناشئة وإدماج البعد السكاني في خطة التنمية الدولية، سيوفر البرنامج الفرعي الدعم الفني للهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما لجنة السكان والتنمية، بسبل من بينها إعداد تقارير الأمين العام وعقد اجتماعات الخبراء وأفرقة الخبراء. وسيساعد البرنامج الفرعي الحكومات على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في عام 1994 وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز بوجه خاص على الرصد العالمي لمؤشرات تلك الأهداف المتعلقة بالصحة الإنجابية والهجرة الدولية ووفيات الأطفال والأمهات، وذلك بالشراكة في كثير من الأحيان مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تحسين تقديرات الأمم المتحدة وتوقعاتها المتعلقة بالسكان في العالم. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى توافر بيانات صحيحة وتقارير دقيقة ذات صلة بالسياسات عن الاتجاهات السكانية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، تستفيد منها الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في رسم السياسات والتخطيط للتنمية. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال الإعلان السياسي الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام 1994، الذي تعهدت فيه الحكومات باتخاذ مزيد من الإجراءات لكفالة التنفيذ الكامل والمعجل لبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر. وثمة نتيجة هامة أخرى تتمثل في الخلوص إلى أن البيانات التي ينتجها البرنامج الفرعي تستخدمها الوكالات الراحية لأعمال الرصد العالمي لرصد ما يقرب من ثلث مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصنفة حالياً في المستويين 1 و 2.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

98-99 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019 المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، وهي زيادة اهتمام المجتمع الدولي بالقضايا السكانية الجديدة والناشئة وتعزيز معرفة وفهم أوجه التفاعل بين مسائل السكان والتنمية، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية للظواهر الديمغرافية، كما يتضح من قيام الجهات صاحبة المصلحة بما عدده 811 000 عملية تنزيل إلكتروني لمنشورات ومجموعات بيانات متعلقة بالمواضيع السكانية من الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي في عام 2019، مقارنةً بعدد 652 000 عملية في عام 2018، بزيادة نسبتها 25 في المائة تقريباً، وهو ما يتجاوز بكثير هدف فترة السنتين البالغ 10 000 عملية تنزيل إلكتروني.

الأداء البرنامجي في عام 2019: الأداة الجديدة لرصد أهداف التنمية المستدامة في مجال الهجرة الدولية

99-99 البرنامج الفرعي هو الوكالة الراحية أو الوكالة "الشريكة" المعنية بعدد 14 مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، كما أنه يعمل مع المنظمة الدولية للهجرة كوكالة راحية مشاركة للمؤشر 10-7-2 المتعلق بسياسات الهجرة التي تيسر الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية.

100-99 وقبل عام 2018، لم تكن هناك بيانات مناسبة تتعلق بالمؤشر 10-7-2. وبالالتفاق مع الوكالات الراحية المشاركة والوكالات الشريكة، استُعين باستقصاء الأمم المتحدة لدى الحكومات بشأن السكان والتنمية، الذي صدر به تكليف من الجمعية العامة وأجره البرنامج الفرعي 11 مرة في الفترة بين عامي 1963 و 2014، وجرى تكيفه ليكون أداة لجمع البيانات تستخدم لجمع البيانات القطرية اللازمة لقياس هذا المؤشر. وينقسم الاستقصاء المجدد إلى ثلاث وحدات هي: الوحدة الأولى المتعلقة بشيخوخة السكان والتوسع الحضري؛ والوحدة الثانية المتعلقة بالخصوبة وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية؛ والوحدة الثالثة المتعلقة بالهجرة

الدولية. وترد في الوحدة الثانية الأسئلة اللازمة لقياس المؤشر 5-6-2، في حين ترد في الوحدة الثالثة الأسئلة اللازمة لقياس المؤشر 10-7-2. وجرت الاستفادة من المشاورات المكثفة مع البلدان والخبراء في جميع المناطق لدى وضع منهجية قياس المؤشر 10-7-2 وإعداد الاستبيان الجديد للوحدة الثالثة من الاستقصاء. ووافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على المنهجية في وقت لاحق. وأجري الاستقصاء الجديد في أواخر عام 2018 بالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبحلول نهاية عام 2019، كانت 111 حكومة قد أجابت على وحدة واحدة على الأقل من وحدات الاستقصاء (بمعدل إجابة نسبته 56 في المائة)، واستُرشد بالبيانات المستقاة من الاستقصاء في إعداد التقارير السنوية عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

101-9 أسهم هذا العمل في توطيد قدرة المجتمع الدولي على إدماج البعد السكاني في خطة التنمية الدولية، كما يتضح من البيانات الوطنية المتسقة ومقاييس خط الأساس التي جرى جمعها عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 10-7-2 من خلال استقصاء الأمم المتحدة الثاني عشر لدى الحكومات بشأن السكان والتنمية.

الجدول 9-12

مقياس الأداء

2019	2018	2017	2016	2015
يُسكتمل 111 بلدا الوحدة الثالثة، بما يوفر تقديرا يضع خط الأساس للمؤشر 10-7-2	يوافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على منهجية قياس المؤشر 10-7-2؛ ويبدأ الاستقصاء الثاني عشر	يُجرى تجريب منهجية لقياس المؤشر 10-7-2، وتبدأ عملية التشاور والتصديق	يُعتمد إطار المؤشرات؛ ولا تتوافر لدى أي بلد بيانات منهجية لقياس المؤشر 10-7-2 المتعلق بسياسات الهجرة	تُعتمد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتشمل الغاية 10-7 المتعلقة بتيسير الهجرة على نحو آمن ومنظم

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تحسين إمكانية الحصول على البيانات والتحليلات ذات الصلة بالسياسات عن طريق ترشيد التقارير ونشرها بوسائط متعددة (نتيجة مُرحَّلة من عام 2020)

102-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بإمكانية الحصول على البيانات والتحليلات، وفقا لولايته، وسيستمر في تنقيح تقاريره ومجموعات بياناته، بما في ذلك ما يتعلق منها بالاتجاهات الكبرى، من أجل توسيع نطاق المعلومات وإمكانية الوصول إليها، وهو ما يُتوقع الاستدلال عليه من مقياس الأداء الوارد أدناه لعام 2021. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة، في قرارها 251/74، على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 المنجزات المستهدفة لعام 2020.

2017	2018	2019	2020	2021
لا ينطبق	تقارير مواضيعية عديدة ومطولة؛ وتداخل بين التقارير الكاملة وتقارير الملامح الرئيسية	وضع سلسلة جديدة عن محل التقارير المواضيعية الأطول	يؤدي الترويج للتقارير السنوية الجديدة عن الاتجاهات الكبرى لدى فئات محددة من الجمهور إلى زيادة عدد عمليات التنزيل الإلكتروني	يظهر تأثير تقرير الاتجاهات الكبرى فيما يرد في المواقع الإلكترونية والمقالات من إشارات إليه

النتيجة 2: التقديرات والتوقعات السكانية العالمية في عصر أهداف التنمية المستدامة (نتيجة جديدة)

103-9 يقوم البرنامج الفرعي بإصدار ونشر تقديرات وتوقعات سكانية شاملة ومتسقة بشأن جميع البلدان والمناطق، تصف المستويات والاتجاهات السكانية في العالم والعوامل الثلاثة التي تؤدي إلى تغيرها (الخصوبة، والوفيات، والهجرة الدولية). وتتسم هذه المعلومات بأهميتها بالنسبة للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية). *والتوقعات السكانية في العالم*، وهي مجموعة التقديرات والتوقعات السكانية العالمية التي يكثر الاستشهاد بها أكثر من نظيراتها، تُستخدم على نطاق واسع داخل منظومة الأمم المتحدة (على سبيل المثال، في حساب حوالي ثلث مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصنفة حالياً في المستويين 1 و 2) وكذلك من جانب الدول الأعضاء والمجتمع المدني والباحثين الأكاديميين في جميع أنحاء العالم. ومن المقرر إجراء التنقيح القادم لإصدار *التوقعات السكانية في العالم*، الذي يُنشر كل سنتين، في منتصف عام 2021. ولتلبية الاحتياجات المتغيرة للمستعملين، ستوفر الإصدارات المقبلة من *التوقعات السكانية في العالم* مزيداً من التفاصيل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مستوى عالٍ من الشفافية والقابلية للمحاكاة. ومن أجل إنتاج البيانات حسب حاجة المستعملين وتحسين إمكانية الوصول إليها، سيستفاد في إصدار *التوقعات السكانية في العالم لعام 2021* من بنية تحتية جديدة لتكنولوجيا المعلومات مخصصة لإنتاج البيانات وبوابة إلكترونية جديدة لنشر البيانات.

104-9 وبوجه أعم، بدأ البرنامج الفرعي العمل على إدماج مجموعات بياناته الحالية، التي كانت تُنشر في السابق بأشكال وصيغ مختلفة، في بوابة مركزية للبيانات بهدف تحسين إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات. وستوفر البوابة المركزية للبيانات أيضاً وصفاً محسناً لمجموعات البيانات، على النحو الذي طلبه المستعملون، لأغراض الشفافية وقابلية المحاكاة في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغير ذلك من الاستخدامات.

التحدي الداخلي والاستجابة

105-9 يتمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في أن مجموعة بيانات *التوقعات السكانية في العالم* كانت تُنتج باستخدام تكنولوجيات للمعلومات تطورت على مدى عدة عقود وتشمل بعض الأدوات البرمجية التي عفا عليها الزمن ولا يتوافر لها دعم تقني. وكان من الصعب صيانة هذه البنية التحتية للبيانات التي أصبحت غير كافية لإنتاج التقديرات والتوقعات السكانية بالمستوى الذي ينشده المستعملون حالياً من حيث التفصيل، بما في ذلك لأغراض الرصد العالمي للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، لا توفر البنية التحتية الحالية إمكانية الوصول إلى أحدث أدوات العرض البصري للبيانات التي من شأنها أن تعزز القدرات التحليلية لدى الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بحيث

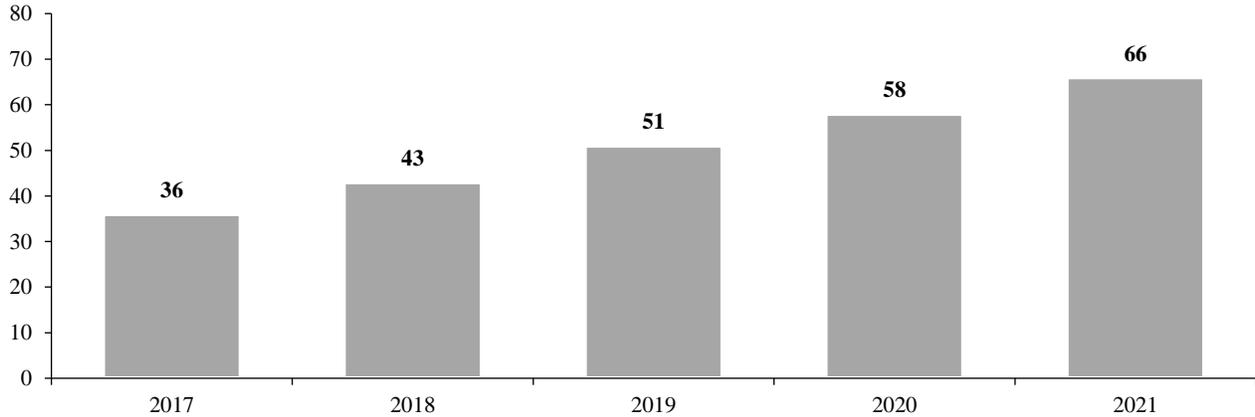
تتمكن من إدماج البعد السكاني في تنفيذ خطة عام 2030. وفي ضوء ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي في عام 2021 بإعادة تنظيم وتحديث بناء التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين بياناته السكانية العالمية من حيث جودتها وإمكانية الوصول إليها على حد سواء. وستضيف بوابة نشر البيانات أدوات تفاعلية للعرض البصري للبيانات لأغراض منها مثلاً إعداد الرسوم البيانية والأشكال الهامية لأعمار السكان والخرائط الموضوعية، وهو ما سيحسن قدرة المستعملين على مقارنة الأنماط والاتجاهات السكانية وتحليلها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

106-9 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في توطيد قدرة المجتمع الدولي على التصدي بفعالية للقضايا السكانية الراهنة والناشئة وإدماج البعد السكاني في خطة التنمية الدولية من خلال الاستخدام الفعال للتقديرات والتوقعات السكانية، وهو ما سيُسندل عليه من عدد المنشورات المتاحة للجمهور التي تتضمن إشارات إلى *التوقعات السكانية في العالم* كمصدر للبيانات السكانية المستخدمة في العمل التحليلي. ففي ضوء ما لوحظ مثلاً من اتجاهات سابقة تشير إلى ازدياد عدد الإحالات المرجعية إلى ذلك الإصدار في المقالات الأكاديمية، من 36 000 في عام 2017 إلى 51 000 في عام 2019، من المتوقع أن يرتفع العدد التراكمي لهذه الإحالات إلى حوالي 66 000 في عام 2021.

الشكل السادس من الباب 9

مقياس الأداء: العدد السنوي للإحالات إلى إصدار *التوقعات السكانية في العالم* في المقالات الأكاديمية



الولايات التشريعية

107-9 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

الإعلان المنبثق من الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية	4/68	تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	128/94
إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين	1/71	الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	د-2/21
اليوم الدولي للتحويلات المالية العالمية	281/72	متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	299/57
الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية	195/73	متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014	234/65
الهجرة الدولية والتنمية	241/73		
الشكل والجوانب التنظيمية لمندوبات استعراض الهجرة الدولية	326/73		

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

2/1994	برنامج العمل في ميدان السكان	10/1999	نمو السكان وهيكلمهم وتوزيعهم
55/1995	تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	213/2005	تحسين عمل لجنة السكان والتنمية
2/1997	الهجرة الدولية والتنمية	25/2016	تنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل
42/1997	متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية		

لجنة السكان والتنمية

2/1997	التزامات تقديم التقارير إلى لجنة السكان والتنمية	2/2006	الهجرة الدولية والتنمية
3/1997	برنامج العمل في ميدان السكان	1/2007	الهيكل العمري المتغيرة للسكان وأثارها على التنمية
1/1998	الصحة والوفيات	1/2008	توزيع السكان والتوسع الحضري والهجرة الداخلية والتنمية
1/2000	السكان والمسائل الجنسانية والتنمية	1/2009	إسهام برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية
1/2001	السكان والبيئة والتنمية	1/2010	الصحة والمرض والوفيات والتنمية
1/2003	السكان والتعليم والتنمية	1/2011	الخصوبة والصحة الإنجابية والتنمية
1/2004	برنامج العمل في ميدان السكان	1/2012	المراهقون والشباب
2/2004	متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	1/2013	الاتجاهات الجديدة في الهجرة: الجوانب الديمغرافية
1/2005	السكان والتنمية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التركيز بوجه خاص على الفقر	1/2014	تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
2/2005	مساهمة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، من جميع جوانبه، في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	1/2016	تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030
1/2006	أساليب عمل لجنة السكان والتنمية		الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بصيغته الواردة في تقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها الثانية والخمسين (E/2019/25-CN.9/2019/6)

المنجزات المستهدفة

108-9 يعرض الجدول 9-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي ساهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-14

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	عام 2019	عام 2019	عام 2020	عام 2021
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثنائى الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	2	4	2
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	-	-	1	-
2 - التقارير المقدمة إلى لجنة السكان والتنمية	2	2	3	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	33	31	40	33

-	7	-	-	3 - اجتماعات الجمعية العامة
1	1	1	1	4 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
24	24	24	24	5 - اجتماعات لجنة السكان والتنمية
8	8	6	8	6 - اجتماعات الخبراء بشأن المواضيع السكانية
باء - توليد المعارف ونقلها				
3	5	17	17	المنشورات (عدد المنشورات)
-	-	1	1	7 - رصد السكان في العالم 2019: تقرير موجز
1	-	1	1	8 - التوقعات السكانية في العالم: الملامح الرئيسية
-	-	1	1	9 - التوقعات السكانية في العالم 2019، المجلد الأول: الجداول الشاملة
-	-	1	1	10 - التوقعات السكانية في العالم 2019، المجلد الثاني: الملامح الديمغرافية
-	-	1	1	11 - التوقعات السكانية في العالم 2019: المنهجية
-	-	1	1	12 - الوفيات في العالم، 2019
-	-	1	1	13 - الوفيات في العالم: الملامح الرئيسية
-	-	1	1	14 - تقرير عن القضايا المستجدة في مجالي الصحة والوفيات
-	1	1	1	15 - تقرير عن مواضيع السكان والتنمية
-	-	1	1	16 - الهجرة الدولية، 2019
-	1	1	1	17 - الهجرة الدولية: الملامح الرئيسية
-	-	1	1	18 - الخصوبة في العالم، 2019
-	1	1	1	19 - الخصوبة في العالم وتنظيم الأسرة: الملامح الرئيسية
-	-	1	1	20 - شيخوخة السكان في العالم، 2019
-	-	1	1	21 - شيخوخة السكان في العالم: الملامح الرئيسية
-	-	1	1	22 - السياسات السكانية في العالم، 2019
1	-	1	1	23 - السياسات السكانية في العالم: الملامح الرئيسية
1	1	-	-	24 - الاتجاهات السكانية الكبرى
-	1	-	-	25 - استبيان لأغراض استقصاء الأمم المتحدة الثالث عشر لدى الحكومات بشأن السكان والتنمية
12	12	16	16	المواد التقنية (عدد المواد)
2	2	4	4	26 - مجموعات البيانات الرئيسية المتعلقة بالمواضيع السكانية
3	3	2	1	27 - مجموعات البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة
3	3	4	5	28 - تقارير اجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بالمواضيع السكانية
4	4	6	6	29 - ورقات تقنية عن المواضيع السكانية
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إحاطات لفائدة الدول الأعضاء ومشاورات معها للجنة السكان والتنمية؛ وتقديم إحاطات/مشورة خبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك عقد المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد بيانات ومجموعات بيانات تتعلق بالمواضيع السكانية				

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيبات وصحائف وقائع ولوحات بيانية جدارية ومجموعات مواد إعلامية متعلقة بالمواضيع السكانية
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: مؤتمرات صحفية ونشرات صحفية ومحتوى لوسائل التواصل الاجتماعي يتصل جميعها بلجنة السكان والتنمية؛
ونشرات صحفية ومحتوى لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل دعم إطلاق المنشورات أو مجموعات البيانات الرئيسية؛ وردود على الطلبات الواردة من الدول الأعضاء
وسائط الإعلام وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: العرض البصري التفاعلي للبيانات وغيره من أشكال المحتوى الإلكتروني المتعلق بالمواضيع السكانية

البرنامج الفرعي 6

التحليلات والسياسات الاقتصادية

الهدف

109-9 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز القدرات الوطنية وتنسيق السياسات الدولية بهدف تحديد وتحليل وإدارة
مخاطر الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل والآثار الطويلة الأجل للاتجاهات الكبرى، من أجل تحسين قدرة أقل البلدان نمواً والدول
الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة على الصمود في المجال الاقتصادي والتعجيل بتنميتها المستدامة.

الاستراتيجية

110-9 للمساهمة في تعزيز القدرات الوطنية على تحديد وتحليل وإدارة مخاطر الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل، سيوسّع البرنامج الفرعي
نطاق أدوات التنبؤ والمحاكاة على الصعيد الاقتصادي لتقييم أوجه المفاضلة بين مسائل النمو الاقتصادي والفقير وعدم المساواة
والاستدامة البيئية. ويتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى زيادة إدماج الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في القرارات وفي
الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال تعزيز فهم وتقدير سياقات الاقتصاد
الكلي العالمي والتحديات التي تواجهها وآثارها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة - على نحو ما ترد في تقرير الأمم المتحدة
الرئيسي المعنون *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم* - بما يمكّن الدول الأعضاء والأمين العام والإدارة العليا في إدارة
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من المشاركة في مداولات مستنيرة في إطار الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي
والمحافل الأخرى.

111-9 وللمساهمة في تعزيز القدرات الوطنية وتنسيق السياسات الدولية من أجل تعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي والتعجيل
بالتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، سيمنح البرنامج الفرعي الأولوية لدعم تنمية القدرات وسيوسّع نطاقه من خلال إجراء
البحوث والتحليلات وعقد حلقات العمل التدريبية في مجال السياسات. ويتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تحسين التنسيق
واتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا
المجال تعزيز القدرات الوطنية للمسؤولين الحكوميين في عدة بلدان من فئة أقل البلدان نمواً لكي يتمكنوا من تقييم أثر رفع
أسماء بلدانهم من قائمة أقل البلدان نمواً ومن تحديد مختلف خيارات واستراتيجيات السياسة العامة التي تكفل انتقالاً سلساً أثناء
عملية رفع اسم البلد من القائمة.

112-9 وللمساهمة في تعزيز تنسيق السياسات الدولية الرامية إلى تحديد وتحليل وإدارة مخاطر الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل من أجل
تحسين القدرة على الصمود الاقتصادي والتعجيل بالتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان
التي تواجه أوضاعاً خاصة، سيقوم البرنامج الفرعي بتقييم آثار كل من تباطؤ النمو وتغير المناخ وتزايد اللامساواة والتغير

التكنولوجي السريع وأوجه التفاعل فيما بينها، وأثر ذلك على الالتزامات الوطنية بتعددية الأطراف. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن دعم أقوى للجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال تعميق فهم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لآثار عدد من الاتجاهات الكبرى وأوجه التفاعل فيما بينها (ضعف النمو الاقتصادي العالمي، وتزايد أوجه عدم المساواة، وتفاقم تغير المناخ، وطول أمد النزاعات، وزيادة ضغوط الهجرة، والتكنولوجيات الجديدة الكاسحة)، والكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء تكيف استراتيجياتها الوطنية للتجديد بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

113-9 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019 المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، وهي تحسين الوعي والحوار بشأن الحالة الاقتصادية في العالم وآثارها على آفاق البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، كما يتضح من عدد الإشارات في المداوالت الحكومية الدولية إلى التحليل الذي يغطيه منشور البرنامج الفرعي المعنون الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم وغيره من التقارير ذات الصلة، بما في ذلك مساهمة البرنامج الفرعي في التقرير الاجتماعي العالمي، حيث بلغ عدد هذه الإشارات 52 إشارة وهو ما كان الأداء المستهدف لفترة السنتين.

الأداء البرنامجي في عام 2019: تعزيز القدرات الوطنية من خلال تحليل السياسات والنهج المتكامل لنموذج الاقتصاد الكلي وبناء القدرات

114-9 أجرى البرنامج الفرعي تحليلات اقتصادية دقيقة بشأن النمو الاقتصادي واللامساواة والتكنولوجيات الجديدة والرائدة، فحدّد عدة أوجه للمفاضلة بين هذه المسائل وعرض النتائج الرئيسية التي توصل إليها من خلال تقارير وموجزات سياسية وورقات تقنية عدة، بغية تعزيز القدرات الوطنية. وعلاوة على ذلك، استحدث البرنامج الفرعي في عام 2019 أدوات تحليلية لتقييم آثار الاتجاهات الكبرى للنمو الاقتصادي واللامساواة وتغير المناخ والتغير التكنولوجي السريع وما يترتب عليها من بلبلّة وانعدام للأمن على الصعيد الاقتصادي. وقد أظهر هذا العمل التحليلي أن تزايد اللامساواة "داخل البلدان" هو أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى إعاقة وردع الإجراءات المناخية الجريئة على الصعيد الوطني وإضعاف الجهود المتعددة الأطراف لإدارة الهجرة الدولية ومنع نشوب النزاعات. وجرى أيضاً الاسترشاد بالتحليلات الاقتصادية وغيرها من البحوث المتعلقة بالسياسات في المداوالت ذات الصلة المعقودة على الصعيدين الوطني والحكومي الدولي من خلال تقارير الأمين العام وقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتخذة في هذا الصدد.

115-9 واستحدث البرنامج الفرعي نهجاً متكاملًا جديدًا لنموذج الاقتصاد الكلي في عام 2019، عندما قام بتكييف نموذج المتعلق بالتوقعات الاقتصادية العالمية لتحديد معدل النمو الاقتصادي الذي تحتاج إليه أقل البلدان نمواً للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030. وأظهرت المحاكاة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً ينبغي أن يزيد بنسبة 17 في المائة سنوياً خلال السنوات الاثنتي عشرة المقبلة لكي يتم القضاء على الفقر المدقع، شريطة أن تظل مستويات اللامساواة دون تغيير. ومن المرجح ألا يكون معدل نمو كهذا مستداماً. وتناول النموذج أيضاً سيناريوهات مختلفة، وأظهر أن هدف القضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً يمكن تحقيقه من خلال مزيج من النمو الاقتصادي السريع والنقليل بمعدلات كبيرة من تفاوت الدخل من خلال تدابير لإعادة التوزيع، وهو ما يؤكد حتمية اتباع تدابير متكاملة متعددة الأبعاد في مجال السياسة العامة.

116-9 وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج الفرعي دعماً مستمراً من خلال بناء قدرة واضعي السياسات والمسؤولين الحكوميين على تحسين تحليل السياسات وصياغتها بهدف إعداد البلدان لرفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً. وقد أدى ذلك إلى تحسين فهم أصحاب المصلحة الوطنيين لعملية رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، والمعايير المنظمة لرفع البلدان من القائمة، وأوجه المفاضلة

بين التكاليف والفوائد المرتبطة بذلك. وأدى هذا العمل أيضا إلى تحسين قدرة القطاعين العام والخاص على الاستفادة من تدابير الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً.

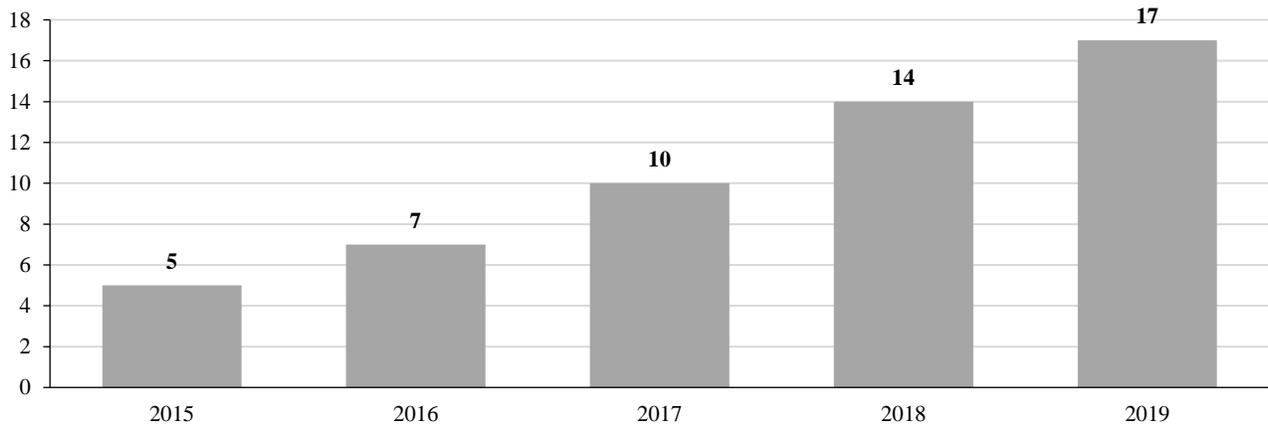
117-9 وفي تقرير الأمين العام عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (A/74/269)، حدد البرنامج الفرعي أيضاً الصلات المتبادلة بين التكنولوجيا والابتكار، واللامساواة، وما يسمى بفخ الدخل المتوسط، التي تؤثر على العديد من البلدان المتوسطة الدخل. وأظهر التقرير أن اعتماد واستخدام التكنولوجيات ذات الصلة يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تعزيز نمو الإنتاجية، الأمر الذي يكتسي أهمية حاسمة في معالجة مشكلة الفقر المتعدد الأبعاد وتجنب فخ الدخل المتوسط. وقد شجعت استنتاجات التقرير الدول الأعضاء على أن تحت في قرار الجمعية العامة 231/74 على تفعيل المنبر المعني بنقل التكنولوجيا للبلدان المتوسطة الدخل. ونظم البرنامج الفرعي أيضاً، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، مناسبة تقنية على هامش الجمعية العامة بشأن التكنولوجيات الرائدة والنماذج الناشئة، أُطلعت فيها الدول الأعضاء على مختلف المخاطر والفرص المرتبطة بالتكنولوجيات الرائدة وآثارها على الاتجاهات الكبرى الأخرى.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

118-9 ساهم هذا العمل في تعزيز القدرات الوطنية وتنسيق السياسات الدولية بهدف تحديد وتحليل وإدارة مخاطر الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل والآثار الطويلة الأجل للاتجاهات الكبرى من أجل تحسين قدرة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة على الصمود في المجال الاقتصادي والتعجيل بتنميتها المستدامة، كما يتضح من الزيادة في عدد البلدان التي تتلقى دعم تنمية القدرات والتحليلات السياساتية من البرنامج الفرعي من 5 بلدان في عام 2015 إلى 17 بلداً في عام 2019. وقد حدثت طفرة في معدل الطلب على الدعم المقدم من البرنامج الفرعي لأن هذه البلدان وجدت في التحليلات الاقتصادية التي يجريها البرنامج الفرعي، من خلال نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية، والأدوات التحليلية المتصلة بالاتجاهات الكبرى والاستنتاجات الرئيسية لتقرير الأمين العام عن التعاون الإنمائي مادة جد مفيدة وفعالة يمكن أن تسترشد بها في اتخاذ قراراتها المتصلة بالسياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي.

الشكل السابع من الباب 9

مقياس الأداء: عدد البلدان التي تتلقى دعم تنمية القدرات والتحليلات السياساتية من البرنامج الفرعي



النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: اتباع نهج السياسات المتكاملة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (نتيجة مُرحّلة من عام 2020)

119-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بِنُهج السياسات المتكاملة، تماشياً مع ولايته، وسيستمر في تعزيز النُهج المتكاملة للتعجيل بإجراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يُتوقع إثبات تحققه عن طريق مقياس الأداء الوارد أدناه لعام 2021. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الجدول 9-15
مقياس الأداء

2021	2020	2019	2018	2017
يزيد الدعم المقدم، عن طريق أدوات النمذجة والبحوث السياساتية، لنُهج السياسات المتكاملة في التحليل القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة بغية التعجيل بالجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة	تحدث زيادة في عدد الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعامي 2018 و 2019، من أجل قياس مدى اتباع نهج للسياسات المتكاملة	بوضع مؤشر جديد، استناداً إلى وثائق المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عامي 2018 و 2019، من أجل قياس مدى اتباع نهج للسياسات المتكاملة	يتبين من استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى للاستعراضات الوطنية الطوعية الانقار إلى نهج للسياسات المتكاملة	لا ينطبق

النتيجة 2: تعزيز التحليل الاقتصادي لآثار الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة (نتيجة جديدة)

120-9 دأب البرنامج الفرعي على العمل من أجل تعزيز التحليل الاقتصادي لآثار الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة. ويتضح بصورة متزايدة من البحوث المتعلقة بالسياسات التي يجريها البرنامج الفرعي أن عدة اتجاهات كبرى - هي تباطؤ آفاق النمو الاقتصادي، وتزايد اللامساواة، وتغير المناخ، وسرعة نشر التكنولوجيات الرائدة - تحدد الشكل الحالي لنواتج الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل والتنمية المستدامة الأطول أجلاً. وفي الاجتماع العالمي لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين المعقود في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، شدد العديد من المنسقين المقيمين على الحاجة إلى تحليلات اقتصادية سليمة تحدد الروابط بين مخاطر الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل والآثار الطويلة الأجل للاتجاهات الكبرى، وذلك للاسترشاد بها في جهودهم الرامية إلى تسريع وتيرة التنمية المستدامة على الصعيد القطري. وتلك الاتجاهات الكبرى أصبحت بشكل متزايد خارجة عن نطاق السياسات التي تطبقها فرادى البلدان على الصعيد القطري، مما يتطلب تنسيقاً أقوى وأكثر فعالية للسياسات الدولية. وسيقوم البرنامج الفرعي، في تعاون وثيق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية، بتعزيز تحليله للسياسات، مستعيناً في ذلك بنموذجه للتوقعات الاقتصادية العالمية ونموذجه المتعلق بنظم المناخ والأراضي والطاقة والمياه وغيرها من أدوات النمذجة التي يمتلكها، ابتغاء تعزيز قدرات الحكومات على تقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالاتجاهات الكبرى وقدرتها على تحديد خيارات السياسات المتاحة لها، وتنسيق السياسات الدولية من أجل تحقيق نتائج التنمية المستدامة.

121-9 وسيقوم البرنامج الفرعي، من خلال بحوثه وتحليلاته للسياسات وخبرته في العمل مع أقل البلدان نمواً ويوصفه أمانة لجنة السياسات الإنمائية، بتقديم المساعدة للحكومات ولنظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين الذي تم إصلاحه حديثاً، عن طريق ما يقوم به من أنشطة لبناء القدرات مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أقل البلدان نمواً من تلك الفئة وكفالة انتقالها للسلس.

122-9 وسيركز البرنامج الفرعي أيضاً على مساعدة نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على إدماج مخاطر الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل والآثار الطويلة الأجل لمختلف الاتجاهات الكبرى في التحليلات القطرية المشتركة وفي إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، التي يُتوقع أن يُسترد بها لدى وضع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وأن تؤثر على تلك الخطط والاستراتيجيات. وسيقدم البرنامج الفرعي تقديرات قائمة على النمذجة للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن طريق نشر نموذج للتوقعات الاقتصادية العالمية ونموذج المتعلق بنظم المناخ والأراضي والطاقة والمياه لتقييم الآثار على الصعيد القطري والمساهمة في تعزيز معايير جودة التحليل في سياق التحليلات القطرية المشتركة وإطار التعاون من أجل التنمية المستدامة، ومن خلال تقييم المخاطر الاقتصادية العابرة للحدود وتحديد مسارات التحول الاقتصادي ومعايير المخاطر المتعلقة بالتنمية المستدامة بالنسبة لخطط واستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل تسريع عجلة التنمية المستدامة.

123-9 وعلاوة على ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بإعداد وتنظيم الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً المقرر عقده في عام 2021 والذي ستوصي فيه لجنة السياسات الإنمائية برفع ما يصل إلى خمسة بلدان من القائمة وتحدد بلداناً أخرى للنظر في رفعها من القائمة المذكورة في الاستعراض الثلاثي السنوات التالي. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً مساعدة عدد متزايد من أقل البلدان نمواً على تقييم أثر رفعها من هذه الفئة وتحديد التدابير المناسبة في مجال السياسات والدعم السياساتي الدولي الملتم لإدارة المخاطر المرتبطة برفع الدول من قائمة أقل البلدان نمواً. وإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي، من خلال لجنة السياسات الإنمائية، مساهمات في برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً، وسيواصل عمله المتعلق بتحليل الدعم المستمر المقدم إلى البلدان الجاري رفعها من القائمة والبلدان التي رُفعت منها بالفعل وتقديم اقتراحات بشأن ذلك الدعم.

التحدي الداخلي والاستجابة

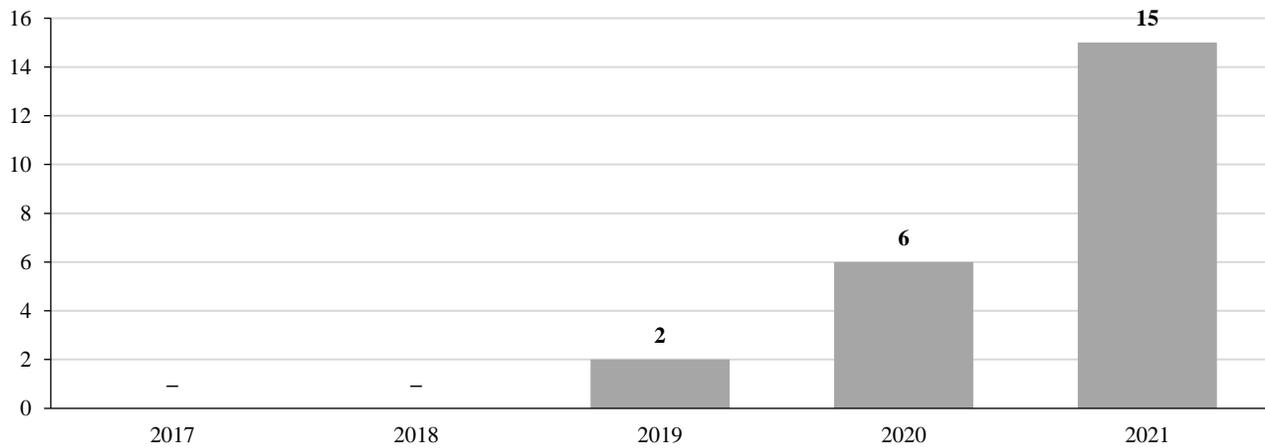
124-9 يتمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في تحديد الروابط بين المخاطر القصيرة الأجل والطويلة الأجل والكيفية التي تتبلور بها المخاطر بشكل متزايد تحت تأثير الاتجاهات الكبرى الأطول أجلاً المتمثلة في تباطؤ النمو، وتزايد اللامساواة، وتفاقم تغير المناخ، والتغير التكنولوجي السريع التطور. فقد كان تحليل الجوانب المختلفة للمخاطر القصيرة والطويلة الأجل يتم فيما مضى عن طريق برامج فرعية عدة أو أفرقة مختلفة في نفس البرنامج الفرعي. واستجابة لذلك، قام البرنامج الفرعي بدمج تحليلات كل من مخاطر الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل والاتجاهات الكبرى الطويلة الأجل لضمان التنسيق والاتساق فيما بينها ولتحديد الكيفية التي تؤثر بها مخاطر الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل على النواتج الطويلة الأجل للتنمية المستدامة، بما في ذلك الفقر واللامساواة والاستدامة البيئية. وتلك النهج المتكاملة إزاء المخاطر الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل والتحليلات التي تُجرى لها لا تثرى مداوات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل يسترشد بها أيضاً في الأنشطة البرنامجية للأمم المتحدة على المستوى القطري.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

125-9 يُتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الاقتصادي وتقييم المخاطر من خلال توفير الدعم للتحليلات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وهو ما سيتضح من الزيادة المتوقعة في عدد البلدان التي تستفيد من التحليل الاقتصادي الذي يقدمه البرنامج الفرعي بشأن تحليلاتها القطرية المشتركة وأطر التعاون الخاصة بها من صفر في عام 2017 إلى 15 بلداً في عام 2021. والجيل الجديد من التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون التي تدمج مخاطر الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل والآثار الطويلة الأجل للاتجاهات الكبرى، كما حددتها الأدوات التحليلية للبرنامج الفرعي، سيُسرتد بها لدى وضع خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية وستساهم في تعزيز القدرات الوطنية في مجال تقييم المخاطر وخيارات السياسات المختلفة. وفي نهاية المطاف، سيساعد هذا الجيل الجديد من التحليلات وأطر التعاون لا الحكومات فحسب، بل والمنسقين المقيمين أيضاً، على تحديد مجالات التنمية ذات الأولوية. وعلاوة على ذلك، سيسهم هذا العمل أيضاً في مساعدة أقل البلدان نمواً في استخدامها لتدابير الدعم الدولية المتاحة من أجل التقدم نحو هدف رفعها من تلك الفئة.

الشكل الثامن من الباب 9

مقياس الأداء: عدد البلدان القادرة على دمج التحليل الاقتصادي والمخاطر القصيرة الأجل وتأثير الاتجاهات الكبرى الطويلة الأجل في تحليلاتها القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الخاصة بها



الولايات التشريعية

126-9 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

118 (د-2) تقارير عن الأحوال والاتجاهات الاقتصادية العالمية	18/68 رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نمواً
210/61 دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي	240/73 نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد
303/63 الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية	197/74 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة
290/67 شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية	199/74 تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة
	200/74 التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للفسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

201/74	التجارة الدولية والتنمية	228/74	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
202/74	النظام المالي الدولي والتنمية	231/74	التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل
203/74	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	232/74	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
204/74	السلع الأساسية	233/74	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
205/74	الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة	234/74	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)
217/74	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية		

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

52/1990	دور الأمم المتحدة في التعرف على التطورات الاقتصادية العالمية وتحليلها والتنبؤ بها في وقت مبكر	274/2011	استعراض الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية
46/1998	تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما	3/2019	برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2020-2011
		8/2019	تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الحادية والعشرين

المنجزات المستهدفة

127-9 يعرض الجدول 9-16 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي ساهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-16

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
لعام 2019	لعام 2019	لعام 2020	لعام 2021	
				ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
5	3	4	5	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
3	1	2	2	1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة
2	2	2	3	2 - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
30	28	28	28	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
14	12	12	12	3 - اجتماعات الجمعية العامة
8	6	6	6	4 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
8	10	10	10	5 - اجتماعات لجنة السياسات الإنمائية
				باء - توليد المعارف ونقلها
2	2	2	2	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
2	2	2	2	6 - المشاريع الميدانية المتعلقة بالتنمية المستدامة
34	29	30	33	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
34	29	30	33	7 - الحلقات التدريبية المتعلقة بالتنمية المستدامة

2	2	2	2	
				المنشورات (عدد المنشورات)
1	1	1	1	8 - منشورات عن الاقتصاد العالمي
1	1	1	1	9 - منشورات تتناول المسائل المستجدة وغيرها من المسائل المواضيعية
61	56	57	57	المواد التقنية (عدد المواد)
14	13	12	14	10 - دراسات أساسية عن قضايا التنمية والمسائل المستجدة وقضايا الاقتصاد العالمي
25	25	25	25	11 - عروض عن الاقتصاد العالمي
16	12	15	12	12 - مذكرات إحاطة شهرية/فصلية عن الحالة الاقتصادية في العالم والمسائل المستجدة
3	3	3	3	13 - تقارير من الاجتماعات المتعلقة بالاقتصاد العالمي والمسائل المستجدة
2	2	2	2	14 - تقارير عن الاقتصاد العالمي
1	1	-	1	15 - مذكرات لجنة السياسات الإنمائية
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم إحاطات/مشورة خبراء إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك عقد المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية دولية				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: البوابة الإلكترونية لأقل البلدان نمواً بشأن تدابير الدعم الدولي؛ وبيانات أقل البلدان نمواً، وتقييمات الأثر؛ وأدوات النمذجة من أجل وضع سياسات التنمية المستدامة؛ وقاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية العالمية				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مؤتمرات صحفية عن الحالة الاقتصادية في العالم؛ وبيانات عامة للأمين العام بشأن القضايا المستجدة والاقتصاد العالمي				

البرنامج الفرعي 7

المؤسسات العامة والحكومة الرقمية

الهدف

128-9 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بمؤسسات الحكم والمؤسسات العامة الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، بوسائل منها الابتكار والحكومة الرقمية.

الاستراتيجية

129-9 للإسهام في النهوض بمؤسسات الحكم والمؤسسات العامة الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الخدمات إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة فيما يتعلق بإسداء المشورة في مجال السياسات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتوفير التوجيه البرنامجي لهما. ويشمل الدعم الفني الذي يقدمه البرنامج الفرعي للجنة الخبراء إعداد ورقات تحليلية ومبادئ توجيهية فنية لتفعيل مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي وضعتها اللجنة واعتمدها المجلس في عام 2018. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين التوجيهات التحليلية والمبنية على الأدلة في مجال السياسات التي يضعها المجلس من أجل معالجة مسائل الحوكمة والإدارة العامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني ودعم البلدان في توضيح الجوانب المؤسسية لاستعراضاتها الوطنية الطوعية. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في تلك المجالات التقدم المحرز في تعزيز مبادئ الحوكمة الفعالة. ففي عام 2019، على سبيل

المثال، نُظمت في جنوب أفريقيا حلقة عمل بعنوان "الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة: وضع المبادئ موضع التنفيذ" لتدريب مسؤولين حكوميين من 20 دولة عضوا في أفريقيا، كان منها 11 بلدا من أقل البلدان نموا، على مبادئ الحوكمة الفعالة فيما بين البلدان الأفريقية.

130-9 وللإسهام في النهوض بمؤسسات الحكم والمؤسسات العامة الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة من خلال الابتكار والحكومة الرقمية، سيواصل البرنامج الفرعي رصد التطورات العالمية المتعلقة بالأبعاد المؤسسية المشمولة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، واستعراض الترتيبات المؤسسية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيجمع النتائج البارزة ويوردها في التقرير العالمي عن القطاع العام لعام 2021. وسيدعم ذلك مباشرة الجهود المبذولة لمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد العالمي. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز التوجيه السياساتي بشأن الابتكار والحكومة الرقمية لأغراض أهداف التنمية المستدامة من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية. وسيعزز الحوار بشأن السياسات والأنشطة الدعوية المتعلقة بها من أجل تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وسييسر البرنامج الفرعي أيضاً الحوار السياساتي بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن حوكمة الإنترنت، بما في ذلك حوكمة البيانات وتعميم التكنولوجيا الرقمية وأمن الفضاء الإلكتروني، ويرسم معالم القرارات المتعلقة بالسياسات على الصعيد العالمي والوطني والمحلي، عن طريق دعم الأمين العام في عقد الاجتماع السنوي لمنتدى حوكمة الإنترنت والأنشطة المضطلع بها فيما بين دوراته. وسيستمر البرنامج الفرعي في تيسير تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، وهي: (أ) مسار العمل جيم-1: دور سلطات الحوكمة العامة وجميع الجهات صاحبة المصلحة في النهوض بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛ (ب) مسار العمل جيم-7: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الحكومة الإلكترونية؛ (ج) مسار العمل جيم-11: التعاون الدولي والإقليمي. ويُتوقع أن يسفر ذلك العمل عن تعزيز قدرات الحكومات على إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخدمات فعالة وشاملة للجميع في مجال الحكومة الرقمية بغية تحسين حياة الأفراد، مع التخفيف من المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في مجال الحكومة الرقمية التقدم المحرز في دعم مناقشات السياسة العامة المتعلقة بحوكمة الإنترنت على جميع المستويات من خلال توفير الدعم للأمين العام في تنظيم المنتدى السنوي الرابع عشر لحوكمة الإنترنت الذي عُقد في عام 2019 في إطار الموضوع الرئيسي المعنون "عالم واحد، شبكة واحدة، رؤية واحدة" وبحضور أكثر من 5 000 جهة من الجهات صاحبة المصلحة شاركت في مناقشات واسعة النطاق بشأن السياسات المتعلقة بالإنترنت من أجل صياغة سياسات عامة في المجال الرقمي.

131-9 وللإسهام في النهوض بمؤسسات الحكم ومؤسسات عامة فعالة وشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، سيوسع البرنامج الفرعي أيضاً نطاق دعمه لتنمية القدرات استجابةً لطلبات التعاون التقني التي ترد من الدول الأعضاء فيما يتعلق بتعزيز مؤسسات الحكم والمؤسسات العامة فيها بغية التأهب لعقد من العمل، وسيقوم بذلك بطرق منها الشراكات مع اللجان الإقليمية ونظام المنسقين المقيمين. وسيوسع نطاق عمله الرامي إلى تزويد الموظفين الحكوميين بالقدرات اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030 عن طريق تقديم الدعم الاستشاري ووضع وتجريب منهجيات جديدة من أجل تعزيز القدرات القيادية والترتيبات المؤسسية المتعلقة باتساق السياسات وشفافيتها وتكاملها في ميدان الخدمة العامة وتشجيع الابتكار في سبل توفير الخدمات العامة. وسيعزز البرنامج قدرة الدول الأعضاء على تشجيع الابتكار في مجال الحوكمة العامة من خلال آليات جديدة لمتابعة حفل ومنتدى تسليم جوائز يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة، منها مثلا التعلم من الأقران من أجل نقل وتكييف الممارسات المبتكرة، بما في ذلك فيما يتعلق بالخدمات المراعية للاعتبارات الجنسانية. ويُنتظر أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز قدرة الموظفين الحكوميين على تقديم الخدمات في مجالات من قبيل الصحة والتعليم، وكذلك المياه النظيفة والمرافق الصحية، مع التركيز على المسائل الجنسانية. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في تلك المجالات التقدم المحرز في تعزيز الوعي والقدرات من أجل تنفيذ

132-9 أهداف التنمية المستدامة، حيث جرى في فترة السنتين 2018-2019 تدريب أكثر من 3 500 مسؤول حكومي من أكثر من 100 دولة عضو في مجالات القيادة القادرة على إحداث تحول جذري وتغيير طرائق التفكير، والترتيبات المؤسسية من أجل اتساق السياسات، والابتكار في تقديم الخدمات، والمساءلة العامة. كما أُحرز تقدم في تزويد 57 كلية من كليات الإدارة العامة في أفريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية بالدعم في عام 2019 لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وللمساهمة في النهوض بمؤسسات حكم ومؤسسات عامة خاضعة للمساءلة تحقيقاً للتنمية المستدامة، سيواصل البرنامج الفرعي أيضاً دعم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بمراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق إسداء مشورة الخبراء وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لمجموعات من المؤسسات المذكورة، استناداً إلى مستويات الطلب الحالي على دعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من جانب المبادرة الإنمائية التابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ومنظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والفريق العامل المعني بمراجعة الحسابات البيئية التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وجهات أخرى. ويُتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى قيام الدول الأعضاء بإدخال تعديلات على المستويات البنوية والتنظيمية والبرنامجية لتحسين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال تعزيز المساءلة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين الحوار السياساتي مع الجهات صاحبة المصلحة، وتكييف الآليات المؤسسية وعمليات الرصد في العديد من البلدان من أجل تنفيذ خطة عام 2030 بناء على استجابة الحكومات لنتائج مراجعة الحسابات.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

133-9 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، وهي زيادة اهتمام الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بمسائل المؤسسات والإدارة العامة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، كما يتضح من عدد الإحالات إلى مسائل المؤسسات والإدارة العامة والتوصيات المتعلقة بها التي وردت في قرارات الجمعية والمجلس وبلغت 22 إحالة وتوصية، وهو الرقم المستهدف لفترة السنتين.

الأداء البرنامجي في عام 2019: قيام مركز التدريب في مجال الإدارة العامة في بنغلاديش باعتماد مؤشرات جديدة من أجل نظام للإدارة العامة يكون فعالاً وخاضعاً للمساءلة وشاملاً للجميع

134-9 يمثل بناء قدرات الموظفين الحكوميين من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 تحدياً للحكومات. ولا بد من إيجاد معارف ومهارات وكفاءات ومواقف وعقليات جديدة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

135-9 وقام البرنامج الفرعي، من خلال مبادرته العالمية المتعلقة ببناء قدرات الموظفين الحكوميين من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بتقديم المساعدة التقنية إلى 57 معهداً وكلية من معاهد وكليات الإدارة العامة في أفريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية. وقامت معاهد وكليات الإدارة العامة، بدورها، بتدريب مسؤولين حكوميين من جميع أنحاء العالم. ويسر البرنامج الفرعي، من خلال العمل مع كليات الإدارة العامة، إجراء حوار بشأن أهمية إدماج أهداف التنمية المستدامة في برامجها التدريبية وتنمية المهارات اللازمة للموظفين الحكوميين من أجل الاستجابة لأولويات الحكومات لدى تنفيذ خطة عام 2030.

136-9 ووضع البرنامج الفرعي أيضاً، بالاشتراك مع كليات الإدارة العامة، إطاراً موحداً للكفاءات. والكفاءة هي أحد المبادئ الأحد عشر للحكومة الفعالة من أجل التنمية المستدامة التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 12/2018. ويزود إطار الكفاءة الموظفين الحكوميين بمجموعة من طرائق التفكير والكفاءات الجديدة التي يحتاجون إليها للنهوض بمبادئ خطة عام 2030 في جميع جوانب الخدمة العامة. والغرض من الإطار مساعدة الدول الأعضاء، بشكل طوعي، على بناء القدرات

اللازمة للمضي قدماً بتنفيذ خطة عام 2030. وفي مثال على ذلك، قام مركز التدريب في مجال الإدارة العامة في بنغلاديش، في أعقاب اجتماع فرقة العمل المعنية بآسيا ومنطقة المحيط الهادئ التابعة للمبادرة العالمية المتعلقة ببناء قدرات الموظفين الحكوميين، بإدماج أهداف التنمية المستدامة في مقرراته الدراسية الوطنية عن طريق وضع دورات دراسية جديدة وعين خبراء ليكونوا جهة مرجعية لدوراته التدريبية. وقام المركز بتدريب أكثر من 1 700 موظف مدني في مجال أهداف التنمية المستدامة. ولزيادة فعالية التدريب على هذه الأهداف وضمان استمراريته، قام المركز بتنمية مهارات أكثر من 70 مدرباً رئيسياً فيما يتعلق بالأهداف المذكورة من خلال دورات لتدريب المدربين. ونظمت بنغلاديش أيضاً حوارات رفيعة المستوى بشأن السياسات المتعلقة بالقيادة القادرة على إحداث تحول جذري. وتشير أدلة مستقاة من دراسة استقصائية أجراها المركز إلى أن المسؤولين المدربين هم أقدر على تخطيط وتنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

137-9 أسهم هذا العمل في النهوض بمؤسسات الحكم والمؤسسات العامة الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، بوسائل منها الابتكار والحكومة الرقمية، كما يتضح من كون أكثر من 1 700 موظف حكومي صاروا قادرين على تقديم خدمات أفضل للسكان في مجالات متعددة منها التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية.

الجدول 9-17

مقياس الأداء

2015	2016	2017	2018	2019
قرار الجمعية العامة	الندوات المنظمة على الصعيد الإقليمي تسلط الضوء على تحسين قدرات الموظفين الحكوميين	الموظفون الحكوميون يعربون عن اهتمامهم باكتساب كفاءات ومهارات جديدة	يوضع إطار للكفاءة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع الموظفين الحكوميين	يزود أكثر من 1 700 موظف حكومي بالمعارف اللازمة لتقديم خدمات أفضل في مجالات متعددة منها التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: الابتكار والامتياز في مجال الخدمة العامة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

138-9 سيواصل البرنامج الفرعي عمله المتعلق بتحقيق الامتياز في مجال الخدمات العامة، وفقاً لولايته، وسيواصل تشجيع المبادرات المبتكرة للتعبئة بتنفيذ خطة عام 2030، وهو ما يتوقع الاستدلال عليه من مقياس الأداء الوارد أدناه لعام 2021. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت الجمعية عليها في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

2017	2018	2019	2020	2021
لا ينطبق	تبادل للأفكار بين المشاركين من مختلف المجالات بهدف تقاسم المعارف وأفضل الممارسات	تبيان الاحتياجات والاهتمامات الخاصة للبلدان المشاركة فيما يتصل بالممارسات المبتكرة	تبادل منظم للممارسات المبتكرة استناداً إلى الاحتياجات والاهتمامات الخاصة المبيّنة من خلال منصة إلكترونية	اعتماد الدول الأعضاء ممارسات مبتكرة من أجل تصميم وتنفيذ خدمات عامة شاملة للجميع تكون أكثر يسراً واستجابة للاحتياجات وتكيفاً مع المتطلبات الشخصية وتدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

النتيجة 2: الحكومة الرقمية والتحول الرقمي (نتيجة جديدة)

139-9 في عام 2021، سيواصل البرنامج الفرعي النهوض بالحكومة والمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة من خلال الحكومة الرقمية. وفي حين أن عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت بتكلفة ميسورة بلغ 3,6 بلايين شخص في عام 2019 وأن عدد الرجال القادرين على الوصول إلى الإنترنت زاد في ذلك العام على عدد النساء بنسبة 10 في المائة، فمن المتوقع أن تحدث في عام 2021 زيادة متوسطة 10 في المائة في تقديم الخدمات عبر الإنترنت للفئات الضعيفة.

140-9 ويُتوقع أن يساهم عمل البرنامج الفرعي المتعلق بالحكومة الرقمية والتحول الرقمي في تحديث استراتيجيات الحكومة الرقمية في بلدان أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وذلك بتزويد الموظفين الحكوميين بالقدرات اللازمة لتوفير إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة عبر الإنترنت للنساء والفئات الضعيفة.

141-9 وسيعمل البرنامج الفرعي صوب وضع عدة للسياسات تُستخدم في البيئات المغلقة المشبهة بصناديق الرمل لاختبار القواعد التنظيمية في مجال التكنولوجيات الجديدة من أجل بناء وتعزيز القدرات المؤسسية فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ وتقييم مبادرات الحكومة الرقمية والمبادرات التكنولوجية الجديدة لدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال نهج مرتكزة على الأدلة تستند إلى البيانات.

التحدي الداخلي والاستجابة

142-9 تمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في كفاءة صدور دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية للحكومة الإلكترونية، التي ينشرها البرنامج كل سنتين، متضمنة توجيهات في مجال السياسات وخريطة طريق بشأن الإجراءات التي يتعين على الحكومات اتخاذها استجابة للتغيرات السريعة في الرقمنة والبيانات الرقمية والآثار المترتبة عليهما وما يرتبط بذلك من مخاطر وتحديات. وذلك ليس بالأمر اليسير لأن التكنولوجيات الجديدة في تطور مستمر ومن الصعب أن تضمين الدراسة الاستقصائية تلك التغيرات بشكل آني. واستجابة لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بتنقيح دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بحيث يتسنى تضمينها توجيهات بشأن التكنولوجيات الجديدة، وذلك بالاستفادة من الفرص مع التخفيف من المخاطر الرقمية كالأمن السيبراني. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً بتحسين عملية وضع المعايير للمشاركة الإلكترونية كأداة مرجعية لقياس الشمول، وسيواصل تقييم أعمال

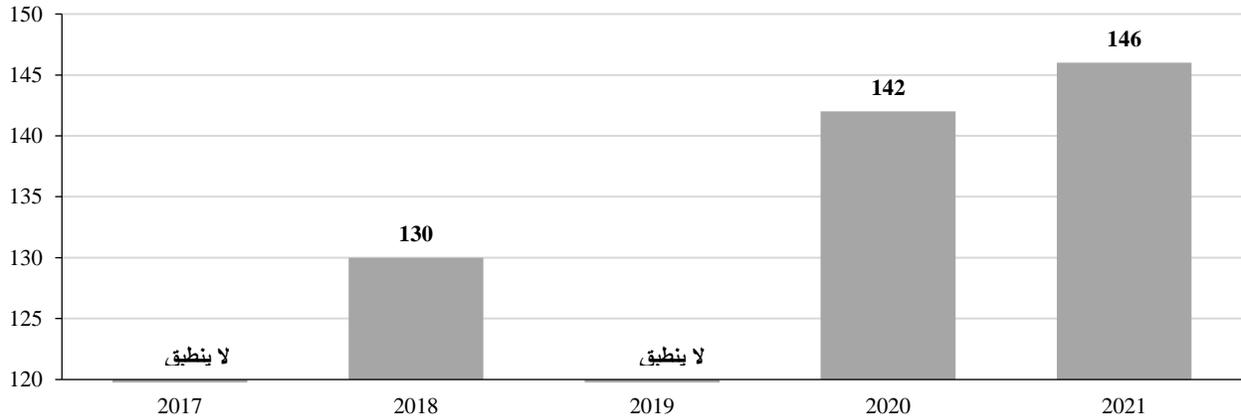
تطوير الحكومة الإلكترونية على الصعيد دون الوطني في ضوء انتشار المدن الذكية والقرى الذكية والقرى الرقمية. وهذا العمل سيبنى على الأنشطة الأخرى للبرنامج الفرعي المتعلقة بالتحول الرقمي. وعلاوة على ذلك، سيوسّع البرنامج الفرعي نطاق برنامجه المتعلق بالتحول الرقمي لكفالة أن يساعد، على أفضل وجه، البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى التي تواجه أوضاعاً خاصة، التي هي بصدد دخول العصر الرقمي عن طريق وضع خرائط طريق للسياسات، وعقد ندوات إقليمية وأنشطة أخرى، مع إيلاء اعتبار خاص للمرأة وللبنات الضعيفة من أجل ضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

9-143 يُتوقع أن يسهم هذا العمل في النهوض بمؤسسات الحكم والمؤسسات العامة الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة بوسائل منها الابتكار والحكومة الرقمية، وهو ما سيثبتته بلوغ عدد الدول الأعضاء التي تقدم خدمات إلكترونية مصممة للفتات الضعيفة وللنساء 146 دولة عضواً في عام 2021، فيما يمثل زيادة قدرها 16 دولة مقارنةً بعدد 130 دولة في عام 2018.

الشكل التاسع من الباب 9

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تقدم خدمات إلكترونية للفتات الضعيفة والنساء



المصدر: التقديرات المتوقعة المستمدة من استبيان الدول الأعضاء.

الولايات التشريعية

9-144 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات	125/70	الإدارة العامة والتنمية	225/50
منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل عائدات الفساد وتيسير استرداد الموجودات وإعادة تلك الموجودات إلى أصحابها الشرعيين وإلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	208/71	الإدارة العامة والتنمية	34/60
الخطة الحضرية الجديدة	256/71	تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	228/69
		تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة	327/69

235/72	تنمية الموارد البشرية
197/74	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة
218/73	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

45/2001	إعادة تشكيل فريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة وتنشيطه
12/2018	تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السابعة عشرة
24/2019	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها
26/2016	تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الخامسة عشرة
23/2017	تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السادسة عشرة
26/2019	تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثامنة عشرة

المنجزات المستهدفة

145-9 يعرض الجدول 9-19 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي ساهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-19

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
لعام 2019	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2019	
				ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
9	9	9	9	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
1	1	1	1	1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة
1	1	1	1	2 - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
7	7	7	7	3 - الوثائق المقدمة إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة
18	18	18	18	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
2	2	2	2	4 - اجتماعات الجمعية العامة
6	6	6	6	5 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
10	10	10	10	6 - اجتماعات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة
				باء - توليد المعارف ونقلها
6	6	6	6	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
6	6	6	6	7 - المشاريع الميدانية المتعلقة بمختلف المسائل ذات الصلة بالإدارة العامة
8	8	8	8	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
2	2	2	2	8 - المنتدى المتعلق بجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة ويوم الأمم المتحدة للخدمة العامة
1	1	1	1	9 - حلقة عمل وزارية إقليمية بشأن الاتجاهات المستجدة في مجال الحوكمة والمؤسسات العامة والمتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التعاون مع اللجان الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة
1	1	1	-	10 - منتدى حوكمة الإنترنت
4	4	4	5	11 - حلقات دراسية تدريبية أو حلقات عمل أو حوارات بشأن السياسات حول مختلف المسائل المتصلة بالإدارة العامة

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2019 لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021

الفئة والفئة الفرعية

3	3	3	3	المنشورات (عدد المنشورات)
-	1	-	-	12 - دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية
1	-	1	1	13 - التقرير العالمي عن القطاع العام
1	1	1	1	14 - خلاصة لأفضل الممارسات والابتكار في توفير الخدمات العامة
1	1	1	1	15 - خلاصة لأفضل الممارسات المتعلقة بالمؤسسات العامة والحكومة الرقمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة
5	5	5	5	المواد التقنية (عدد المواد)
2	2	2	2	16 - دورات تدريبية عبر الإنترنت حول مسائل متصلة بالإدارة العامة
3	3	3	3	17 - مواد تقنية بشأن المسائل المتصلة بالحكومة والمؤسسات العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: بشأن وضع مبادئ توجيهية أو أدلة أو مواد للقطاع العام؛ وإحاطات/مشورة من الخبراء للدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك مشاورات ثنائية رفيعة المستوى واجتماعات حكومية دولية				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: بعثات لتقييم الاحتياجات بشأن الإدارة العامة والمالية العامة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: المواقع الشبكية وقواعد البيانات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالإدارة العامة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الرسالة الإخبارية لشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: الموقع الشبكي لمكتب مشاريع الأمم المتحدة لشؤون الحكومة				

البرنامج الفرعي 8

الإدارة المستدامة للغابات

الهدف

9-146 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو ضمان التنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها على جميع المستويات وفق خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030.

الاستراتيجية

9-147 للمساهمة في التنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها على جميع المستويات وفق خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030، سيواصل البرنامج الفرعي دعم الحوار الحكومي الدولي حول السياسات المتعلقة بالغابات من خلال منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وفقا للخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل الرباعي السنوات (2021-2024)؛ وتنسيق مساهمات المنتدى في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ وتعزيز التنسيق والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومع المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في مجال الغابات. ويتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تعزيز الالتزام والتحرك السياسيين فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات، مما يفضي إلى زيادة مساهمة الغابات في حفظ التنوع البيولوجي، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، ودمج المسائل المتصلة بالغابات بقدر أكبر في خطط التنمية المستدامة واستراتيجيات الحد من الفقر على

- الصعيد الوطني. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في تلك المجالات اعتماد خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030، وهي إطار عالمي للعمل على جميع المستويات من أجل إدارة الغابات بجميع أنواعها على نحو مستدام.
- 148-9 وللمساهمة في التنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها على جميع المستويات وفق خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات، سيواصل البرنامج الفرعي تطوير مركز تبادل المعلومات على الإنترنت التابع للشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات، ومساعدة البلدان والجهات الشريكة في تصميم استراتيجيات لتمويل الغابات وفي وضع مقترحات لمشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً من أجل الحصول على التمويل اللازم للإدارة المستدامة للغابات. وسيركّز البرنامج الفرعي على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، ولأقل البلدان نمواً، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والبلدان ذات الغطاء الحرجي الكثيف التي يقل فيها معدل إزالة الغابات، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين قدرات البلدان المؤهلة على حشد التمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات من جميع المصادر والحصول عليه، وتحسين المعلومات المتوفرة عن البيانات ومصادر التمويل المتعددة الأطراف القائمة والمستجدة وغيرها من أنواع البيانات ومصادر التمويل والقدرة على الوصول إليها. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في تلك المجالات اتباع نهج شامل ومستمر لفائدة البلدان من أجل حشد التمويل لصالح الإدارة المستدامة للغابات، وتيسير الوصول إلى مصادر التمويل المتعددة الأطراف، من خلال وضع استراتيجيات ومقترحات لمشاريع على الصعيد الوطني بشأن تمويل الغابات.
- 149-9 في التنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها على جميع المستويات وفق الخطة الاستراتيجية للغابات، سيواصل البرنامج الفرعي أيضاً النهوض بتنفيذ الخطة الاستراتيجية، ومساعدة البلدان على وضع أطر وطنية قوية لتقديم التقارير. ويتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف العالمية للغابات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في تلك المجالات تحسين المهارات الوطنية فيما يتعلق بالإبلاغ عن حالة تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتحقيق الأهداف العالمية للغابات بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة.
- 150-9 وللمساهمة في التنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها على جميع المستويات وفق الخطة الاستراتيجية للغابات، سيواصل البرنامج الفرعي أيضاً تنفيذ استراتيجية الاتصال والتوعية المنبثقة عن الخطة الاستراتيجية. ويتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى زيادة الوعي بالفوائد المتعددة التي تقدمها الغابات، استناداً إلى الموضوع المختار لليوم الدولي للغابات والأشجار لعام 2021، وتنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المتوخى عقده في عام 2021. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في تلك المجالات زيادة الوعي بالفوائد المتعددة للغابات استناداً إلى موضوع اليوم الدولي لعام 2019، وعنوانه "الغابات والتعليم"، وموضوع عام 2020، وعنوانه "الغابات والتنوع البيولوجي".

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

- 151-9 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019 المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، وهي زيادة الوعي وتبادل المعارف من أجل تعزيز العمل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي فيما يتعلق بالإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات والأشجار، كما يتضح من الزيادة في عدد الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الغابات (14 في عام 2019) التي تبلغ عن البرامج والمشاريع المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات المنفذة بدعم من البرنامج الفرعي، وهي زيادة تتجاوز هدف فترة السنتين البالغ 10 دول وجهات صاحبة مصلحة.
- 152-9 وقدم البرنامج الفرعي للبلدان أيضاً دعم بناء القدرات من أجل وضع مقترحات لمشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً تمكنها من الحصول عبر الشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات، على التمويل اللازم للإدارة المستدامة للغابات من مصادر تمويل متعددة الأطراف قائمة بالفعل. ونتيجة لذلك، يعكف حالياً 12 بلداً (بوتسوانا، وتايلند، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب أفريقيا،

ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وكوت ديفوار، وغينيا - بيساو، ومدغشقر، ومقدونيا الشمالية، وملاوي) وكيانان دون إقليميين (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واللجنة المعنية بالغابات في وسط أفريقيا) على إعداد مقترحات لمشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً، في حين أعربت 4 بلدان أخرى (توغو، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسورينام) عن اهتمامها بالعمل مع الشبكة على تأمين التمويل اللازم للإدارة المستدامة للغابات.

الأداء البرنامجي في عام 2019: زيادة الإبلاغ بشأن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف العالمية للغابات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات

153-9 تتسم أعمال الرصد والتقييم والإبلاغ بأهميتها الحاسمة إذا أريد اتخاذ قرارات مستنيرة، كما أنها تلعب دوراً أساسياً في التدقيق في حالة الغابات وتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. ويساعد هذا العمل البلدان على تبين مدى نجاح سياسات الغابات التي وضعتها ونفذتها في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، والأهداف العالمية للغابات، وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات.

154-9 وقد ساعد البرنامج الفرعي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية على القيام بهذا العمل، بما في ذلك إرساء أطر قوية لرصد وتقييم الإدارة المستدامة للغابات والإبلاغ بشأنها وذلك من خلال وضع نموذج لتقديم التقارير إلى المنتدى المعني بالغابات وإعداد ملاحظات توضيحية بشأن التقارير القطرية المقدمة إلى المنتدى في دورته الخامسة عشرة. واستناداً إلى ذلك العمل، أعد البرنامج الفرعي المنشور الرئيسي المتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات العالمية المتعلقة بالغابات التي ترد في خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030. وتؤدي المساهمات الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى وظيفاً رئيسية باعتبارها وسيلة للإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وقد أبرزت تقارير عديدة التهديد الذي يشكله تغير المناخ بالنسبة للغابات. وتتوعدت المسائل الأخرى التي سلطت التقارير الضوء عليها، فكان منها التحديات الناجمة عن تحويل الغابات إلى استخدامات أخرى للأراضي مثل الزراعة، والتحديات التي تعرقل تأمين التمويل للإدارة المستدامة للغابات، وحقوق حيازة الأراضي.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

155-9 ساهم هذا العمل في التنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها على جميع المستويات وفق خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030، كما يتضح من عدد البلدان التي قدمت تقارير إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مستخدمة النموذج الجديد لكي تبلغ عن جهودها المبذولة من أجل إدماج الأهداف العالمية للغابات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات في خططها الوطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك معلومات عن المنظورات الجنسانية، وعددها 61 بلداً. ومنذ عام 2011، تزايد باطراد عدد التقارير الطوعية المقدمة إلى المنتدى. ففي عام 2011، قدم 22 بلداً تقارير إلى المنتدى. وفي عام 2013، ارتفع العدد إلى 57 بلداً، ثم بلغ عدد التقارير القطرية المقدمة باستخدام النموذج القديم للتقارير الوطنية ذروته في عام 2015، حيث وصل إلى 81 تقريراً. وكان سبب هذه الزيادة الحادة في تقديم التقارير هو أن المنتدى استعرض فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات خلال دورته الحادية عشرة. وعقب إعداد واعتماد النموذج الجديد الموسع لتقديم التقارير الوطنية في الفترة من عام 2016 إلى عام 2018، قدمت 61 دولة عضواً تقاريرها الوطنية الطوعية.

الجدول 9-20
مقياس الأداء

2019	2018	2017	2016	2015
61 بلدا تقدم تقارير إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الخامسة عشرة، مستخدمة نموذجا جديدا لتقديم التقارير، لكي تبلغ بالجهود المبذولة لدمج الأهداف العالمية للغابات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك معلومات عن المنظورات الجنسانية	يُستكمل النموذج والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وتُطَّلَع الدول الأعضاء عليهما	منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات يعتمد خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030، ويقرر النظر في الجولة الأولى من التقارير في دورته الخامسة عشرة	تبدأ المفاوضات في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن نموذج ومبادئ توجيهية لتقديم التقارير	عدد التقارير الطوعية الوطنية المقدمة باستخدام النموذج القديم يبلغ ذروته ويصل إلى 81 تقريرا، والسبب عائد إلى استعراض فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات خلال الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: وضع أطر رصد شاملة في سبيل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات (نتيجة مُرحَّلة من عام 2020)

156-9 سيواصل البرنامج الفرعي عمله المتصل بالإدارة المستدامة للغابات، وفقا لولايته، كما سيواصل تعزيز أطر الرصد الشاملة التي تيسر الإدارة المستدامة للغابات من جانب الدول الأعضاء، وهو ما يُتوقع الاستدلال عليه من مقياس الأداء الوارد أدناه لعام 2021. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الجدول 9-21
مقياس الأداء

2021	2020	2019	2018	2017
توضّع 10 أطر رصد وطنية شاملة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، تقدم للبلدان أيضا أمثلة أفضل ممارسات الإدارة	توضّع 6 أطر رصد وطنية شاملة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، تقدّم للبلدان أيضا أمثلة	بدء 6 مشاريع تجريبية وطنية لوضع أطر رصد وطنية شاملة من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات	غياب أطر رصد وطنية شاملة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات	لا ينطبق

2017	2018	2019	2020	2021
				على أفضل ممارسات
				المستدامة للغابات
				الإدارة المستدامة للغابات
				والمساهمات الوطنية الطوعية
				من أجل تحقيق الأهداف
				والغايات العالمية المتعلقة
				بالغابات وأهداف التنمية
				المستدامة المتصلة بالغابات

النتيجة 2: إحراز تقدّم نحو النهوض بخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات لفائدة الجهات صاحبة المصلحة (نتيجة جديدة)

157-9 سيستمر برنامج العمل الرباعي السنوات للفترة 2021-2024، المقرر أن يعتمد من قبل الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الخامسة عشرة المنعقدة في عام 2020، في توجيه عمل البرنامج الفرعي. وإضافة إلى ذلك، يتوقّف التنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات، إلى حد بعيد، على توافر الموارد الكافية، بما في ذلك التمويل وتنمية القدرات. وهو يتوقف إلى حد بعيد أيضا على الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات. وعلاوة على ذلك، تبيّن من الاختبار التجريبي لمشروع الشكل الجديد للتقرير الوطنية الطوعية المقدّمة إلى المنتدى بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية للغابات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات، في عام 2018، أهمية الاستفادة بشكل فعال من المعلومات المقدّمة إلى المنتدى بشأن الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة من أجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات.

158-9 وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم الفعال للمداولات الحكومية الدولية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، موجها محور التركيز إلى دورة المنتدى السادسة عشرة والروابط المتبادلة بين الأهداف العالمية للغابات التي سينظر فيها المنتدى في عام 2021 وأهداف التنمية المستدامة التي سينظر فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2021. وسيواصل البرنامج الفرعي تشغيل الشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات التابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، من خلال إنشاء آلية (قاعدة بيانات) تبادل المعلومات على الإنترنت التابعة للشبكة لتكون أداة لتبادل الدروس المستفادة من المشاريع الناجحة لتمويل الغابات وتوفير معلومات عن الوصول إلى مصادر التمويل المتعددة الأطراف القائمة حاليا والمستجدة. وسيواصل تقديم المساعدة والمشورة للبلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، عند الطلب، فيما يتصل بوضع مقترحات لمشاريع استثمار مقبولة مصرفيا بهدف الحصول على التمويل اللازم للإدارة المستدامة للغابات وتصميم استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات. وسيدعم البرنامج الفرعي البلدان في وضع أطر وطنية قوية لرصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية الستة المتعلقة بالغابات والغايات الست والعشرين المرتبطة بها وغايات وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالغابات، بما في ذلك الغاية 1-15 والغاية 2-15، والإبلاغ عن هذا التقدم. واستنادا إلى تحليل لجميع التقارير الوطنية الطوعية والمساهمات الوطنية الطوعية التي قدمت إلى المنتدى منذ اعتماد خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات في عام 2017، سيعد البرنامج الفرعي المنشور الرئيسي الذي يوضح أهمية دور الغابات في تحقيق التنمية المستدامة، ويحدد الثغرات والتحديات الرئيسية في السياسات الدولية للغابات وأفضل الممارسات الممكنة، ويعرض قصص النجاح التي تثبت المساهمة الحيوية لجميع أنواع الغابات والأشجار في حياة الأفراد ومصير الكوكب. وسيعمل البرنامج الفرعي على تحقيق التزام بين تنفيذ استراتيجية الاتصال والتوعية الواردة في خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات وتنفيذ برنامج العمل الرباعي السنوات للفترة 2021-2024، بما في ذلك موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في عام 2021.

التحدي الداخلي والاستجابة

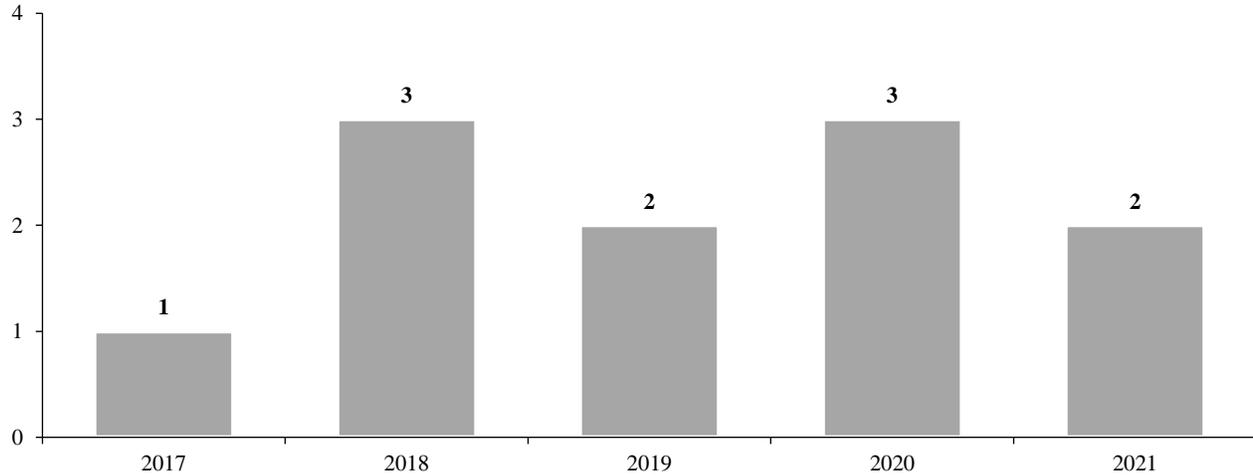
159-9 يتمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في كيفية توفير الدعم للدول الأعضاء من أجل إبراز المساهمة الحيوية للغابات ودور الإدارة المستدامة للغابات عند التصدي لقضايا تغير المناخ الملحة ومسألة الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر ودمجها في التغطية التي تقوم بها وسائل الإعلام الرئيسية وفي مختلف الساحات السياسية وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها، في وقت أصبحت فيه الغابات في دائرة الضوء. واستجابة لذلك، سيركز البرنامج الفرعي من خلال برنامج العمل الرباعي السنوات للفترة 2021-2024 على صقل نهجه وأدواته وتقنياته لكفالة اتباع نهج شامل لعدة قطاعات لا يتناول الغابات بمعزل عن البيئة المحيطة بها بل يشجع التفاعل مع القطاعات الرئيسية الأخرى؛ وسينظم الدورات الحكومية الدولية لمعالجة أوجه الترابط بين الغابات وتغير المناخ وبين الغابات والتنوع البيولوجي؛ ويعزز التفاعل بين العلم والسياسات؛ ويؤكد مساهمة الغابات في أهداف التنمية المستدامة؛ ويستمر في تقديم إسهامات/رسائل سنوية موجزة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

160-9 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في التنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها على جميع المستويات، وهو ما سيُسْتَدل عليه من عدد البلدان التي تزداد معرفتها بالاتجاهات العالمية المتعلقة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 من خلال الاطلاع على المعلومات الواردة في المنشور الرئيسي، ومن الزيادة في عدد البلدان التي لديها القدرة على وضع مقترحات مشاريع و/أو استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات من أجل حشد التمويل لصالح الغابات.

الشكل العاشر من الباب 9

ارتفاع عدد البلدان التي تزداد معرفتها بالاتجاهات العالمية المتعلقة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 وزيادة القدرة على حشد التمويل للغابات



الولايات التشريعية

161-9 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

صك غير ملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات	98/62	صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات	199/70
اليوم الدولي للغابات	200/67	خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030	285/71

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير عن الدورة الرابعة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات	35/2000	خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 وبرنامج العمل الرباعي السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للفترة 2020-2017	4/2017
الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام 2015	33/2015		

المنجزات المستهدفة

162-9 يعرض الجدول 9-22 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي ساهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-22

البرنامج الفرعي 8: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2019	لعام 2020	لعام 2021	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	7	8	8	8
1 - تقارير منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	7	8	8	8
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	19	19	20	20
2 - اجتماعات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	16	16	16	16
3 - اجتماعات الخبراء المعنيين بالإدارة المستدامة للغابات ومساهمات الغابات في مختلف القضايا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتمويل الغابات وغير ذلك من المسائل المختلفة المتصلة بالغابات	3	3	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	9	13	8	8
4 - مشروع بشأن تمويل الغابات ووضع استراتيجيات تمويل وطنية	7	11	6	6
5 - مشروع بشأن تنفيذ صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات وغير ذلك من المسائل المختلفة المتصلة بالغابات	2	2	2	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	9	21	8	7
6 - حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية بشأن تمويل الغابات	7	19	6	6
7 - حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية بشأن التنمية المستدامة	2	2	1	1
المنشورات (عدد المنشورات)	-	-	-	1

8 -	التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات العالمية المتعلقة بالغابات التي ترد في خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030	-	-	-	1
	المواد التقنية (عدد المواد)	11	11	7	7
9 -	مواد تقنية عن الإدارة المستدامة للغابات	5	5	3	3
10 -	مواد تقنية عن مساهمة الغابات في مختلف القضايا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات	4	4	2	2
11 -	مواد تقنية عن تمويل المواد ووضع استراتيجيات تمويل وطنية	2	2	2	2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: بشأن مسائل متنوعة تتعلق بالغابات

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: بشأن آلية تبادل المعلومات

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مناسبات خاصة، منها اليوم الدولي للغابات والمناسبات المعقودة في إطار الشراكة التعاونية في مجال الغابات؛ وكتيبات ومطويات وصحائف وقائع ورسوم بيانية جدارية ومجموعات مواد إعلامية بشأن الإدارة المستدامة للغابات وتمويل الغابات وغير ذلك من المسائل المختلفة المتصلة بالغابات

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مؤتمر صحفي/نشرات صحفية عن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛ ومؤتمر صحفي/نشرات صحفية بمناسبة اليوم الدولي للغابات

البرنامج الفرعي 9

تمويل التنمية المستدامة

الهدف

163-9 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بمتابعة واستعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا وتوفير وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الاستراتيجية

164-9 للمساهمة في متابعة واستعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا وتوفير وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، سينهض البرنامج الفرعي بالسياسات والإجراءات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة. ويتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تفعيل أطر التمويل الوطنية المتكاملة على أرض الواقع من خلال أربع لبنات أساسية. وقد أعلن ثمانية عشر بلدا أنه سيشرع على أساس تجريبي في تصميم وتنفيذ أطر تمويل متكاملة. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذا المجال تضمين تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2019 فصلا تناول موضوع الأطر المالية الوطنية المتكاملة، وهو ما دفع البلدان الرائدة الثمانية عشر إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني.

165-9 وللمساهمة في متابعة واستعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا وتوفير وسائل تنفيذ خطة عام 2030، سيساعد البرنامج الفرعي على وضع تقارير موحدة لقياس تأثير الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وعلى الجمع بين الجهات صاحبة المصلحة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى التعجيل بحشد الموارد لأهداف التنمية المستدامة، مما يفضي بدوره إلى إيجاد فرص استثمارية أكبر ذات تأثير إيجابي. وسيقدم البرنامج الفرعي حولا ملموسة لتوسيع

نطاق الاستثمار في التنمية المستدامة من خلال العمل الذي يقوم به التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذه المجالات إنشاء وتوسيع معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وقد وفر المعرض لأكثر من 400 مشارك منبرا لتيسير الحوار المفتوح والتفاعل المباشر بين الدول الأعضاء والمستثمرين. وتشمل النتائج السابقة أيضا إطلاق الأمين العام التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة الذي دعمه البرنامج الفرعي، وهو تحالف يضم 30 من قيادات الأعمال التجارية على الصعيد العالمي.

166-9 وللمساهمة في متابعة واستعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا وتوفير وسائل تنفيذ خطة عام 2030، سيواصل البرنامج الفرعي أيضا، من خلال عمله المتعلق بالتعاون الضريبي الدولي، المضي قدما في اتباع نهج متكامل في عمله المتعلق بالسياسات وبناء القدرات في مجال التعاون الضريبي. وللتعبئة المحلية للموارد دور كبير في سد الثغرات في تمويل أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري بطرق مستدامة يمكن أن تحدث تحولا. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن مساهمات مباشرة في النهوض بالسياسات والإجراءات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة تتجلى في تعزيز أثر التوجيه العملي والسياساتي القائم على إسهامات الخبراء والهيئات الحكومية الدولية الذي تقدمه الأمم المتحدة في المسائل الضريبية، وتحسين الحلول المتوافرة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني من أجل تعزيز تعبئة الموارد المحلية. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذه المجالات تعزيز الدعم الفني المقدم إلى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وإرساء هيكل جيد الأداء للجان الفرعية لأصحاب المصلحة المتعددين.

167-9 وللمساهمة في متابعة واستعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا وتوفير وسائل تنفيذ خطة عام 2030، سيواصل البرنامج الفرعي أيضا تحسين دعمه لمنندى التعاون الإنمائي في استعراض الاتجاهات المشهودة في مجال التعاون الإنمائي الدولي ومسارات العمل ذات الصلة، والتقدم المحرز في هذا المجال وتلك المسارات والقضايا المستجدة فيها. ويتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى ما يلي: (أ) تقديم توجيه سياساتي ملموس كمدخلات عملية تستفيد بها الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لتعزيز التعاون الإنمائي، تمشيا مع خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. ومن النتائج التي سبق تحقيقها في هذه المجالات تحسين فهم واستخدام سياسات التعاون الإنمائي الوطنية بوصفها أدوات أساسية لضمان المسؤولية الوطنية على نطاق واسع عن إحراز تقدم في مجال التنمية المستدامة.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

168-9 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، وهي تحسين اتساق السياسات في مجال تشجيع تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية بشأن تمويل التنمية وبالتنسيق مع النتائج الأخرى ذات الصلة، بطرق منها تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة التي تتبع جهات مؤسسية أخرى معنية، كما يتضح من زيادة عدد الاتفاقات التي توصلت إليها الدول الأعضاء في سياق الجمعية العامة والمجلس وفي الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة التي تتبع جهات مؤسسية أخرى معنية من أجل متابعة المؤتمرات والتنسيق مع النتائج الأخرى ذات الصلة، إذ ارتفع هذا العدد من 36 اتفاقا في فترة السنتين 2016-2017 إلى 38 اتفاقا وهو الرقم المستهدف لفترة السنتين 2018-2019.

الأداء البرنامجي في عام 2019: تعميم وتعزيز دور تمويل التنمية المستدامة في تحقيق التنمية المستدامة

169-9 ثمة حاجة إلى إحداث تحول في النظام المالي الدولي من أجل دعم التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة؛ وحدث مثل هذا التحول أمر أساسي لاستعادة الثقة في النظام المالي كوسيلة لدعم الرخاء العالمي المنصف والمستدام.

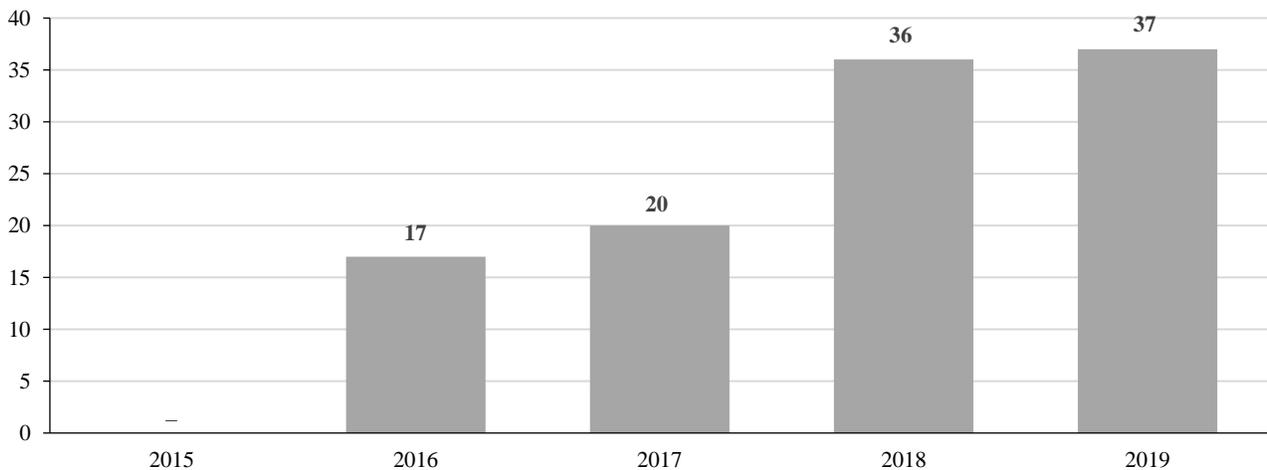
170-9 وقد قدّم البرنامج الفرعي الدعم لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية الذي عُقد في عام 2019 وكان دليلاً على ما تتمتع به الأمم المتحدة من قدرة على الحشد في اجتماعات كهذه وعلى الأهمية المتزايدة للمنتدى والأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل المالية. ومن خلال الدعم الذي قدمه البرنامج الفرعي إلى المنتدى، نفذ البرنامج ولايته المتمثلة في تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة من التجارب على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ الخطة حسب الحاجة، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها، ومن ثم تسريع الزخم المصاحب لعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوجد المنتدى زخماً للنهوض بخط العمل في السياقات التي لا تتوفر فيها معايير عالمية، وحدد المسائل التي ينبغي رفعها إلى أعلى مستوى سياسي في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المعقود في أيلول/سبتمبر 2019. وقدم المنتدى عرضاً لمسائل التمويل من منظور الأمم المتحدة. وكانت العوامل غير الاقتصادية من قبيل المخاطر البيئية، وأوجه عدم المساواة الاجتماعية، والتكنولوجيات الكاسحة، محور أعمال المنتدى في عام 2019. ونجح المنتدى في اعتماد وثيقة ختامية بناءً على توافق الآراء. وقد شكل ذلك نجاحاً كبيراً بالنظر إلى التباين الشديد في الآراء بشأن التجارة والديون والاستياء الملحوظ من التدابير الاقتصادية الانفرادية. وعزز الحوار الرفيع المستوى الحوار بين الحكومات والقطاع الخاص بغية حشد الموارد وزيادة الاستثمارين العام والخاص من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مواعمة الأنشطة التجارية مع خطة عام 2030، على النحو المعرب عنه في خطة عمل أديس أبابا وفي المنتديات السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بمتابعة تمويل التنمية والمنتديات السياسية الرفيعة المستوى. ويدعم البرنامج الفرعي تعاون منظومة الأمم المتحدة مع مجموعة العشرين في مسارها المتعلق بالتمويل وذاك المتعلق بأعمال المبعوثين الرفيعة المستوى.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

171-9 أسهم هذا العمل في النهوض بمتابعة واستعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا وتوفير وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، على نحو ما يتضح من حضور 37 مشاركاً رفيع المستوى لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية واعتمادهم الوثائق الختامية للمنتدى بتوافق الآراء، مما أكد مشاركة البلدان على أعلى مستوى. فقد حضر منتدى عام 2019 ما عدده 37 من الوزراء ونواب الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين، الأمر الذي عزز مشاركة وزراء المالية والاقتصاد إلى جانب مشاركة القطاع الخاص.

الشكل الحادي عشر من الباب 9

مقياس الأداء: عدد المشاركين الرفيعة المستوى الذين حضروا منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية



النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: النهوض بالسياسات والإجراءات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة (نتيجة مُرحَّلة من عام 2020)

172-9 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بتمويل التنمية المستدامة، وفقاً لولايته، وسيدعم البلدان في رصد وتعبئة التمويل وغير ذلك من وسائل تنفيذ التنمية المستدامة، وهو ما يُتوقع إثبات تحققه من خلال مقياس الأداء الوارد أدناه لعام 2021. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الجدول 9-23

مقياس الأداء

2017	2018	2019	2020	2021
لا ينطبق	الاعتراف بأهمية دمج مصادر تمويل متنوعة	تحديد طرق لتحليل أطر واستراتيجيات التمويل الوطنية المتكاملة التي يمكن أن تترجم إلى مجموعات من الأدوات تُستخدم على الصعيد الوطني	استخدام مجموعات الأدوات لتنفيذ سياسات وطنية من شأنها أن تؤدي إلى حشد التمويل وغيره من وسائل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الوطني	رصد التنفيذ وصقل مجموعات الأدوات استناداً إلى الدروس المستفادة من البلدان التي نفذتها على أساس تجريبي

النتيجة 2: الأطر المالية الوطنية المتكاملة (نتيجة جديدة)

173-9 منذ نشر تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2019، الذي وضع اللبنة الأساسية لأطر التمويل الوطنية المتكاملة، أعلن 18 "بلدا رائداً" أنها ستقوم بتصميم وتنفيذ أطر تمويل متكاملة في بلدانها. وتواصل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، بقيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تطوير المنهجية ذات الصلة وإعداد مواد توجيهية عملية، في شكل مجموعات أدوات، على النحو الذي طلبته البلدان. وستحدد مجموعات الأدوات المعززة هذه خطوات مفصلة لتنفيذ أطر وخيارات سياساتية تتعلق بالتمويل على أرض الواقع. وستضع، إضافة إلى ذلك، آليات دعم دولية ذات صلة تكون متاحة للبلدان وتتناول بمزيد من التفصيل مجالات سياسات التمويل ذات الصلة، استناداً إلى الدراسة الاستقصائية الأولية التي أجريت في عام 2019. وفي عام 2021، ستتابع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المبادرات التي بدأت خلال الفترة 2019-2020.

174-9 ويتعاون البرنامج الفرعي عن كثب مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقتصادية الإقليمية من أجل دعم البلدان في تصميم وتنفيذ أطر التمويل المتكاملة وتبادل الدروس المستفادة على الصعيد الإقليمي.

175-9 ويُنفذ العمل الإضافي المتعلق بأطر التمويل المتكاملة استجابةً لطلب من الدول الأعضاء بمواصلة تطوير منهجية الأطر المالية الوطنية المتكاملة ورد في الوثيقة الختامية لمندى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية المعقود في عام 2019. وسيقوم البرنامج الفرعي برصد تجارب البلدان في تنفيذ الأطر المالية الوطنية المتكاملة ويستخلص منها الدروس المستفادة، مما يمكنه أيضاً من استيعاب الدروس المستفادة من تحديات التنفيذ التي واجهت خطة عمل أديس أبابا على الصعيد القطري في عمله التحليلي العالمي وفيما يقدم من دعم للعمليات المعيارية.

التحدي الداخلي والاستجابة

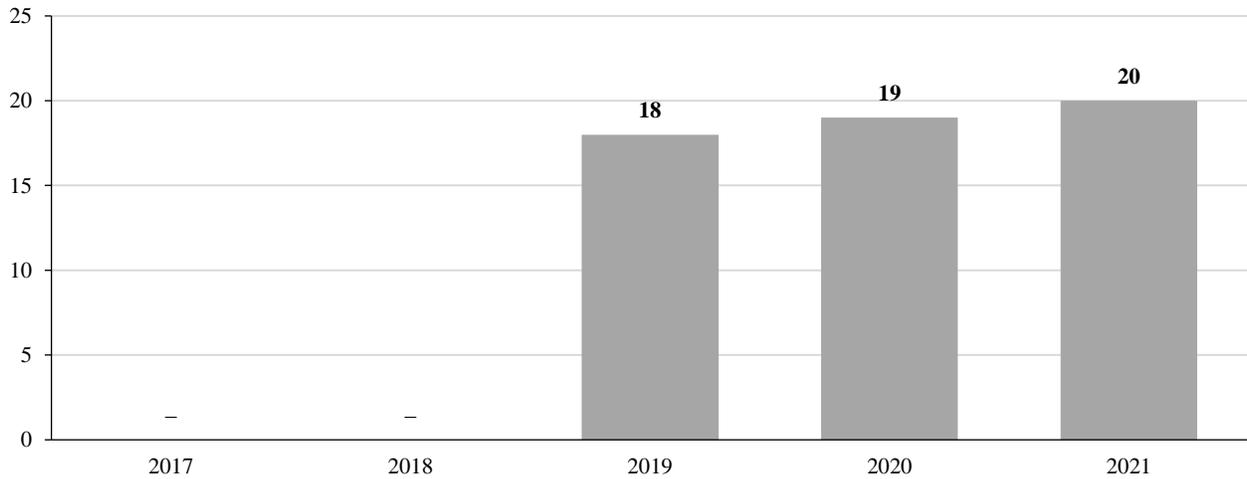
176-9 يتمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في كيفية توفير الدعم لتنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة، مراعيًا الأوضاع على أرض الواقع ووضعا في الحسبان نقص البيانات المالية المتاحة. واستجابة لذلك، سيضمّن البرنامج الفرعي مجموعات الأدوات الخاصة به معلومات تتعلق بتحسين جمع البيانات المالية ومبادئ المسؤولية الوطنية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

177-9 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في النهوض بمتابعة واستعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا وتوفير وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهو ما سيثبتته قيام 20 بلدا بوضع أطر مالية وطنية متكاملة واستحداث مجموعات أدوات تحدد مجموعة متنوعة من الخيارات السياسية وآليات الدعم الدولية ذات الصلة التي تتوافر للبلدان للاستفادة منها في مجالات سياسات التمويل ذات الصلة المماثلة للتعاون الضريبي الدولي.

الشكل الثاني عشر من الباب 9

مقياس الأداء: عدد البلدان التي تقوم بوضع أطر مالية وطنية متكاملة



الولايات التشريعية

178-9 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية	303/63	210/56	باء المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية	289/67	250/57	الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة
خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية	313/69	273/57	كفالة الدعم الفعال بأعمال الأمانة من أجل المتابعة المستمرة لنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي	299/70	1/60	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005
تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة	213/71	239/63	إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري

327/71	دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية	203/74	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
278/72	التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي	205/74	الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة
254/73	نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين	206/74	تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة
199/74	تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة	207/74	متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية
202/74	النظام المالي الدولي والتنمية	239/74	التعاون بين بلدان الجنوب

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

69/2004	لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية	3/2017	مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك المتعلقة بالتعاون في مكافحة التهريب من الضرائب وتجنبها على الصعيد الدولي
30/2009	إنشاء عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية	E/FFDF/2019/3	الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي والمنبثقة عن منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2019 المعني بمتابعة تمويل التنمية: متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
26/2010	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والمؤتمر الاستعراضي لعام 2008		
11/2014	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية		
2/2017	لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية		

المنجزات المستهدفة

179-9 يعرض الجدول 9-24 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي ساهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-24

البرنامج الفرعي 9: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	عام 2019	عام 2019	عام 2020	عام 2021	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	52	52	54	52	52
1- الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة	6	6	6	6	6
2- الوثائق المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	1	1	3	1	1
3- الوثائق المقدمة إلى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية	45	45	45	45	45
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	199	199	207	199	199
4- اجتماعات الجمعية العامة	10	10	10	10	10
5- اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	41	41	45	41	41
6- اجتماعات لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية	16	16	16	16	16
7- اجتماعات اللجان الفرعية التابعة للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية	64	64	64	64	64
8- اجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية	30	30	30	30	30

38	42	38	38	9 - اجتماعات الخبراء بشأن المسائل المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة
				باء - توليد المعارف ونقلها
				مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
-	6	-	6	10 - مشروع لبناء القدرات الوطنية في مجالات تنمية القطاع المالي والتعاون الضريبي والإدارة المالية
-	1	-	1	11 - مشروع بشأن المسائل السياسية الخاصة بكل منطقة والمتصلة بتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية ومتابعتها
-	1	-	1	12 - مشروع لبناء القدرات الوطنية في جوانب مختارة من جوانب تنمية القطاع المالي والإدارة المالية
-	1	-	1	13 - مشروع بشأن تقييم الاحتياجات وتقييمات الأثر، من أجل بناء القدرات المحلية في مجال تنمية القطاع المالي والإدارة المالية
-	2	-	2	14 - مشاريع بشأن إدارة الأصول المحلية
13	20	11	20	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
2	2	2	2	15 - مناسبة بشأن عملية تمويل التنمية
3	10	1	10	16 - حلقة عمل بشأن فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية
3	3	3	3	17 - جلسات للتحاور
2	2	2	2	18 - مؤائد مستديرة وزارية
				19 - حلقات دراسية ومناقشات تفاعلية بمشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة المؤسسيين وغير المؤسسيين (المجتمع المدني والقطاع الخاص) بشأن تمويل التنمية
3	3	3	3	المنشورات (عدد المنشورات)
4	5	1	4	20 - تنفيذ خطة عمل أديس أبابا: تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية في عامي 2019 و 2021
1	1	1	1	21 - اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للاندواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (تحديث)
1	1	-	1	22 - دليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية (تحديث)
				23 - الكتيب المتعلق بمجموعة مختارة من المسائل في مجال فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية
1	1	-	1	24 - دليل تسوية المنازعات وتجنبها
18	26	19	24	المواد التقنية (عدد المواد)
-	1	-	-	25 - دليل التفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية
1	-	-	-	26 - كتيب بشأن فرض ضريبة على الكربون
-	1	-	-	27 - مبادئ توجيهية بشأن المعاملة الضريبية لمشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية
1	1	1	1	28 - نتائج مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تمويل التنمية
				29 - تنفيذ خطة عمل أديس أبابا: دورًا منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في عامي 2019 و 2021
1	1	1	1	30 - البناء على توافق آراء موننتيري: مجموعة مختارة من المسائل السياسية المتعلقة بتمويل التنمية
2	2	2	2	31 - إعداد وإنتاج رسائل إخبارية لمنتدى التعاون الإنمائي ومواد توعية أخرى
				32 - دراسات تحليلية بشأن مسائل مختارة في مجال التعاون الإنمائي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقييم مستقل للاتجاهات المشهودة في مجال التعاون الإنمائي والتقدم المحرز فيه

33 -	مذكرات إحاطة بشأن المسائل المتصلة بتمويل التنمية تقدم إلى الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها كبار مسؤولي الأمم المتحدة مع الممثلين الحكوميين وغير الحكوميين المعنيين	8	8	8	8
34 -	صفحة الاستقبال الخاصة بالموقع الشبكي لتمويل التنمية المستدامة، والمرفق الإلكتروني لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، والموقع الشبكي لمنندى التعاون الإنمائي	4	4	-	-
35 -	مجموعة مواد إعلامية للمناسبات المعقودة بشأن تمويل التنمية	1	1	1	1
36 -	ورقة تحليلية تلخص قضايا مختارة في تقرير تمويل التنمية المستدامة	1	1	1	1
37 -	حماية الوعاء الضريبي للبلدان النامية من التآكل: إيرادات الخدمات	1	1	1	-
38 -	حماية الوعاء الضريبي للبلدان النامية من المدفوعات المتسببة في التآكل: الفوائد ومصروفات التمويل الأخرى	1	1	1	-
39 -	موجز لاجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل المتعلقة بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية	1	1	-	-

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: خدمات من هذا القبيل تُقدم لعمل فريق الأصدقاء المعني بتمويل أهداف التنمية المستدامة؛ وبشأن تمويل التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة لأعضاء منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة؛ وإحاطات/مشورة خبراء تُقدم إلى الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك المشاورات الثنائية الرفيعة المستوى والاجتماعات الحكومية الدولية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن المنندى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن متابعة تمويل التنمية؛ والاجتماع الرفيع المستوى لمنندى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين، ومناسبة بشأن تمويل التنمية المستدامة؛ ومشاورات لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن تمويل التنمية؛ وعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ ومعرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛ والإصدار الرسمي لمنشور تقرير تمويل التنمية المستدامة

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: مقالات الرأي والمدونات؛ والمواقع الشبكية لمكتب تمويل التنمية المستدامة مثل صفحة الاستقبال الخاصة بموقع تمويل التنمية المستدامة، والمرفق الإلكتروني لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، والموقع الشبكي لمنندى التعاون الإنمائي، والموقع الشبكي للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف
لعام 2021
لمحة عامة

180-9 ترد في الجداول 9-25 إلى 9-27 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021، بما في ذلك تفصيل التغييرات في الموارد حسب الانطباق.

الجدول 9-25

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغييرات	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقديرات عام 2021 (بعد إعادة		النسبة	المجموع	التغييرات الأخرى	التعديلات الموسعة	التعديلات الفنية	اعتمادات عام 2020	نفقات عام 2019	
	تقدير التكاليف	تقدير التكاليف								
الوظائف	77 080,7	2 200,1	0,5	350,4	-	-	350,4	74 530,2	75 502,3	
تكاليف الموظفين الأخرى	1 290,7	24,0	(2,2)	(28,3)	(28,3)	-	-	1 295,0	718,9	
الضيافة	12,4	0,2	-	-	-	-	-	12,2	4,2	
الخبراء الاستشاريون	663,6	12,4	(3,3)	(22,0)	(22,0)	-	-	673,2	411,6	
الخبراء	1 669,7	31,1	(1,7)	(28,7)	(28,7)	-	-	1 667,3	975,8	
سفر الممثلين	1 964,3	36,7	-	-	-	-	-	1 927,6	1 375,1	
سفر الموظفين	705,0	13,1	(1,9)	(13,2)	(13,2)	-	-	705,1	537,4	
الخدمات التعاقدية	1 449,8	26,9	6,5	87,2	87,2	-	-	1 335,7	1 676,8	
مصرفات التشغيل العامة	745,2	14,2	1,5	10,9	10,9	-	-	720,1	581,3	
اللوازم والمواد	97,8	1,8	-	-	-	-	-	96,0	7,6	
الأثاث والمعدات	256,0	4,8	(2,3)	(5,9)	(5,9)	-	-	257,1	298,2	
الزمالات والمنح والمساهمات	75,3	1,4	-	-	-	-	-	73,9	263,9	
المجموع	86 010,5	2 366,7	0,4	350,4	-	-	350,4	83 293,4	82 353,1	

الجدول 9-26

التغييرات في الوظائف^(أ)

العدد	الرتبة	
488	1 و أ ع، 2 أ ع م، 9 مد-2، 31 مد-1، 67 ف-5، 89 ف-4، 67 ف-3، 43 ف-1/2، 33 ع (ر)، 146 ع (ر أ)	المعتمد لعام 2020
488	1 و أ ع، 2 أ ع م، 9 مد-2، 31 مد-1، 67 ف-5، 89 ف-4، 67 ف-3، 43 ف-1/2، 33 ع (ر)، 146 ع (ر أ)	المقترح لعام 2021

(أ) لا تُقترح أي تغييرات في الوظائف في عام 2021.

ملاحظة: تستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: أ ع م: أمين عام مساعد؛ ع (ر أ): خدمات عامة (رتب أخرى)؛ ع (ر): خدمات عامة (رتبة رئيسية)؛ و أ ع: وكيل للأمين العام.

الفئة	المعتمد لعام 2020	التغيرات				المقترح لعام 2021 ^(أ)
		التغيرات الأخرى	المجموع	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	
الفئة الفنية والفئات العليا						
و أ ع	1	-	-	-	-	1
أ ع م	2	-	-	-	-	2
مد-2	9	-	-	-	-	9
مد-1	31	-	-	-	-	31
ف-5	67	-	-	-	-	67
ف-4	89	-	-	-	-	89
ف-3	67	-	-	-	-	67
ف-2/ف-1	43	-	-	-	-	43
المجموع الفرعي	309	-	-	-	-	309
فئة الخدمات العامة						
الرتبة الرئيسية	33	-	-	-	-	33
الرتب الأخرى	146	-	-	-	-	146
المجموع الفرعي	179	-	-	-	-	179
المجموع	488	-	-	-	-	488

(أ) يشمل 9 وظائف مؤقتة (3 ف-5، و 2 ف-4، و 3 ف-3، و 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

9-181 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجداول 9-28 إلى 9-30 والشكل الثالث عشر من الباب 9. 9-182 وكما هو مبين في الجدول 9-28 (1)، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2021 ما قدره 83 643 800 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة صافية قدرها 350 400 دولار (أو 0,4 في المائة) مقارنةً بالاعتمادات المخصصة لعام 2020. وهذا التغير في الموارد نتج عن التعديلات الفنية المتصلة بالاعتماد السنوي المخصص للوظائف الذي أعيد توزيعه في عام 2020. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذًا تامًا يتسم بالكفاءة والفعالية.

تطور الموارد المالية حسب العنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) الميزانية العادية

نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات					تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	تقديرات عام 2021 (بعد إعادة تقدير التكاليف)
		التغيرات الموسعة	الولايات الجديدة/ الأخرى	النسبة المئوية المجموع	إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف		
1 157,0	1 670,7	-	-	-	-	1 670,7	31,8	
5 451,5	4 844,9	136,6	-	136,6	2,8	4 981,5	142,9	
7 317,7	7 526,2	-	-	-	-	7 526,2	212,3	
9 456,4	9 169,4	-	-	-	-	9 169,4	267,6	
9 213,5	9 024,7	-	-	-	-	9 024,7	255,6	
18 864,7	18 010,4	71,5	-	71,5	0,4	18 081,9	509,2	
6 526,1	6 926,9	-	-	-	-	6 926,9	201,5	
6 827,5	6 751,9	-	-	-	-	6 751,9	194,0	
6 663,8	6 470,9	57,0	-	57,0	0,9	6 527,9	187,1	
1 916,7	2 387,1	-	-	-	-	2 387,1	68,2	
4 485,8	5 928,0	-	-	-	-	5 928,0	178,4	
71 272,1	72 195,5	128,5	-	128,5	0,2	72 324,0	2 073,9	
4 472,5	4 582,3	85,3	-	85,3	1,9	4 667,6	118,1	
82 353,1	83 293,4	350,4	-	350,4	0,4	83 643,8	2 366,7	

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

تقديرات عام 2021	نفقات عام 2019	تقديرات عام 2020
-	-	-
435,4	805,1	656,5
126,5	335,3	387,7

تقديرات عام 2021	نفقات عام تقديرات		
	2020 عام	2019	
866,7	1 483,1	731,3	2 - التنمية الاجتماعية الشاملة
6 618,1	11 460,6	8 020,4	3 - التنمية المستدامة
8 398,2	8 528,0	8 319,6	4 - الإحصاءات
294,7	1 207,4	1 473,7	5 - السكان
519,8	1 246,8	1 003,7	6 - التحليلات والسياسات الاقتصادية
3 038,2	4 946,1	3 368,4	7 - المؤسسات العامة والحكومة الرقمية
821,9	1 354,8	842,9	8 - الإدارة المستدامة للمغابات
3 119,4	5 271,4	1 095,5	9 - تمويل التنمية المستدامة
23 803,5	35 885,9	25 190,8	المجموع الفرعي، جيم
76 632,0	74 262,1	70 890,4	دال - الدعم البرنامجي
100 870,9	110 804,5	96 886,3	المجموع الفرعي، 2
186 881,4	194 097,9	179 239,4	المجموع

الجدول 9-29

تطور الموارد المتصلة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي

(1) الميزانية العادية

المقترح لعام 2021	التغيرات				المعتمد لعام 2020	
	المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/الموسعة	التعديلات الفنية		
-	-	-	-	-	-	ألف - أجهزة تقرير السياسات
26	-	-	-	-	26	باء - التوجيه التنفيذي والإدارة
						جيم - برنامج العمل
43	-	-	-	-	43	1 - الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة
57	-	-	-	-	57	2 - التنمية الاجتماعية الشاملة
51	-	-	-	-	51	3 - التنمية المستدامة
121	-	-	-	-	121	4 - الإحصاءات
42	-	-	-	-	42	5 - السكان
42	-	-	-	-	42	6 - التحليلات والسياسات الاقتصادية
40	-	-	-	-	40	7 - المؤسسات العامة والحكومة الرقمية

الجزء الرابع التعاون الدولي لأغراض التنمية

المقترح لعام 2021	التغيرات				المعتمد لعام 2020	
	المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/الموسعة	التعديلات الفنية		
12	-	-	-	-	12	8 - الإدارة المستدامة للغابات
34	-	-	-	-	34	9 - تمويل التنمية المستدامة
442	-	-	-	-	442	المجموع الفرعي، جيم
20	-	-	-	-	20	دال - الدعم البرنامجي
488	-	-	-	-	488	المجموع الفرعي، 1

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2020	
-	-	ألف - أجهزة تقرير السياسات
-	-	باء - التوجيه التنفيذي والإدارة
-	-	جيم - برنامج العمل
-	-	1 - الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة
-	-	2 - التنمية الاجتماعية الشاملة
2	2	3 - التنمية المستدامة
1	1	4 - الإحصاءات
3	5	5 - السكان
-	-	6 - التحليلات والسياسات الاقتصادية
-	-	7 - المؤسسات العامة والحكومة الرقمية
2	3	8 - الإدارة المستدامة للغابات
-	-	9 - تمويل التنمية المستدامة
8	11	المجموع الفرعي، جيم
30	30	دال - الدعم البرنامجي
38	41	المجموع الفرعي، 2
526	529	المجموع

تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة

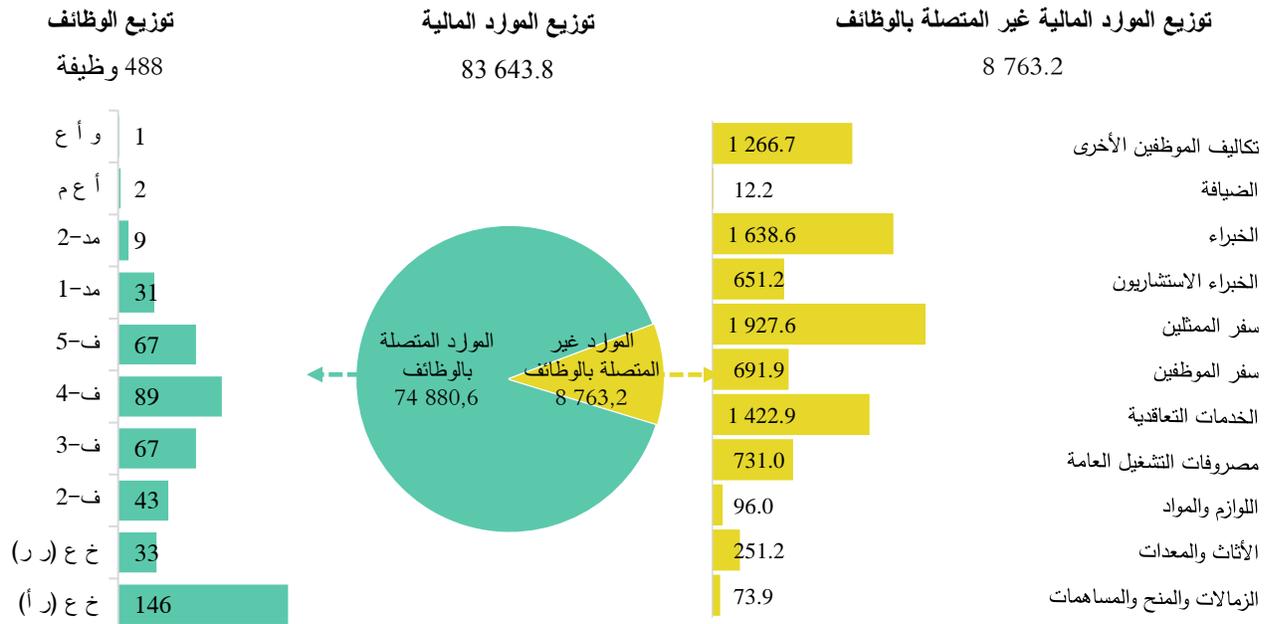
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات					نققات عام 2019	اعتمادات التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية
	تقديرات عام 2020	التغيرات الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية						
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية											
74 880,6	350,4	-	-	350,4	0,5	74 530,2	75 502,3	الموارد المتصلة بالوظائف			
8 763,2	-	-	-	-	-	8 763,2	6 850,8	الموارد غير المتصلة بالوظائف			
83 643,8	350,4	-	-	350,4	0,4	83 293,4	82 353,1	المجموع			
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة											
309	-	-	-	-	-	309		الفئة الفنية والفئات العليا			
179	-	-	-	-	-	179		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			
488	-	-	-	-	-	488		المجموع			

الشكل الثالث عشر من الباب 9

توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



تحليلات الفروق حسب العنصر والبرنامج الفرعي

التغيرات الإجمالية في الموارد

التعديلات الفنية

183-9 كما هو مبين في الجدول 9-28 (1)، تعكس التغيرات في الموارد زيادة قدرها 350 400 دولار تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة وكل من البرنامج الفرعي 4 والبرنامج الفرعي 7 والدعم البرنامجي، وهو ما يتصل بالاعتماد السنوي المخصص لخمس وظائف (1 ف-5 و 1 خ ع ر أ) في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، و 1 ف-3 في إطار البرنامج الفرعي 4، و 1 ف-2 في إطار البرنامج الفرعي 7، و 1 ف-4 في إطار الدعم البرنامجي) أعيد ندبها في عام 2020 عملاً بقرار الجمعية العامة 279/72 لتعزيز أنشطة الرصد والتقييم التي تجربها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار عملية إعادة تنظيم العمل التي يراد بها تعزيز الإدارة وإصلاحها (9/74/6 (Sect.9)، المرفق الثاني).

الموارد الخارجة عن الميزانية

184-9 كما هو مبين في الجدولين 9-28 (2) و 9-29 (2)، تتلقى الإدارة مساهمات نقدية وعينية على السواء، وهي مساهمات تكمل مواردها من الميزانية العادية وتظل حيوية لتنفيذ الولايات الموكلة إليها. وفي عام 2021، ستمكّن الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية (المساهمات النقدية) البالغة 100 870 900 دولار، بما في ذلك 38 وظيفة، الموارد المتأتية من الميزانية العادية، وستغطي تكاليف أنشطة متنوعة للتعاون الفني والتقني تشمل الخدمات الاستشارية، واجتماعات أفرقة الخبراء، والسفر، والخدمات الاستشارية التقنية، والتدريب، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية، والمشاريع الميدانية. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية نسبة 54,0 في المائة من مجموع الموارد المخصصة لهذا البرنامج. وتشمل تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية الاحتياجات الأساسية ومهام الدعم البرنامجي في الإدارة. وتشمل الموارد الخارجة عن الميزانية أيضاً الصندوقين الاستثنائيين لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر البالغ رصيدهما 67,4 مليون دولار (كلاهما مُدرج تحت بند الدعم البرنامجي) واللذين تدعمهما الإدارة. ويقدر أن تزداد المساهمات المقدمة لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، وأن يقابلها جزئياً انخفاضاً في المساهمات الواردة لصالح المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر.

185-9 وستغطي المساهمات العينية المتوقعة الاحتياجات اللازمة لأماكن العمل الممنوحة مجاناً لاستعمال الوجود الميداني التابع للإدارة، وقيمتها التقديرية 105 000 دولار (71 000 دولار في إطار البرنامج الفرعي 3 و 34 000 دولار في إطار البرنامج الفرعي 7).

أجهزة تقرير السياسات

186-9 ستغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتصلة بالأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الدائمة والدورات الاستثنائية للجمعية العامة والعمليات الحكومية الدولية، التي تضطلع بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمسؤولية عن تقديم الخدمات إليها. والمخصصات المرصودة للخبراء الذين يعملون في اللجان بصفتهم الشخصية محدّدة وفقاً لقرار الجمعية 2491 (د-23)، بصيغته المعدلة بالقرارات 176/41 و 25/42 في جزئه السادس و 217/43 في جزئه التاسع، في حين تُحدّد المخصصات المرصودة لأعضاء اللجان الفنية وفقاً لقرارات الجمعية 1798 (د-17) و 2128 (د-20) و 2245 (د-21). ويعرض الجدول 9-31 معلومات عن الأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الدائمة والاحتياجات من الموارد ذات الصلة في إطار الميزانية العادية.

تقديرات عام 2021

اعتمادات عام (قبل إعادة تقدير التكاليف) 2020

معلومات إضافية	البيان	جهاز تقرير السياسات
397,9	397,9	المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
الولاية: قرارات الجمعية العامة 288/66 و 290/67 و 299/70	في عام 2012، قررت الجمعية العامة، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، إنشاء منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى يُعنى بالتنمية المستدامة. وقد حلَّ المنتدى محل لجنة التنمية المستدامة، وهو يستفيد في عمله من مواطن القوة التي كانت للجنة تتمتع بها ومن تجاربها ومواردها وطرائق المشاركة فيها الشاملة للجميع.	
العضوية: جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة	ووفقاً لتلك الولايات الصادر بها تكليف من الجمعية العامة، يتولى المنتدى القيادة السياسية وتقديم التوجيه والتوصيات في مجال التنمية المستدامة، ويقوم بمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويعزز تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ويعتمد خطة عمل مركزية ودينامية وعملية المنحى، بما يضمن النظر بشكل ملائم في التحديات الجديدة والناشئة التي تعترض طريق التنمية المستدامة.	
عدد الدورات في عام 2021: دورة واحدة كل عام تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ دورة واحدة كل 4 سنوات تحت رعاية الجمعية العامة (الدورة القادمة تُعقد في عام 2023)	ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، كُلف المنتدى باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، والإشراف على شبكة من عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي. ويجري المنتدى استعراضات وطنية طوعية واستعراضات مواضيعية كل سنة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.	
108,9	108,9	لجنة التنمية الاجتماعية
الولاية: قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 10 (د-2) و 1139 (د-41) و 7/1996 و 2016/6	و تُعقد اجتماعات المنتدى تحت رعاية المجلس سنوياً، ويُيسّر سفر الممثلين من أقل البلدان نمواً لحضور الاجتماعات. وتُعقد اجتماعات المنتدى برعاية الجمعية العامة كل 4 سنوات على مستوى رؤساء الدول. ونتائج اجتماعات المنتدى المعقودة تحت رعاية المجلس هي إعلان وزاري متفاوض عليه، إلا في السنوات التي يجتمع فيها المنتدى تحت رعاية الجمعية العامة. ففي تلك السنوات، تتمخض اجتماعات المنتدى عن إعلان سياسي متفاوض عليه.	
العضوية: 46 مسؤولا حكوميا	أنشئت اللجنة الاجتماعية في عام 1946 بوصفها لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي عام 1966، غير المجلس اسمها إلى لجنة التنمية الاجتماعية لتوضيح دورها بوصفها هيئة تحضيرية تابعة للمجلس تختص بالمجموعة الكاملة من المسائل المتعلقة بسياسات التنمية الاجتماعية. وقرر المجلس، في عام 1996، أن اللجنة ستتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واستعراض تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي عام 2016، أكد المجلس أن اللجنة ستسهم في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في إطار ولايتها الحالية، عن طريق دعم الاستعراضات المواضيعية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.	
عدد الدورات في عام 2021: 1 (الدورة التاسعة والخمسون)		

تقديرات عام 2021

اعتمادات عام (قبل إعادة تقدير التكاليف) 2020

معلومات إضافية	البيان	جهاز تقرير السياسات
188,6	188,6	المنتدى الدائم المعنى بقضايا الشعوب الأصلية
الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 22/2000 والعضوية: 16 خبيراً	أنشئ المنتدى الدائم في عام 2000، باعتباره هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهو يتألف من 16 عضواً يعملون بصفتهم الشخصية كخبراء مستقلين معنيين بقضايا الشعوب الأصلية. ويعمل المنتدى الدائم كهيئة استشارية للمجلس مكلفة بمناقشة قضايا الشعوب الأصلية في إطار ولاية المجلس المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافة، والبيئة، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان.	
عدد الدورات في عام 2021: 1 (الدورة العشرون)		
56,6	56,6	اللجنة الإحصائية
الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1566 (د-50) و 8/1999	أنشئت اللجنة في عام 1947 باعتبارها لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتتمثل اختصاصات اللجنة في مساعدة المجلس على تشجيع وضع الإحصاءات الوطنية وتحسين قابليتها للمقارنة، وتنسيق الأعمال الإحصائية للوكالات المتخصصة، وتطوير الخدمات الإحصائية المركزية التابعة للأمانة العامة، وإسداء المشورة إلى أجهزة الأمم المتحدة بشأن المسائل العامة المتصلة بجمع المعلومات الإحصائية وتفسيرها وتعميمها، وزيادة تحسين الأساليب الإحصائية بشكل عام.	
العضوية: 24 مسؤولاً حكومياً		
عدد الدورات في عام 2021: 1 (الدورة الثانية والخمسون)		
-	-	لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي
الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 24/2011	أنشئت اللجنة في عام 2011، باعتبارها هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي تضم خبراء من جميع الدول الأعضاء، وكذلك خبراء من المنظمات الدولية، يشاركون بصفة مراقب. ووفقاً لاختصاصات لجنة الخبراء الواردة في مرفق قرار المجلس 24/2011، تتمثل أهداف اللجنة في اتخاذ القرارات المشتركة وتحديد التوجهات فيما يتعلق بإنتاج المعلومات الجغرافية المكانية واستخدامها ضمن أطر السياسات الوطنية والعالمية، وتعزيز المبادئ والسياسات والأساليب والآليات والمعايير الموحدة لكفالة القدرة على الاستفادة من البيانات والخدمات الجغرافية المكانية وتبادلها، وتوفير منتدى لوضع استراتيجيات فعالة بشأن سبل بناء القدرات الوطنية وتعزيزها في مجال المعلومات الجغرافية المكانية، وبخاصة في البلدان النامية. وقد قرر المجلس أن تدار اللجنة في حدود الموارد القائمة وأن تنظم وفقاً لذلك.	
العضوية: 193 مسؤولاً حكومياً		
عدد الدورات في عام 2021: 1 (الدورة الحادية عشرة)		
65,3	65,3	لجنة السكان والتنمية
الولاية: قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 3 (د-3) و 150 (د-7) و 25/2016 ومقرره 320/1995 وقرار الجمعية العامة 128/49	أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة السكان في عام 1946 باعتبارها لجنة فنية تابعة للمجلس. وفي عام 1994، قررت الجمعية العامة تغيير اسم لجنة السكان التي جرى تنشيطها لتصبح لجنة السكان والتنمية. وتقوم اللجنة بموجب اختصاصاتها بمساعدة المجلس عن طريق ما يلي: (أ) وضع الترتيبات المتعلقة بإجراء الدراسات وإسداء المشورة إلى المجلس بشأن القضايا والاتجاهات السكانية، وتحقيق التكامل بين استراتيجيات السكان والتنمية، والسياسات والبرامج السكانية وما يتصل بها من سياسات وبرامج إيمانية، وتقديم المساعدة في مجال السكان، فضلاً عن معالجة أي مسائل متعلقة بالسكان والتنمية قد تلتزم الأجهزة الرئيسية أو الفرعية للأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة المشورة بشأنها؛ (ب) رصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتحديد أسباب النجاح والفشل، وإسداء المشورة إلى المجلس بهذا الشأن؛ (ج) استعراض نتائج البحث والتحليل المتصلة بأوجه الترابط بين السكان والتنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وإسداء المشورة إلى المجلس بهذا الخصوص.	
العضوية: 47 مسؤولاً حكومياً		
عدد الدورات في عام 2021: 1 (الدورة الرابعة والخمسون)		

تقديرات عام 2021	اعتمادات عام (قبل إعادة تقدير التكاليف) 2020	معلومات إضافية	البيان	جهاز تقرير السياسات
184,1	184,1	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/1998 والجمعية العامة 221/67 العضوية: 24 خبيراً	في عام 1998، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعادة هيكلة وتنشيط لجنة التخطيط الإنمائي وغير اسمها ليصبح لجنة السياسات الإنمائية. واللجنة هيئة فرعية تابعة للمجلس تتألف من 24 خبيراً يعملون فيها بصفتهم الشخصية، وهم متخصصون في مجالات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.	لجنة السياسات الإنمائية
		عدد الدورات في عام 2021: 1 (الدورة الثالثة والعشرون)	وتنظر اللجنة، تماشياً مع ولايتها، في الموضوع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويطلب منها أيضاً أن تجري استعراضاً كل ثلاث سنوات لمركز أقل البلدان نمواً وأن تجتمع بشأن هذه المسألة مرة كل ثلاث سنوات. وقد طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة، في قرارها 221/67، أن تقوم سنوياً برصد التقدم في مجال التنمية الذي تحرزه البلدان التي رفعت أسماؤها من القائمة، وذلك لفترة السنوات الثلاث الأولى التي تلي بدء سريان رفعتها من القائمة، وكل ثلاث سنوات بعد ذلك، لاستكمال الاستعراضين اللذين تجريهما اللجنة كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً.	
178,1	178,1	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 45/2001 و 60/2003 العضوية: 24 خبيراً	قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2001 بإعادة هيكلة وتنشيط فريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة وغير اسمه ليصبح لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة. واللجنة هيئة فرعية تابعة للمجلس تتألف من 24 خبيراً يعملون فيها بصفتهم الشخصية، وهم متخصصون في مجموعة من المجالات المترابطة تمثل في الاقتصاد العام والإدارة العامة والمالية العامة.	لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة
		عدد الدورات في عام 2021: 1 (الدورة العشرون)	ودور اللجنة هو دعم المداولات الحكومية الدولية عن طريق إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم توجيهات برنامجية من أجل تحسين هياكل وعمليات الحوكمة والإدارة العامة من أجل التنمية. وهي تساعد المجلس من خلال استعراض الاتجاهات والمسائل والأولويات في مجال الإدارة العامة وبناء المؤسسات، ولا سيما فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ودعمًا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذها.	
53,9	53,9	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 35/2000 و 33/2015 العضوية: 197 مسؤولاً حكومياً	أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنتدى في عام 2000 باعتباره هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس. وفي عام 2015، قرر المجلس تعزيز الترتيب الدولي المتعلق بالغابات وتمديده حتى عام 2030. وقرر المجلس أيضاً تحسين وتعزيز عمل المنتدى لما بعد عام 2015، وطلب إليه تنفيذ مهامه الأساسية بالاستناد إلى خطة استراتيجية للغابات للفترة 2017-2030. وتتمثل المهام الأساسية للمنتدى فيما يلي: (أ) إتاحة منبر عالمي مفتوح ومتسق وشفاف وقائم على المشاركة من أجل وضع السياسات والتعاون والتنسيق بشأن المسائل المتصلة بالإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، بما في ذلك المسائل المستجدة، بطريقة متكاملة وشاملة، بسبل منها اتباع النهج الشاملة لعدة قطاعات؛ (ب) تعزيز ورصد وتقييم تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، ولا سيما خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية المتعلقة بالغابات، وتحقيق أهدافها العالمية بشأن الغابات وما يتصل بها من غايات، وصك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات، وتعبئة الموارد المالية والتقنية والعلمية وتحفيزها وتيسير الحصول عليها تحقيقاً لهذه الغاية؛ (ج) تعزيز أطر الحوكمة وتهيئة الظروف المواتية على جميع المستويات لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات؛ (د) تشجيع الاتساق والتعاون في وضع سياسات دولية بشأن المسائل المتصلة بجميع أنواع الغابات؛ (هـ) تعزيز التفاعل السياسي الرفيع المستوى، بمشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، دعماً للإدارة المستدامة للغابات.	منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

تقديرات عام 2021

اعتمادات عام (قبل إعادة تقدير التكاليف) 2020

معلومات إضافية	البيان	جهاز تقرير السياسات
437,3	437,3	لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية
الولاية: قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1273 (د-43) و 69/2004 و 2/2017 وقرار الجمعية العامة 313/69	أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي فريق الخبراء المعني بموضوع معاهدات الضرائب المبرمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في عام 1968. وفي عام 1980، تغير اسم الفريق ليصبح فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وفي عام 2004، غير المجلس اسم الفريق ليصبح لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وتضم اللجنة 25 عضوا ترشحهم الحكومات ويعملون فيها بوصفهم خبراء، وهم متخصصون في مجالات السياسات الضريبية والإدارة الضريبية. وقد قررت الجمعية العامة، في قرارها 313/69، زيادة تواتر اجتماعات اللجنة إلى دورتين في السنة وتوسيع نطاق عملها مع المجلس عن طريق الاجتماع الخاص بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية بغية تعزيز نظر الهيئات الحكومية الدولية في المسائل الضريبية.	
العضوية: 25 خبيراً	واللجنة مكلفة بما يلي: (أ) إبقاء اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للأنواع الضريبية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ودليل التفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قيد الاستعراض وتحديثهما حسب الاقتضاء؛ (ب) توفير إطار للحوار بغرض تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية وتشجيعه فيما بين الهيئات الضريبية الوطنية؛ (ج) النظر في كيفية تأثير المسائل الجديدة والناشئة على التعاون الدولي في المسائل الضريبية وإعداد تقييمات وتعليقات ووضع توصيات مناسبة؛ (د) تقديم توصيات بشأن بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ (هـ) إيلاء البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية اهتماما خاصا عند معالجة جميع المسائل المذكورة أعلاه.	
عدد الدورات في عام 2021: 2 (الدورة الثانية والعشرون والدورة الثالثة والعشرون)		
1 670,7	1 670,7	المجموع

187-9 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 1 670 700 دولار، وهي لا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية بشأن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجدول 9-32.

الجدول 9-32

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات						
تقديرات عام 2021 (قبل)	نقطة عام 2019	اعتمادات التعديلات	الولايات الجديدة/ التغيرات الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية (إعادة تقدير التكاليف)
1 670,7	1 157,0	-	-	-	-	-
1 670,7	1 157,0	-	-	-	-	-

الموارد غير المتصلة بالوظائف

سفر الممثلين

المجموع

التوجيه التنفيذي والإدارة

188-9 تقع على عاتق وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مسؤولية توجيه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإشراف عليها وتنظيمها بشكل عام في إطار تنفيذ الولايات المنوطة بها وبرنامج عملها المعتمد. ووكيل الأمين العام مخول، بصفته رئيس الإدارة، سلطة مفوضة لإدارة الموارد البشرية والمالية والمادية للسماح بالتنفيذ الفعال للولايات المسندة إليها. وهو يتولى، في إطار منظومة الأمم المتحدة، دعوة اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للانعقاد، ويعمل كذلك مديرا لبرنامج حساب التنمية، ويضطلع بمسؤولية الإدارة العامة لأنشطة تنمية القدرات. كما أنه عضو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي هيئة مشتركة لوضع السياسات وصنع القرارات من أجل عمليات التنمية في البلدان. ويعاون وكيل الأمين العام في الاضطلاع بهذه المهام الأمانة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، الذي يعمل أيضاً بوصفه كبير الاقتصاديين.

189-9 ويضطلع الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين بدور المستشار الاقتصادي الرئيسي لوكيل الأمين العام، إذ يعاونه بتوفير القيادة الفكرية للإدارة وتوجيه عملها المتعلق بالبحوث والتحليلات في مجال السياسات، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا الريادية والمستجدة. وهو مسؤول أيضاً عن تنسيق واستعراض منشورات الإدارة وتقارير الأمين العام وغيرها من المنتجات التقنية التي تشكل منبرا هاما لزيادة التعريف بعمل الإدارة بشأن السياسات الإنمائية العالمية وبتنفيذه. وتدعم الأمانة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات ووكيل الأمين العام عن طريق توفير الدعم الفني والمشورة السياساتية بشأن الدعم الذي تقدمه الإدارة إلى العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وهي مسؤولة أيضاً عن التنسيق بين الوكالات، بما في ذلك تقديم الدعم إلى وكيل الأمين العام في إطار عمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة.

190-9 ويدعم مكتب وكيل الأمين العام القيادة العليا للإدارة في إطار التنسيق والإدارة الشاملين لبرامجها ومواردها، وكذلك تنفيذ المبادرات على نطاق الإدارة. ويساعد المكتب وكيل الأمين العام في تنفيذ أنشطة الإدارة الشاملة في مجالات البرمجة والرصد والتقييم، بما في ذلك تمثيلها في الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية بالرقابة وكذلك هيئات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات. وينسق المكتب الدعم الذي تقدمه الإدارة إلى نظام المنسقين المقيمين، بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي. ويبسّر المكتب أيضاً عمل جهة التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية التابعة للإدارة، وهو مسؤول عن استعراض التقارير التشريعية والمنشورات الرئيسية للإدارة.

191-9 وتدعم دائرة التخطيط الاستراتيجي والاتصالات وكيل الأمين العام في النهوض بالتوجه الاستراتيجي للإدارة وتكاملها وتماسك سياساتها، بما في ذلك عملها التعاوني مع كيانات الأمانة العامة الأخرى في مجالات إدارة المعارف، والاتصالات، والمواقع الشبكية، والاتصال عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والوسائط المتعددة، والنشر، وتكنولوجيا المعلومات. وتدعم الدائرة مشاركة الإدارة في اللجنة التنفيذية للأمين العام وفي آليات أو هيئات التنسيق، وتمثل الإدارة في هيئات رسم السياسات ووضع المعايير المعنية في الأمانة العامة، ومن بينها مجلس المنشورات، ومجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفريق الأمم المتحدة للاتصالات. وتؤدي الدائرة دورا محوريا في تنفيذ برامج الإدارة من خلال دعمها لنظم المعلومات والتطبيقات المؤسسية. وهي تدعم أيضاً لجنة التحرير التابعة للإدارة وشبكات التخطيط الاستراتيجي والاتصالات بها، إلى جانب كونها مسؤولة عن إطار التواصل الاستراتيجي للإدارة، بما في ذلك تنفيذه.

192-9 وتتولى وحدة البرامج والرصد والتقييم تنسيق إعداد الخطة البرنامجية السنوية وتقارير أداء البرامج لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي مسؤولة أيضاً عن الرصد والتقييم الداخليين لعمل الإدارة. وتضطلع الوحدة بدور جهة تنسيق التقييمات التي

تجربها هيئات الرقابة وتقدم الدعم إلى المكتب التنفيذي ومكتب إدارة برامج تنمية القدرات فيما يتعلق بمراجعة حسابات الإدارة. وهي مسؤولة أيضا عن إعداد تقارير الرصد المرتبطة باتخاذ القرارات بالتعاون الوثيق مع البرامج الفرعية ذات الصلة للإدارة. وتقع الوحدة تحت إشراف وكيل الأمين العام عن طريق رئيس مكتب وكيل الأمين العام. وهي تعمل بشكل مستقل عن المهام التنفيذية والإدارية الأخرى داخل الإدارة.

193-9 وقد شرعت الإدارة، في إطار التزامها بأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاتفاقات الدولية بشأن تغير المناخ وحماية البيئة، في استعراض طريقة تقديم حلقات العمل التي تنظمها لبناء القدرات، بغية زيادة توافر التدريب عبر الإنترنت، والوصول إلى جمهور أوسع نطاقا، وتقليل الحاجة إلى السفر من أجل عقد حلقات العمل. وفي عام 2020، عززت الإدارة أدواتها التدريبية المتاحة على شبكة الإنترنت، ودعمت تخطيط وتنسيق بعثاتها الموفدة إلى البلدان في سياق أعمالها المتعلقة ببناء القدرات والتعاون التقني من أجل تقليل بصمتها الكربونية الناجمة عن السفر. وفي عام 2021، ستواصل الإدارة الاستفادة من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي أنشأها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة إمكانية عقد الاجتماعات والدورات التدريبية عبر الإنترنت والحد من طباعة الوثائق وشراء الطابعات. وسوف تسهم أيضا في تنفيذ خطة الأمانة العامة بشأن الحياد المناخي.

194-9 وترد في الجدول 9-33 معلومات عن درجة الامتثال فيما يتعلق بتسليم الوثائق في مواعيدها المقررة والحجز المسبق لتذاكر الطيران. وستصدر توجيهات إلى جميع الموظفين بشأن سياسة الحجز المسبق مع جداول زمنية واضحة لجميع فئات السفر، ولا سيما المتصلة منها بالاجتماعات وحلقات العمل والمناسبات التي تنظمها الإدارة. وكانت حالة السيولة في إطار الميزانية العادية التي أدت إلى الإصدار التدريجي للمخصصات والتأخيرات في استلام التبرعات وفي تقديم ترشيحات المسافرين من غير الموظفين من أسباب عدم الامتثال الذي سُجل في عام 2019. وستبذل الإدارة جهودا لمواصلة تحسين معدل الامتثال عن طريق إجراءات منها تشجيع التخطيط المسبق لجميع المناسبات التي تنظمها، والعمل على نحو أوثق مع الحكومات بشأن ترشيحات الممثلين، والعمل على نحو أوثق مع وحدة السفر على حجز التذاكر استنادا إلى المسار الأولي للرحلة بغية تأمين التذاكر بأقل سعر والتقليل إلى أدنى حد من الاستثناءات.

الجدول 9-33

معدل الامتثال

(بالنسبة المئوية)

المقرر لعام 2019 الفعلي لعام 2019 المقرر لعام 2020 المقرر لعام 2021

تقديم الوثائق في مواعيدها المقررة	100	97	100
شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل	100	43	100

195-9 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 4 981 500 دولار، وهي تعكس زيادة بمبلغ 136 600 دولار في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد في الفقرة 9-183 شرح للزيادة المقترحة البالغة 136 600 دولار. وترد تفاصيل إضافية بشأن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجدول 9-34 والشكل الرابع عشر من الباب 9.

الجدول 9-34

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

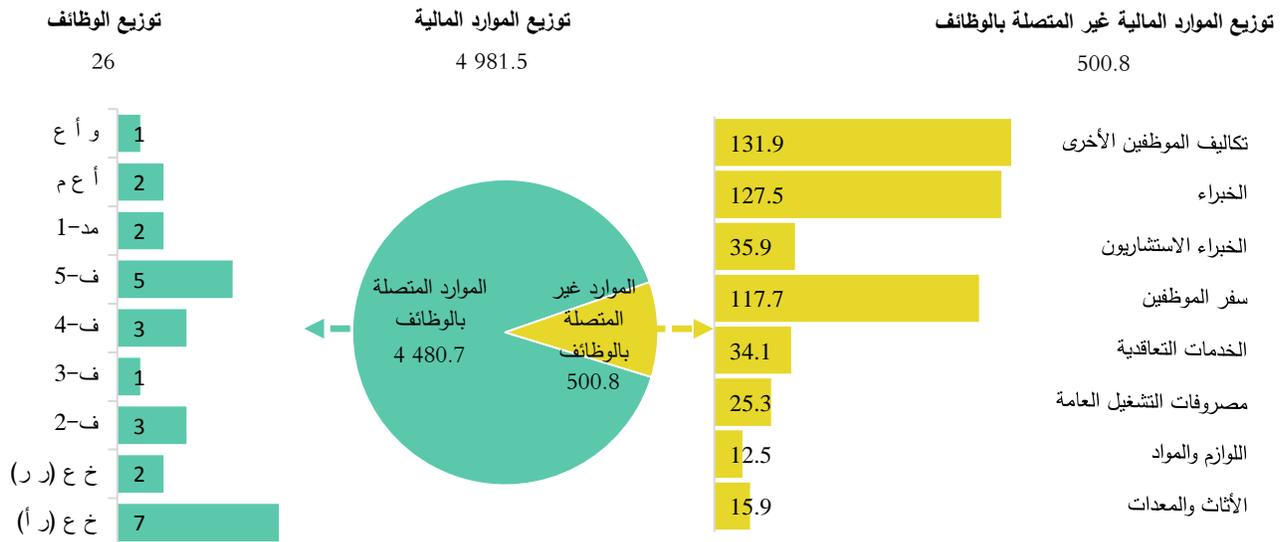
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة المئوية	المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/ الموسعة	التعديلات الفنية	اعتمادات عام 2020
الموارد المالية حسب فئة الإتفاق الرئيسية						
4 480,7	3,1	136,6	-	-	136,6	4 344,1
500,8	-	-	-	-	-	500,8
4 981,5	2,8	136,6	-	-	136,6	4 844,9
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
17	-	-	-	-	-	17
9	-	-	-	-	-	9
26	-	-	-	-	-	26

الشكل الرابع عشر من الباب 9

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

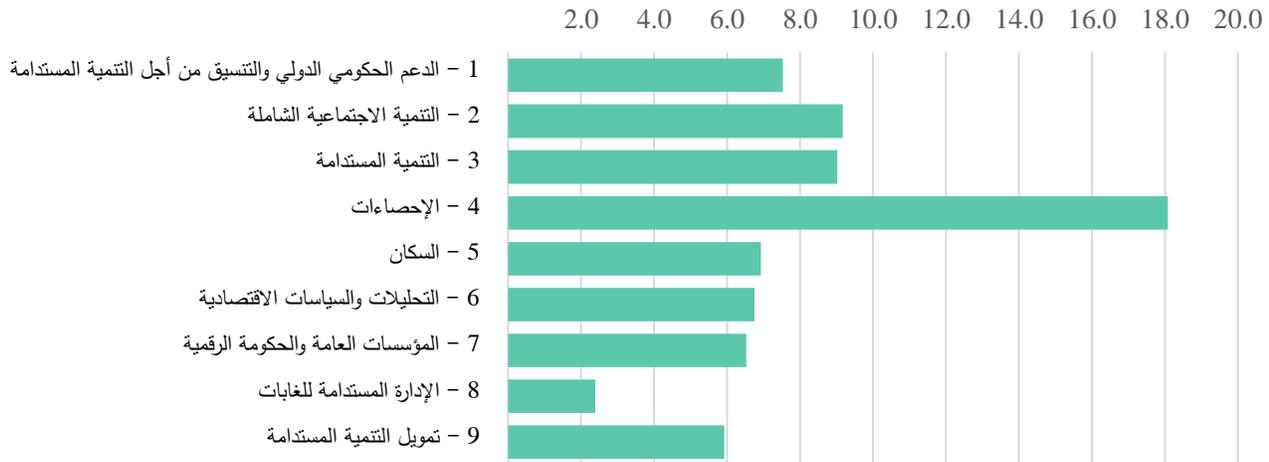


برنامج العمل

196-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 72 324 000 دولار، وهي تعكس زيادة بمبلغ 128 500 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد في الفقرة 9-183 شرح للزيادة المقترحة البالغة 128 500 دولار. ويرد في الشكل الخامس عشر من الباب 9 توزيع الموارد حسب البرنامج الفرعي.

الشكل الخامس عشر من الباب 9 توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 1

الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة

197-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 7 526 200 دولار، وهي لا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجدول 9-35 والشكل السادس عشر من الباب 9.

الجدول 9-35

البرنامج الفرعي 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		نقطة عام اعتمادات التعديلات		الولايات الجديدة/ التغييرات		تقديرات عام 2021 (قبل)	
2019	عام 2020	الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف
6 462,2	6 732,4	-	-	-	-	-	6 732,4
855,5	793,8	-	-	-	-	-	793,8

الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية

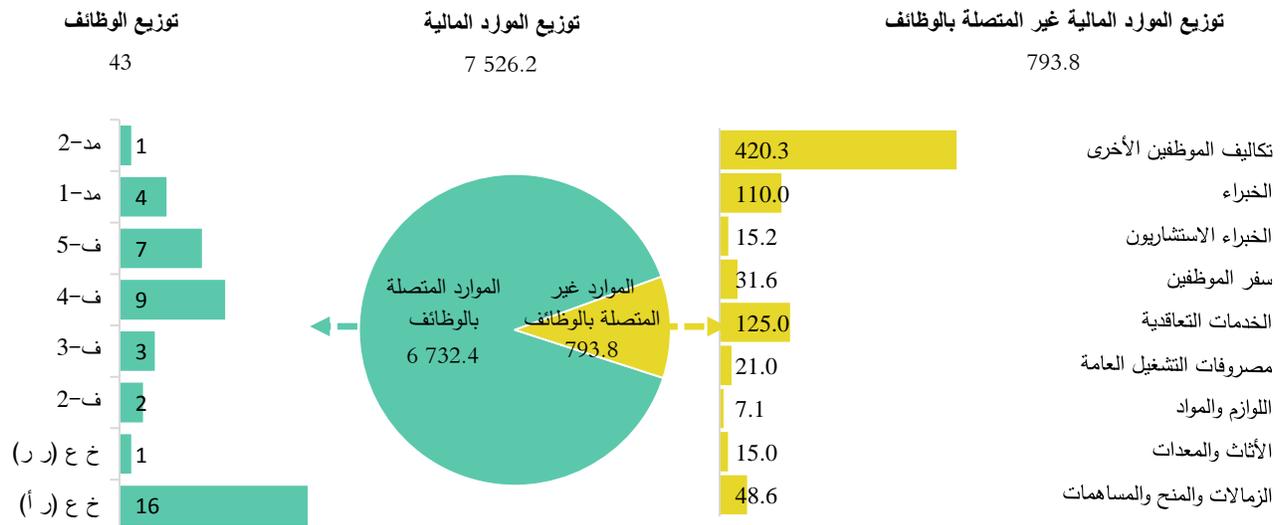
الموارد المتصلة بالوظائف

الموارد غير المتصلة بالوظائف

التغيرات								
تقديرات عام 2021 (قبل)	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/ الموسعة	التعديلات الفنية	اعتمادات عام 2020	نققات عام 2019
7 526,2	-	-	-	-	-	-	7 526,2	7 317,7
المجموع								
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
26	-	-	-	-	-	-	26	
الفئة الفنية والفئات العليا								
17	-	-	-	-	-	-	17	
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها								
43	-	-	-	-	-	-	43	
المجموع								

الشكل السادس عشر من الباب 9 البرنامج الفرعي 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 2

التنمية الاجتماعية الشاملة

198-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 9 169 400 دولار، وهي لا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجدول 9-36 والشكل السابع عشر من الباب 9.

البرنامج الفرعي 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

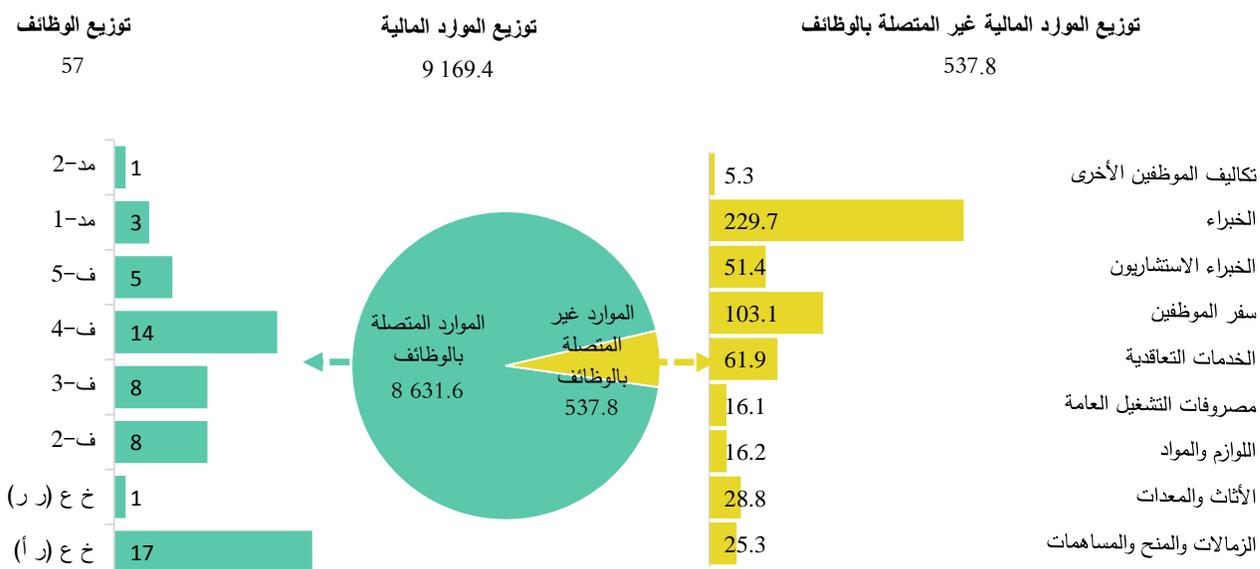
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)		تقديرات عام 2020		نققات عام 2019	
المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
8 631,6	-	-	-	-	-	8 631,6	9 006,5
537,8	-	-	-	-	-	537,8	449,9
9 169,4	-	-	-	-	-	9 169,4	9 456,4
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
39	-	-	-	-	-	39	
18	-	-	-	-	-	18	
57	-	-	-	-	-	57	

الشكل السابع عشر من الباب 9

البرنامج الفرعي 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 3

التنمية المستدامة

199-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 9 024 700 دولار ، وهي لا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجدول 9-37 والشكل الثامن عشر من الباب 9.

الجدول 9-37

البرنامج الفرعي 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

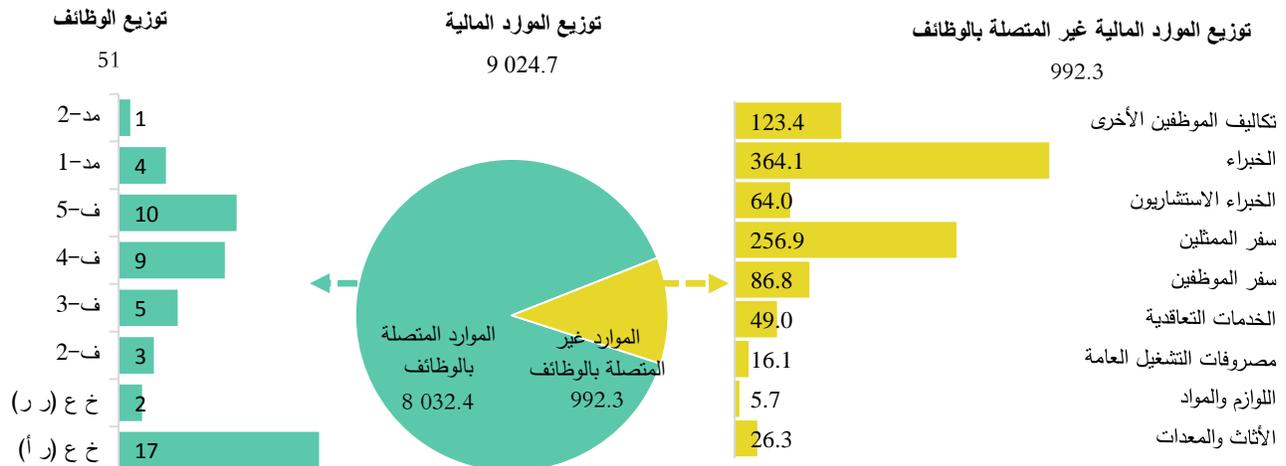
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات						
		التغيرات						
تقديرات عام 2021 (قبل)	النسبة المئوية (إعادة تقدير التكاليف)	المجموع	الأخرى	الموسعة	التعديلات الفنية	اعتمادات عام 2020	نقعات عام 2019	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
8 032,4	-	-	-	-	-	8 032,4	8 439,7	الموارد المتصلة بالوظائف
992,3	-	-	-	-	-	992,3	773,8	الموارد غير المتصلة بالوظائف
9 024,7	-	-	-	-	-	9 024,7	9 213,5	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
32	-	-	-	-	-	32		الفئة الفنية والفئات العليا
19	-	-	-	-	-	19		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
51	-	-	-	-	-	51		المجموع

الشكل الثامن عشر من الباب 9

البرنامج الفرعي 3: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 4 الإحصاءات

200-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 18 081 900 دولار، وهي تعكس زيادة بمبلغ 71 500 دولار مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد في الفقرة 9-183 شرح للزيادة المقترحة البالغة 71 500 دولار. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجدول 38-9 والشكل التاسع عشر من الباب 9.

الجدول 38-9

البرنامج الفرعي 4: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

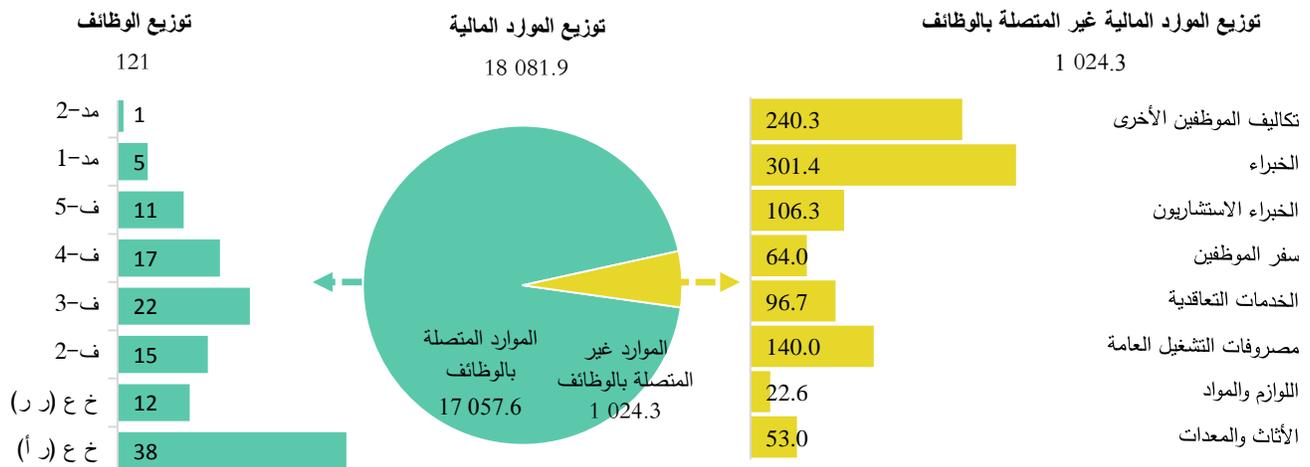
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		تقديرات عام 2021 (قبل)		تقديرات عام 2020		تقديرات عام 2019	
نقطة عام 2019	نقطة عام 2020	التغيرات الموسعة	التغيرات الأخرى	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	المجموع	النسبة المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
18 139,2	16 986,1	71,5	-	0,4	17 057,6	71,5	0,4
725,5	1 024,3	-	-	-	1 024,3	-	-
18 864,7	18 010,4	71,5	-	0,4	18 081,9	71,5	0,4
المجموع							
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
71	-	-	-	-	71	-	-
50	-	-	-	-	50	-	-
121	-	-	-	-	121	-	-
المجموع							

الشكل التاسع عشر من الباب 9

البرنامج الفرعي 4: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 5 السكان

201-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 6 926 900 دولار ، وهي لا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجدول 39-9 والشكل العشرين من الباب 9.

الجدول 39-9

البرنامج الفرعي 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

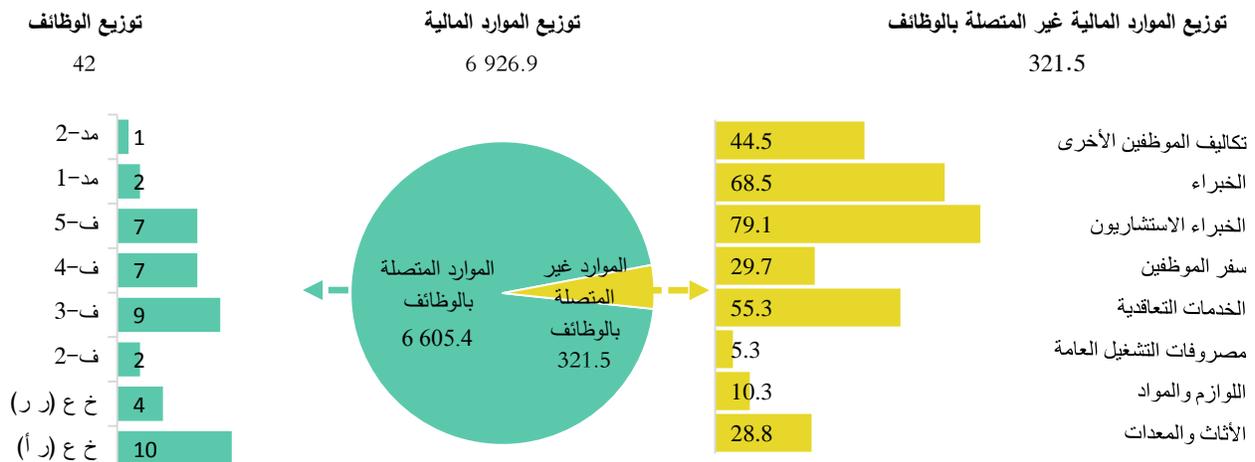
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		تقديرات عام 2021 (قبل)		تقديرات عام 2020	
نقطة عام 2019	اعتمادات التعديلات الفنية	الموسعة	الولايات الجديدة/ الأخرى	المجموع	النسبة المئوية (إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية					
6 261,0	6 605,4	-	-	-	6 605,4
265,0	321,5	-	-	-	321,5
6 526,1	6 926,9	-	-	-	6 926,9
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة					
28	-	-	-	-	28
14	-	-	-	-	14
42	-	-	-	-	42

الشكل العشرون من الباب 9

البرنامج الفرعي 5: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 6 التحليلات والسياسات الاقتصادية

202-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 6 751 900 دولار ، وهي لا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجدول 9-40 والشكل الحادي والعشرين من الباب 9.

الجدول 9-40

البرنامج الفرعي 6: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

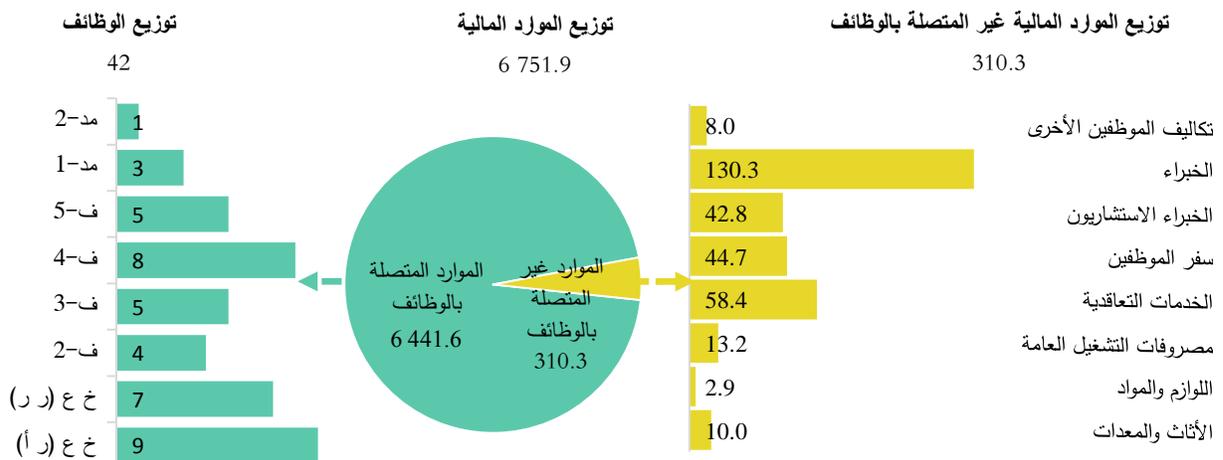
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		تقديرات عام 2021 (قبل)		تقديرات عام 2020	
نقطة عام 2019	اعتمادات التبعيات	التعديلات الولايات الجديدة/ التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف
الموارد المالية حسب فئة الإئفاق الرئيسية					
6 544,9	6 441,6	-	-	-	6 441,6
282,5	310,3	-	-	-	310,3
6 827,5	6 751,9	-	-	-	6 751,9
المجموع					
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة					
26	26	-	-	-	26
16	16	-	-	-	16
42	42	-	-	-	42
المجموع					

الشكل الحادي والعشرون من الباب 9

البرنامج الفرعي 6: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 7
المؤسسات العامة والحكومة الرقمية

203-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 6 527 900 دولار، وهي تعكس زيادة بمبلغ 57 000 دولار مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد في الفقرة 9-183 شرح للزيادة المقترحة البالغة 57 000 دولار. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجدول 9-41 والشكل الثاني والعشرين من الباب 9.

الجدول 9-41

البرنامج الفرعي 7: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

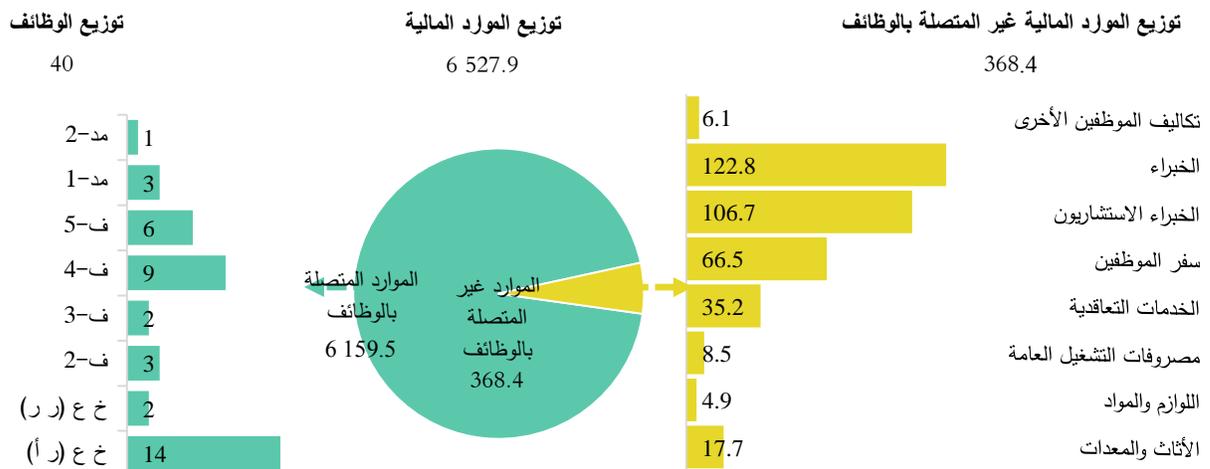
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

نققات عام 2019		نققات عام 2020		التغيرات		تقديرات عام 2021 (قبل)	
اعتمادات	التعديلات	الولايات الجديدة/	التغيرات	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف)	
عام 2019	الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع			
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
6 417,9	6 102,5	57,0	-	57,0	0,9	6 159,5	الموارد المتصلة بالوظائف
246,0	368,4	-	-	-	-	368,4	الموارد غير المتصلة بالوظائف
6 663,8	6 470,9	57,0	-	57,0	0,9	6 527,9	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
24	-	-	-	-	-	24	الفئة الفنية والفئات العليا
16	-	-	-	-	-	16	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
40	-	-	-	-	-	40	المجموع

الشكل الثاني والعشرون من الباب 9

البرنامج الفرعي 7: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 8 الإدارة المستدامة للغابات

204-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 2 387 100 دولار ، وهي لا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجدول 9-42 والشكل الثالث والعشرين من الباب 9.

الجدول 9-42

البرنامج الفرعي 8: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

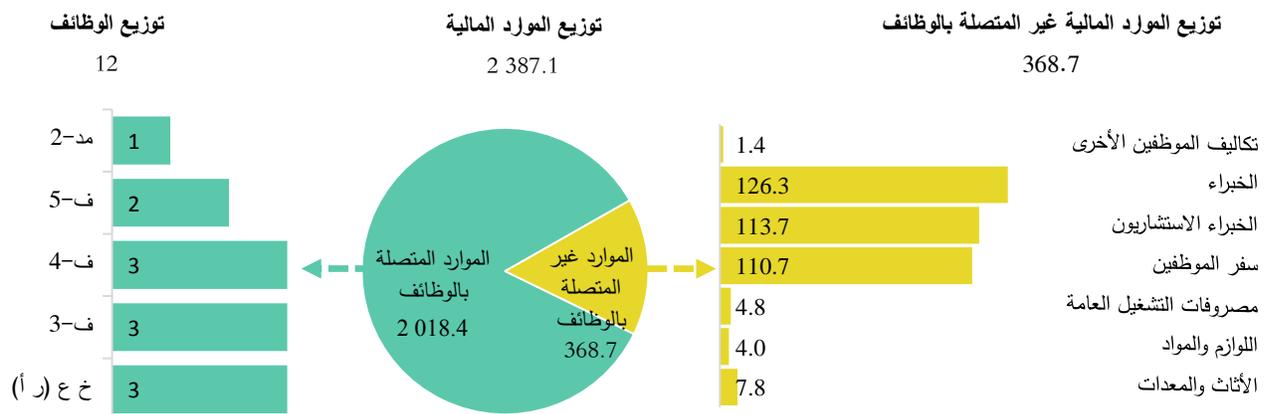
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		تقديرات عام 2021 (قبل)		تقديرات عام 2020		نقعات عام 2019	
المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإتفاق الرئيسية							
2 018,4	-	-	-	-	-	2 018,4	1 761,9
368,7	-	-	-	-	-	368,7	154,7
2 387,1	-	-	-	-	-	2 387,1	1 916,7
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
9	-	-	-	-	-	9	-
3	-	-	-	-	-	3	-
12	-	-	-	-	-	12	-

الشكل الثالث والعشرون من الباب 9

البرنامج الفرعي 8: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 9
تمويل التنمية المستدامة

205-9 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 5 928 000 دولار، وهي لا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجدول 9-43 والشكل الرابع والعشرين من الباب 9.

الجدول 9-43

البرنامج الفرعي 9: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

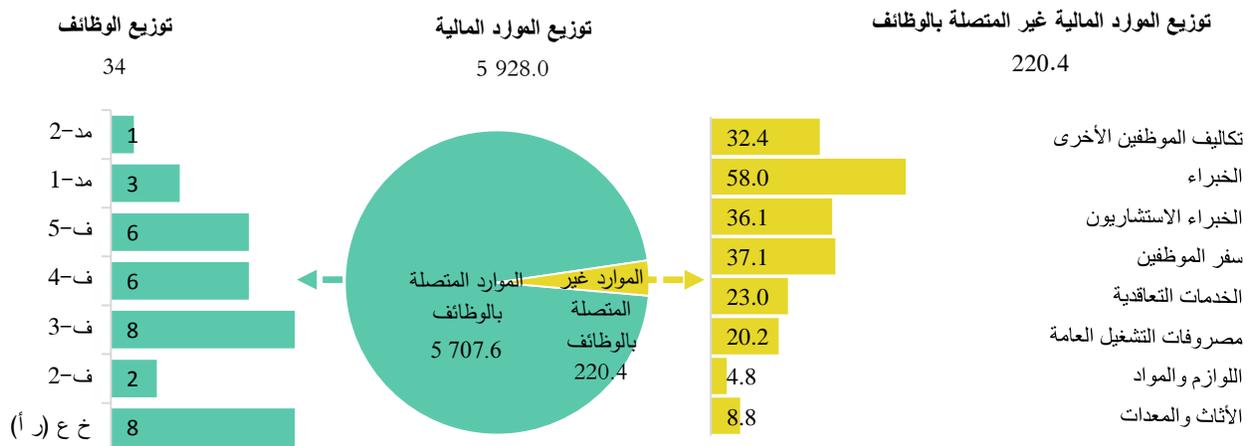
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
تقديرات عام 2021 (قبل)	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	المجموع	التغيرات الجديدة/ الأخرى	التعديلات الموسعة	اعتمادات عام 2020
5 707,6	-	-	-	-	-	4 242,4
220,4	-	-	-	-	-	243,4
5 928,0	-	-	-	-	-	4 485,8
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
5 707,6	-	-	-	-	-	4 242,4
220,4	-	-	-	-	-	243,4
5 928,0	-	-	-	-	-	4 485,8
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
26	-	-	-	-	-	26
8	-	-	-	-	-	8
34	-	-	-	-	-	34

الشكل الرابع والعشرون من الباب 9

البرنامج الفرعي 9: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الدعم البرنامجي

- 206-9 يشمل الدعمُ البرنامجي المكتب التنفيذي ومكتب إدارة برامج تنمية القدرات.
- 207-9 ويقدم المكتب التنفيذي الدعم إلى وكيل الأمين العام في ممارسته لتفويض السلطة الموسَّع الممنوح له لإدارة الموارد البشرية والمالية والمادية للإدارة، بما يكفل أعلى معايير الكفاءة المهنية والنزاهة وفقاً لأنظمة المنظمة وقواعدها المالية والنظاميين الأساسيين والإداريين لموظفيها وسياساتها الإدارية. وتشمل مهام المكتب ما يلي: (أ) إدارة الموارد المتصلة وغير المتصلة بالوظائف التي أقرتها الجمعية العامة في الميزانية العادية والصناديق الاستثنائية الفنية، والتكاليف العامة، وحسابات الإيرادات؛ (ب) النطاق الكامل لأنشطة إدارة الموارد البشرية لكل الأفراد من الموظفين ومن غير الموظفين، بما في ذلك عمليات اختيار الموظفين، والإلحاق بالخدمة، وإدارة المزايا والاستحقاقات، وإدارة الأداء، والعلاقات بين الموظفين والإدارة، وتسوية النزاعات، والسلوك والانضباط، والتفاوض، والتخطيط للقوة العاملة، وإدارة المواهب، وتنمية قدرات الموظفين، وبرامج التدريب الداخلي؛ (ج) استعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات؛ (د) إدارة الترتيبات الإدارية التي تتخذها الأمانة العامة، بما في ذلك اتفاقات مستوى الخدمات المتعلقة بالخدمات المقدمة مركزياً؛ (هـ) إدارة الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة، ومذكرات التفاهم، واتفاقات البلدان المضيفة للمؤتمرات العالمية، وغير ذلك من الترتيبات المتعلقة بمختلف الأنشطة المنظمة بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة و/أو مؤسسات أخرى؛ (و) إدارة التمويل وترتيبات السفر لحضور المندوبين كل الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء التي تقدّم إليها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخدمات؛ (ز) إدارة التخطيط للطوارئ لكفالة استمرارية تصريف أعمال برامج الإدارة؛ (ح) الامتثال للسلطة الإدارية المفوضة إلى الإدارة، بما في ذلك الإدارة الاستباقية للمخاطر وتنفيذ تدابير التخفيف وتدابير الرقابة الداخلية.
- 208-9 ويوفر المكتب التنفيذي الدعم أيضاً لوكيل الأمين العام في تحقيق التوقعات المتعلقة بإطار الرصد والمساءلة، وبشكل الجهة المحاور الرئيسية باسمه مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملي، بما في ذلك في دوره كعضو في المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء الذي يمثل فيه عدداً من كيانات الأمانة العامة غير المركزة على العمل الميداني.
- 209-9 ويقدم المكتب التنفيذي أيضاً الدعم الإداري إلى مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب نيويورك التابع لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، وإلى مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً خلال فترة بدء التشغيل.
- 210-9 ويقوم مكتب إدارة برامج تنمية القدرات بإدارة وتنسيق مهمة الإدارة المتعلقة بتنمية القدرات عن طريق وضع وتنسيق وتنفيذ أنشطة الإدارة في مجال تنمية القدرات، من أجل تنفيذ برامج ومشاريع تنمية القدرات وأنشطتها الأخرى على نحو متسق ومتكامل وتعزيز الترجمة المباشرة والفعالة لنتائج العمليات الحكومية الدولية في البرامج التنفيذية.
- 211-9 ويوفر مكتب إدارة برامج تنمية القدرات أيضاً الرقابة الإدارية والتقييم والإبلاغ فيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة للإدارة في مجال تنمية القدرات. ويتولى المكتب إدارة تنفيذ قدر كبير من حلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية والزمالات والبعثات الدراسية المتعلقة بتنمية القدرات ويقوم بتنسيقها. ويدعم المكتب وكيل الأمين العام في دوره كمدير لبرنامج حساب التنمية الذي يشمل الإدارة الفعلية لنحو 110 من مشاريع حساب التنمية تطلق بها 10 كيانات منقّدة في مراحل مختلفة من التنفيذ. ويدير المكتب أيضاً برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك جزؤه المتعلق بنظام المنسقين المقيمين، الذي يشمل إدارة شؤون ما متوسطه السنوي 350 موظفاً فنياً مبتدئاً.

- 212-9 وفي عام 2021، سيدعم المكتب عملية تقديم الإدارة خدماتها الاستثمارية المتكاملة في مجال السياسات والمساعدة التقنية، بالاستفادة من الخبرة المعيارية والتحليلية للإدارة، بغية الإسهام في إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، بما في ذلك تحديد الخيارات السياساتية التي تحقق التوازن في الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، على النحو المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.
- 213-9 وسيواصل المكتب أيضاً تقديم الدعم إلى وكيل الأمين العام في تعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الاستراتيجي داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة ومع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عموماً، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين، من أجل تعزيز دعم أكثر تماسكاً وتنسيقاً وشمولاً لعدة قطاعات لتنفيذ الخطتين.
- 214-9 وبغية تعظيم فعالية تنفيذ الإدارة لبرنامجها الخاص بتنمية القدرات، سيبسّر المكتب تنفيذ نهج متكامل إزاء التخطيط والبرمجة لأنشطة تنمية القدرات التي تنفذها الإدارة، بما يكفل التكامل والتآزر بصورة تامة بين مختلف جوانب حافظة مشاريع تنمية القدرات الممولة من البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية والموارد الخارجة عن الميزانية.
- 215-9 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 4 667 600 دولار، وهي تعكس زيادة بمبلغ 85 300 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد في الفقرة 9-183 شرح للزيادة المقترحة البالغة 85 300 دولار. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجدول 9-44 والشكل الخامس والعشرين من الباب 9.

الجدول 9-44

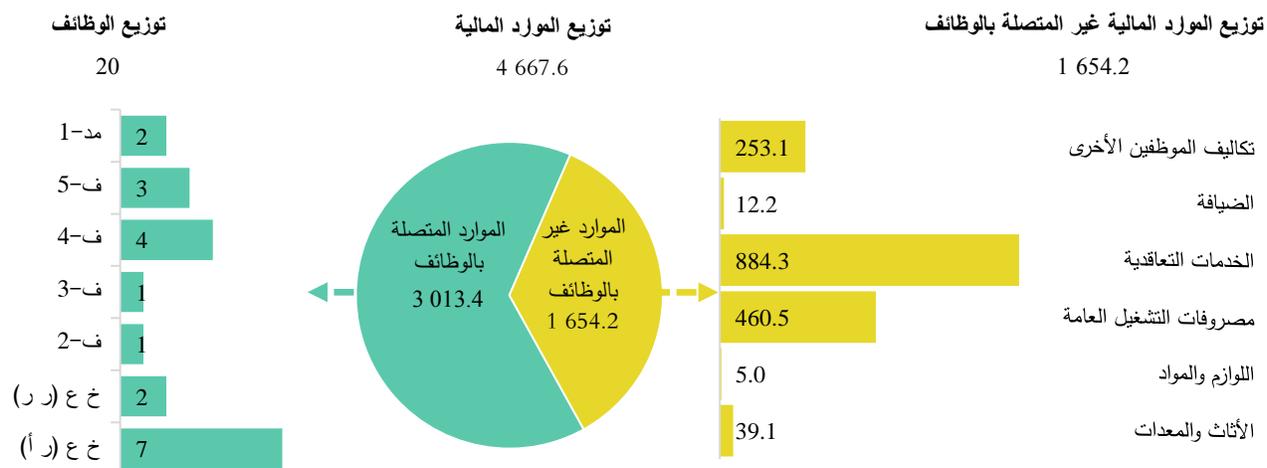
الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات	نققات عام		التغيرات		اعتمادات		2019	2020
	2019	2020	المجموع	الأخرى	الموسعة	الفنية		
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	3 110,8	2 928,1	85,3	-	-	-	3 013,4	2,9
الموارد غير المتصلة بالوظائف	1 361,7	1 654,2	-	-	-	-	1 654,2	-
المجموع	4 472,5	4 582,3	85,3	-	-	-	4 667,6	1,9
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	11	-	-	-	-	-	11	-
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	9	-	-	-	-	-	9	-
المجموع	20	-	-	-	-	-	20	-

الشكل الخامس والعشرون من الباب 9
الدعم البرنامجي: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2021

مكتب إدارة وامج تنمية القوات
(الدعم الونامجي)

م ع: م خ م:
1-مد 1 3-ف 5 2 خ ع (ر ر)
1-ف 5 5-ف 4 11 خ ع (ر أ)
2-ف 4 4-ف 3
1-ف 2 2-ف 1
1 خ ع (ر أ)

المكتب التنفيذي
(الدعم الونامجي)

م ع: م خ م:
1-مد 1 2 خ ع (ر ر) 1 خ ع (ر ر)
2-ف 5 6 خ ع (ر أ) 3 خ ع (ر أ)
2-ف 4
1-ف 3

وكيل الأمين العام للشؤون
الاقتصادية والاجتماعية

م ع:
1 و أ ع

مكتب وكيل الأمين العام

م ع:
1-مد 1 1 خ ع (ر ر)
4-ف 5 3 خ ع (ر أ)
1-ف 4
الأمينة العامة المساعدة لتنسيق السياسات
والشؤون المشتركة بين الوكالات

م ع:
1 أ ع م 1 خ ع (ر أ)
الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية

م ع:
1 أ ع م 1 خ ع (ر أ)
دايرة التخطيط الاستراتيجي والاتصالات

م ع:
1-مد 1 1-ف 5
2-ف 4 1-ف 3
3-ف 2 1 خ ع (ر ر)
2 خ ع (ر أ)

مكتب تمويل التنمية المستدامة (الونامج الوعي 9)	أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغايات (الونامج الوعي 8)	شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية (الونامج الوعي 7)	شعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية (الونامج الوعي 6)	شعبة السكان (الونامج الوعي 5)	شعبة الإحصاءات (الونامج الوعي 4)	شعبة أهداف التنمية المستدامة (الونامج الوعي 3)	شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة (الونامج الوعي 2)	مكتب الدعم الحكومي النولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة (الونامج الوعي 1)
م ع: 1-مد 2 3-مد 1 6-ف 1 6-ف 3 8-ف 4 2-ف 2 8 خ ع (ر أ)	م ع: م خ م: 1-مد 2 2-ف 3 2-مد 1 5-ف 2 3-مد 1 5-ف 1 خ ع (ر أ) 3-ف 4 3-ف 3 3 خ ع (ر أ)	م ع: 1-مد 2 3-مد 1 6-ف 5 9-ف 4 2-ف 3 2 خ ع (ر ر) 14 خ ع (ر أ)	م ع: 1-مد 2 7-ف 5 9-ف 3 2-ف 2 4 خ ع (ر ر) 10 خ ع (ر أ)	م ع: م خ م: 1-مد 2 2-ف 4 2-مد 1 1-ف 3 7-ف 5 1-ف 2 9-ف 3 2-ف 2 4 خ ع (ر ر) 10 خ ع (ر أ)	م ع: م خ م: 1-مد 2 2-ف 1 5-مد 1 1-ف 5 17-ف 4 22-ف 3 15-ف 2 12 خ ع (ر ر) 38 خ ع (ر أ)	م ع: م خ م: 1-مد 2 2-ف 5 4-مد 1 1-ف 4 10-ف 5 9-ف 4 3-ف 5 2-ف 3 2 خ ع (ر ر) 17 خ ع (ر أ)	م ع: 1-مد 2 4-ف 5 12-ف 4 6-ف 3 6-ف 2 1 خ ع (ر ر) 15 خ ع (ر أ)	م ع: 1-مد 2 4-ف 1 9-ف 1 9-ف 4 3-ف 3 2-ف 2 1 خ ع (ر ر) 16 خ ع (ر أ)

فوق الشعوب الأصلية والتنمية - أمانة المنتدى
الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

م ع:
1-مد 1 2-ف 3 1-ف 5
2-ف 2 4-ف 2 2 خ ع (ر أ)

المختصات: أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ ع (ر أ)، فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر)، فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ م ع، الموازنة العادية؛ م خ م، الموارد الخارجة عن الموازنة؛ و أ ع، وكيل للأمين العام.

المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الرقابية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/74/7)

يرجى الرجوع إلى الفقرة 9-192 من هذا التقرير للاطلاع على معلومات عن وحدة البرامج والرصد والتقييم، بما في ذلك تسلسلها الإداري في مكتب وكيل الأمين العام.

تتوقع اللجنة الاستشارية أن يُضمّن مقترح الميزانية المقبل مزيداً من المعلومات بشأن وحدة البرنامج والرصد والتقييم الحديثة الإنشاء، بما في ذلك تسلسلها الإداري في مكتب وكيل الأمين العام (الفقرة رابعا-19).

يرجى الرجوع إلى الفقرة 9-194 من هذا التقرير للاطلاع على معلومات بشأن خطط الإدارة واستراتيجياتها من أجل تحسين معدل الامتثال لسياسة الشراء المسبق لتذاكر السفر الجوي.

تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد أعربت، في عدد من المناسبات، عن قلقها إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيه الخاص بسياسة الشراء المسبق. وتكرر اللجنة تأكيد ضرورة بذل مزيد من الجهود، لا سيما في المجالات التي يمكن فيها تنظيم السفر بصورة أفضل (انظر أيضا A/73/779، الفقرة 16). واللجنة، إذ تلاحظ أن الإدارة قد وضعت أهدافاً طموحة لعامي 2019 و 2020، ترى أن من الضروري أيضاً وضع خطط واستراتيجيات عملية لتحقيق هذه الأهداف، وهي على ثقة من أن الأمين العام سيضمّن مشروعه المقبل للميزانية معلومات عن هذه الخطط (الفقرة رابعا-21).

مجلس مراجعي الحسابات (A/74/5 (Vol. I))

ساعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على إعداد وثيقة بعنوان "مبادئ توجيهية بشأن تدفقات البيانات والإبلاغ عن البيانات على الصعيد العالمي لأغراض أهداف التنمية المستدامة"، بغية تحسين التنسيق والمواءمة بين نظم البيانات الوطنية والدولية وضمان الشفافية التامة للبيانات والبيانات الوصفية والبيانات المجمعة الواردة في قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وبالتعاون مع الوكالات الدولية، قام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات أيضاً بوضع معايير لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتدفقات البيانات والإبلاغ عن البيانات على الصعيد العالمي لأغراض أهداف التنمية المستدامة، أقرتها اللجنة الإحصائية في آذار/مارس 2019. وتعمل الإدارة مع الوكالات الراعية على تنفيذ المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات. ويُنشر على شبكة الإنترنت كذلك تاريخ التحديثات التي يجري إدخالها على قاعدة

يوصي المجلس الإدارة بأن تستحدث إجراءات مناسبة لكفالة الاتساق في الإبلاغ، وبأن تطلع الجهات صاحبة المصلحة من خلال الإفصاحات عن التغييرات أو أوجه التضارب في البيانات البالغة الأهمية لدى نشرها، وذلك بمساعدة الوكالات الراعية (الفقرة 254).

البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة
(<https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>).

تعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد أنجزت. فيما يتعلق بالشريحة العاشرة (2016-2019)، لم يُمدد سوى 5 مشاريع من أصل 43 مشروعاً (12 في المائة) حتى عام 2020، وكان ذلك بسبب التأخر في التنفيذ الذي عُرِي في كثير من الأحيان إلى تحديات غير متوقعة ومشاكل تتعلق بالتنفيذ في البلدان المستفيدة. وتأخر تنفيذ أحد المشاريع وجرى تمديده لمدة ثلاثة أشهر بسبب أزمة التدفق النقدي في الأمم المتحدة. وفي المتوسط، جرى تمديد هذه المشاريع لمدة 4 أشهر، وهو ما يمثل نسبة 8 في المائة من إجمالي وقت التنفيذ البالغ 48 شهراً والذي لا يشمل الأشهر الـ 18 اللازمة لتصميم المشاريع واستعراض الجمعية العامة لها وموافقتها عليها.

وفيما يتعلق بالشريحة العاشرة، اختير 20 مشروعاً ناجحاً لاستكمال أنشطة إضافية تتجاوز ما عُرض على الجمعية العامة، وذلك بناء على طلب البلدان. وجرى تمديد هذه المشاريع لمدة محدودة تصل إلى 12 شهراً، وتلقت تمويلاً إضافياً بلغ في المتوسط نسبة 15 في المائة من حافطة المشروع. وسمح هذا التمديد القصير الأجل وذاك التمويل الإضافي بتحقيق نتائج إضافية ومستوى أكبر من الاستدامة. وقد أبلغت الجمعية العامة بذلك عن طريق تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية: التقرير المرحلي الحادي عشر" (A/74/85).

وبناءً على ذلك، ترى الإدارة أن الشريحة الأحدث عهداً من المشاريع قد أنجزت في الوقت المقرر لها.